

فلسطينيو سورية

يوميّات دامية وصراخ غير مسموع



مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria



مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

فلسطينيو سورية
يوميّات دامية وصراخ غير مسموع

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى - حزيران / يونيو ٢٠١٥ م

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية

ومركز العودة الفلسطيني - لندن

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
ومركز العودة الفلسطيني – لندن

فلسطينيو سورية

يوميّات دامية وصراخ غير مسموع

«تقرير توثيقي يرصد أهم الأحداث المتعلقة بفلسطينيي سورية
خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥»

إعداد
قسم الدراسات والتقارير
في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
بالتعاون مع مركز العودة الفلسطيني في لندن

ساهم في إنجاز التقرير

إبراهيم العلي أحمد حسين

فايز أبو عيد علاء برغوث

نبراس علي طارق حمود

محمد الباش

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفهرس

٧	تقديم
٨	اللاجئون الفلسطينيون في سورية... حقائق ومؤشرات
١٠	أولاً - المخيمات الفلسطينية في سورية:
١٠	- مخيم اليرموك
٣١	- مخيم خان الشيخ «مخيم العودة»
٤٠	- مخيم درعا
٤٣	- مخيم النيرب
٤٧	- مخيم خان دنون
٤٩	- مخيم جرمانا
٥٠	- مخيم الحسينية
٥٢	- مخيم السبينة
٥٢	- مخيم حندرات
٥٣	- مخيم العائدين (حمص)
٦١	- مخيم العائدين (حماء)
٦١	- مخيم الرمل (اللاذقية)
٦٣	- مخيم السيدة زينب
٦٣	- مخيم الرمضان
٦٤	ثانياً - التجمعات الفلسطينية في سورية:
٦٤	- تجمع المزيريب
٦٦	- قدسيا
٦٧	ثالثاً - الضحايا من اللاجئين الفلسطينيين السوريين
٦٨	التوزع الزمني للضحايا
٦٩	توزع الضحايا من حيث سبب الوفاة
٧٠	توزع الضحايا على المخيمات والمحافظات الرئيسية
٧٢	مجزرة الصور

٧٧.....	رابعاً - المهجّرون خارج سورية:
٧٧.....	اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان
٩٩.....	اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى تركيا
١٠٨.....	اللاجئون الفلسطينيون في أوروبا
١٠٣.....	اللاجئون الفلسطينيون في تركيا والمخيمات الحدودية
١٠٦.....	الهجرة من تركيا إلى أوروبا
١٠٨.....	اللاجئون السوريون في أوروبا
١١٥.....	خامساً - فلسطينيو سورية على دروب الهجرة:
١١٦.....	اللاجئون الفلسطينيون في مصر
١١٧.....	اللاجئون الفلسطينيون في ليبيا
١٢٠.....	اللاجئون الفلسطينيون المهاجرون في المغرب العربي
١٢١.....	اللاجئون الفلسطينيون في قبرص
١٢٣.....	اللاجئون الفلسطينيون في اليونان
١٢٧.....	اللاجئون الفلسطينيون في مقدونيا
١٢٩.....	اللاجئون الفلسطينيون في هنغاريا
١٣٠.....	اللاجئون الفلسطينيون في إندونيسيا
١٣١.....	اللاجئون الفلسطينيون المهاجرون في تايلند
١٣٢.....	اللاجئون الفلسطينيون المهاجرون في رومانيا
١٣٢.....	أرقام ومؤشرات

تقديم

لا تزال الأزمة السورية في تصاعد، ولا يزال الفلسطينيون اللاجئون هناك منذ ٦٧ عاماً يدفعون ضريبة هذه الحرب المستعرة التي أتت على مقدرات الشعب السوري والفلسطيني معاً. لقد طاولت رحى الحرب المخيمات والتجمعات الموزعة في المدن السورية، وسقط منهم ٢٩١٠ لاجئين فلسطينيين على امتداد الأراضي السورية، قضوا نتيجة الاشتباكات، أو القصف بشتى أنواعه، أو تحت التعذيب في المعتقلات والسجون السورية.

وتقوم مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية، باعتبارها مؤسسة حقوقية إعلامية تتابع الشأن الفلسطيني السوري أينما حلّ وارتحل، بتوثيق الانتهاكات والأحداث التي أصابت اللاجئين الفلسطينيين السوريين من خلال عملية الرصد والمتابعة عبر شبكة مراسلين ميدانيين ومجموعة من الباحثين والمهتمين بالشأن الفلسطيني، لكتابة مرحلة مهمة من مراحل اللجوء الفلسطيني، وإعداد الوثائق اللازمة للدفاع عن حقوق اللاجئين في المحافل المحلية والإقليمية والدولية.

في هذا التقرير يجد الباحث والمهتم تفاصيل دقيقة مرّت بها المخيمات والتجمعات الفلسطينية داخل سورية وفق منهجية صورت الواقع المعيشي والميداني والإنساني والصحي للاجئين الفلسطينيين في سورية، بالإضافة إلى أبرز الأحداث اليومية التي تمرّ بها تلك الأماكن وأولئك الأشخاص، من قصف وتدمير واعتقالات.

ويتطرق التقرير أيضاً إلى الأوضاع العامة للاجئين الفلسطينيين المهجرين خارج سورية، سواء في دول الجوار، أو في الدول التي هاجروا إليها، أو التي علقوا فيها أثناء محاولاتهم للوصول إلى أوروبا.

يشار إلى أن التقرير الحالي يرصد أهم أحداث النصف الأول من عام ٢٠١٥، وأنه قد سبق هذا الإصدار تقريران وثّقا أحداث النصف الأول والثاني من عام ٢٠١٤، بالإضافة إلى «تقرير حالة» والعديد من التقارير الخاصة التي تناولت قضايا بعينها ذات صلة بالشأن الفلسطيني السوري.

اللاجئون الفلسطينيون في سورية...

حقائق ومؤشرات

- عند الحديث عن الأوضاع المعيشية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في سورية، لا يمكن تناول هذه الجزئية بمعزل عن الوضع العام للسوريين، نظراً إلى الاندماج الكامل الذي يعيشه اللاجئون هناك. فقد أشار التقرير الصادر عن المركز السوري لبحوث السياسات والأونروا والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية، الصادر في آذار/مارس ٢٠١٥ بعنوان «الاغتراب والعنف»، إلى المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الآتية:
 - ارتفاع معدل البطالة من ١٤,٩٪ في ٢٠١١ إلى ٥٧,٧٪ نهاية ٢٠١٤.
 - وجود ٣,٧٢ ملايين شخص عاطلين من العمل، منهم ٢,٩٦ مليون فقدوا عملهم خلال الأزمة، الأمر الذي أدى إلى فقدان المصدر الرئيسي لدخل ١٢,٢٢ مليون شخص.
 - استمرار معدلات الفقر بالتفاقم المدمر خلال عام ٢٠١٤، إذ أصبح أربعة أشخاص من كل خمسة فقراء.
 - إن ثلثي السكان تقريباً (٦٤,٧٪) يعيشون في حالة الفقر الشديد، إذ لا يستطيعون توفير الحد الأدنى من حاجاتهم الأساسية، الغذائية وغير الغذائية.
 - مع تنامي انتشار الفقر، بات ٣٠٪ من السكان يعيشون في حالة من الفقر المدقع، أي إنهم لا يستطيعون توفير حاجاتهم الغذائية الأساسية.
 - يُعدّ التعليم في حالة انهيار شامل، مع وصول نسبة الأطفال غير الملتحقين بالتعليم الأساسي من إجمالي عدد الأطفال في هذه الفئة العمرية إلى ٥٠,٨٪ خلال العام الدراسي (٢٠١٤ - ٢٠١٥) في مختلف أنحاء البلاد.
 - نصف الأطفال تقريباً خسروا ثلاث سنوات من الدراسة.
 - عدم المساواة في الفرص التعليمية، فقد أسهم النزاع في تنامي حالة عدم المساواة في التعليم بين المناطق المختلفة، في حين أن جودة التعليم تدهورت.

الواقع المعيشي للاجئين الفلسطينيين في سورية

في ظل المؤشرات السابقة، تكتل أصحاب الدخل المحدود من اللاجئين الفلسطينيين في سورية من جديد في بيوت مستأجرة ومتناثرة، وصار المنزل الواحد يضم أكثر من عائلة، بهدف تقاسم قيمة الإيجار المرتفعة بسبب أزمة النزوح الكبيرة التي شهدتها البلاد، وأصبح اللاجئين أحد صنفين رئيسيين:

❖ **الصنف الأول:** الموظفون العاملون لدى الدولة ضمن القطاع العام السوري قبل بداية الأحداث: هؤلاء استمروا في وظائفهم ضمن الدخل المتاح والمتوافر للموظف السوري، والذي لا يتجاوز بحسب سعر صرف الليرة السورية ٢٠٠ \$ في أحسن ظروفه بالنسبة إلى موظفي الدرجة الأولى (الجامعيين) و٧٥ \$ للموظف العادي.

❖ **الصنف الثاني:** أصحاب الأعمال الحرة أو القطاع الخاص الذي أغلق أبوابه أمام العاملين نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي. فمعظم المعامل كانت تتخذ من الأرياف مقاراً لها، وأصبحت في مناطق صراع بين النظام والمعارضة، وهؤلاء ينقسمون إلى أربعة أقسام:

- **القسم الأول:** اختار الحياد وانتظار مدخول بعض الأعمال التي تستر حاله وحال أسرته، بالإضافة إلى ما تقدمه المؤسسات الإغاثية والخيرية من مواد عينية ومساعدة الأونروا النقدية التي توزع على اللاجئين في سورية بمعدل مرة كل شهرين بحدود ١٠٠ \$ للفرد.
- **القسم الثاني:** اضطر إلى العمل ضمن صفوف الأمن والجيش السوري في ما يسمى جيش الدفاع الوطني أو اللجان التابعة للفصائل الفلسطينية الموالية للنظام، كالقيادة العامة أو فتح الانتفاضة أو غيرها. وهذا القسم استقطب شريحة الشباب في مقابل راتب شهري بحدود ٢٠٠ \$ قد لا يتسلمه الشاب سوى مرة واحدة.
- **القسم الثالث:** اختار الانضمام إلى الثورة السورية والبقاء ضمن مناطق المعارضة «المناطق المحررة».
- **القسم الرابع:** اضطر إلى الخروج واللجوء إلى الدول المحيطة بسورية، سواء العربية أو تركيا، ومن هناك تابع قسم منهم رحلته إلى أوروبا.

أولاً - المخيمات الفلسطينية في سورية

مخيم اليرموك

استمر الحصار المفروض على مخيم اليرموك منذ منتصف تموز/ يوليو ٢٠١٣، وشهد المخيم خلال النصف الأول من ٢٠١٥ المزيد من العنف والموت جوعاً، إلا أن أخطر حدث شهده تمثل باقتحام تنظيم الدولة الإسلامية، أو ما يعرف بـ«داعش» للمخيم وسيطرته على ما يقارب ٧٠٪ من مساحته، وقد ترافق مع تصاعد أعمال القصف بالبراميل والصواريخ وسقوط قذائف الهاون على أحياء المخيم بحجة ضرب مقرّ «داعش»، ما خلف دماراً كبيراً في المنازل والممتلكات، وأودى بحياة الكثيرين من أبناء المخيم، فيما ازدادت معاناة أبناء اليرموك المعيشية بسبب نزوح ما يقارب ٦٠٠٠ عائلة إلى المناطق المجاورة للمخيم، كـ«بيت سحم ويدا»، بسبب سيطرة «داعش»، وتوقف إدخال المساعدات الغذائية إليه، واستمرار الحصار المفروض عليه، وانقطاع المياه والكهرباء، وعدم توافر الأدوية والمستلزمات الطبية.

ووثق فريق التوثيق في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية أن عدد الضحايا من أبناء مخيم اليرموك منذ بداية الأحداث في سورية وصل إلى ١١٠٠ ضحية.

● الوضع المعيشي

ازداد الوضع الإنساني تدهوراً في مخيم اليرموك بسبب الحصار المفروض عليه من قبل الجيش النظامي والجهة الشعبية (القيادة العامة)، وكذلك نتيجة إيقاف المساعدات الغذائية المقدمة لأهالي اليرموك من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) منذ ٢٠١٤/١٢/١٠، ما جعلهم عرضة للموت جوعاً واضطرابهم إلى البحث في حاويات القمامة وشرب شوربة البهار التي سببت العديد من الأمراض لهم، وكذلك نتيجة اقتحام «داعش» للمخيم، حيث بدأ بحملات ترويع للأهالي، فاختطف العشرات من الشباب، من منازلهم، كذلك منع الأهالي من الوصول إلى نقاط توزيع المياه، حيث بقوا داخل منازلهم بسبب انتشار القناصة وحظر التجوال.

كذلك توقف عمل معظم الجهات الإغاثية في اليرموك، خوفاً من اختطاف «داعش» كوادر تلك

المؤسسات، وشهد المخيم نزوح ٩٧٥ عائلة عن مخيم اليرموك إلى بلدة بيت سحم المجاورة للمخيم. وأعلنت حملة الوفاء الأوروبية تكفلها بالعائلات الفلسطينية النازحة من مخيم اليرموك إلى الأحياء المجاورة، وذلك عبر تقديم الوجبات الغذائية والاحتياجات الضرورية والرعاية إلى حين التوصل الى حل يضمن لهم الملجأ الآمن.

إلى ذلك زادت معاناة أهالي مخيم اليرموك بسبب فقدان المحروقات وانقطاع المياه والكهرباء عن اليرموك والمنخفض الجوي الحاد الذي ضرب سورية والبلدان المحيطة في شهر كانون الثاني/ يناير، الأمر الذي دفع العديد من المحاصرين إلى تحطيم أثاث منازلهم الخشبي ليشعلوا فيه النار، في محاولة للتخفيف من آثار البرد القارس الذي أصابهم. وقد تناول ناشطون على صفحات التواصل الاجتماعي العديد من الصور لأهالي المخيم وهم يقومون بتكسير غرف نومهم والأثاث الخشبي الباقي لديهم للاستفادة من أخشابها في التدفئة.

● استمرار قطع المياه منذ أيلول ٢٠١٤

استمر انقطاع مياه الشرب عن منازل نحو ٢٠ ألف من أهالي مخيم اليرموك منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، ولجأ الأهالي خلالها إلى الأحياء المجاورة لتوفير جزء من المياه الضرورية للاستخدام اليومي، إلا أن انقطاعها عن تلك الأحياء أحياناً أجبر الأهالي إلى استعمال مياه الآبار الارتوازية للشرب ولتوفير بعض حاجاتهم من المياه.

اعتمد الأهالي على الآبار اعتماداً شبه كامل، بالرغم من أن معظمها ملوث بالأتربة والرواسب، التي سببت أمراضاً عديدة لشاربيها، خاصة الأمراض المتعلقة بالكلية. إلا أن الأهالي، رغم جميع تلك المخاطر، لا يجدون حلاً آخر.

ويستخرج الأهالي المياه من الآبار الارتوازية بواسطة مضخات كهربائية تعمل على الديزل، نظراً إلى انقطاع التيار الكهربائي لأكثر من عامين. إلا أن سرقة تنظيم «داعش» أكثر من ثلاثة آلاف ليتر من المحروقات المخصصة لعمل مضخات المياه، أدت إلى تفاقم أزمة المياه والنظافة. يشار إلى أن العديد من الناشطين الإغاثيين داخل المخيم، حذروا مراراً من انتشار العديد من الأمراض المتعلقة بالكلية، نظراً إلى ما تحتويه مياه الآبار من رواسب.

● مناشدات ونداءات استغاثة محلية ودولية

ناشد عدد من الناشطين وأهالي مخيم اليرموك يوم ٥ كانون الثاني/ يناير المنظمات والهيئات المعنية والأونروا إدخال المواد الغذائية إلى المخيم، وذلك بعد توقفها منذ أكثر من ٢٠ يوماً،

ما سبب عودة شبح الجوع إليه وفقدان معظم المواد الغذائية منه وغلاء أسعارها، حيث وصل سعر كيلوغرام الأرز إلى ١٥٠٠ ليرة سورية. أما كيلوغرام السكر، فقد وصل إلى ٢٣٠٠ ليرة سورية، بينما تخطى سعر الكيلوغرام الواحد من الطحين ٢٠٠٠ ليرة سورية، فيما بيع كيلوغرام العدس بـ ١٤٠٠ ليرة سورية.

إلى ذلك، اعتصمت مجموعة من الشباب الفلسطيني في اليرموك يوم ١١ كانون الثاني/يناير للتعبير عن سخطهم لاستمرار حصار الجيش السوري والمجموعات الفلسطينية الموالية له للمخيم، ومنع إدخال المساعدات الغذائية والطبية وقطع الماء والكهرباء. وناشد المعتصمون الجهات المعنية ومنظمة التحرير الفلسطينية والمسلحين في مخيم اليرموك إدخال المساعدات والعمل على تأمين الطرق لذلك.

وحذر اللاجئون الفلسطينيون في اعتصامهم من وقوع كارثة إنسانية إذا ما استمر توقف إدخال المساعدات الغذائية والطبية لأبناء المخيم، وكانت أبرز شعارات المعتصمين «أخطأنا الرصاصة فأصابنا سهم الجوع».

وفي السياق، وحدت خمس محطات عربية، هي: قناة القدس الفضائية، قناة اليرموك، قناة الخرطوم، قناة الوطن الجزائرية وقناة صنعاء بثها الفضائي يوم ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وذلك من خلال برنامج نداء الحرية الذي تناول معاناة الأهالي في المخيم وعودة شبح الجوع.

وحذرت حملة «الوفاء الأوروبية» في بيان صدر عنها يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، من حدوث كارثة إنسانية وعودة للمجاعة إلى مخيم اليرموك، وذلك بعد توقف المساعدات عنه وزيادة الأوضاع سوءاً بعد العاصفة الثلجية، وهو ما يفاقم من الحالة الصعبة القائمة. وأعربت الحملة عن قلقها بصفة خاصة على الأطفال والنساء وكبار السن في هذه الظروف المأسوية لأكثر من ١٨ ألف إنسان في مخيم اليرموك. وناشدت الحملة في بيانها المنظمات الإغاثية ضرورة الاستجابة السريعة لحاجات أهالي مخيم اليرموك، والعمل الجاد لتحديد المدنيين عن أتون الصراع الدائر في سورية.

أما في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، فشهد مخيم اليرموك خروج تظاهرة حاشدة جابت أرجاء المخيم، وذلك للمطالبة بفتح الحصار عنه وتحييده وعودة سكانه إليه. وشدد المتظاهرون الذين حملوا لافتات كتب عليها: «مخيم اليرموك عاصمة الشتات.. بردان.. جوعان»، و«أطفال مخيم اليرموك يموتون برداً وجوعاً»، و«لا لجوع الأطفال والمسنين»،

على ضرورة إدخال المساعدات الغذائية إليه، فيما حمل المتظاهرون طرفي الصراع مسؤولية إيقاف إدخال السلال الغذائية.

ونقذ العشرات من أطفال مخيم اليرموك يوم ٢٩ كانون الثاني / يناير ٢٠١٥، اعتصاماً تحت عنوان «صرخة طفل» أمام مركز دعم الشباب في شارع المدارس، حيث رفع الأطفال لافتات تطالب المسؤولين وقادة الفصائل الفلسطينية بتحمل مسؤولياتهم تجاه أبناء المخيم، ومنها لافتة كتب عليها حديث الرسول محمد ^٨ «كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته»، فيما حمل آخرون لافتات حملت رسالة إلى سفارة فلسطين في دمشق، كتب عليها «سفارة فلسطين كان نفسي أكل كاتو»، وذلك إشارة إلى الاحتفال الذي أقامته السفارة في الذكرى السنوية لانطلاقة حركة «فتح» في أحد مطاعم دمشق على بعد كيلومترات من المخيم، ما أثار استهجان الأهالي المحاصرين الذين قضى منهم ١٧٦ شخصاً، إثر الجوع ونقص الخدمات الطبية بسبب الحصار المشدد على اليرموك.

وفي السياق عينه، أصدرت منظمة أصدقاء الإنسان الدولية تقريراً حمل عنوان: «ما زلنا أحياء - معاناة سكان مخيم اليرموك بين الحصار ومخاطر الموت قتلاً أو جوعاً»، تناولت فيه الواقع المأسوي للسكان الفلسطينيين والسوريين المحاصرين في مخيم اليرموك. وأكدت المنظمة أن المخيم شهد منذ بداية حصاره بتاريخ ٢٢/٧/٢٠١٣ إلى يوم ١٨/٢/٢٠١٥ حدوث ١٦٦ حالة وفاة بسبب تفشي الجوع بين الأهالي والنقص الخطير في المواد الغذائية وشنتي مستلزمات الرعاية الطبية، حيث يرزح «اليرموك» تحت حصار ظالم من قبل القوات النظامية السورية وحلفائها من الفصائل الفلسطينية واللبنانية منذ ٥٧٧ يوماً متواصلة.

وأشار التقرير الذي صدر في فيينا، إلى أن عدد السكان من الفلسطينيين والسوريين هناك انخفض بنحو حاد منذ بداية الأزمة، حيث أصبح عددهم الآن نحو ٢٠٠٠٠ نسمة، بعدما كان العدد يربو على نصف مليون شخص، وهو ما يشي بالظروف المأسوية التي يعيشها السكان بين الحصار الظالم المفروض عليهم ومخاطر الموت قتلاً أو جوعاً.

ودعت «أصدقاء الإنسان» القوات النظامية السورية والتشكيلات العسكرية المتحالفة معها إلى فك الحصار العسكري عن المدنيين في المخيم، والتوقف عن عمليات قصف الأحياء المدنية فيه، والسماح بدخول الإمدادات الغذائية إلى الأهالي، وإعادة إمداد أحياء مخيم اليرموك بمياه الشرب والطاقة الكهربائية، والسماح بحرية حركة السكان، بما يشمل الخروج منه والدخول إليه وإطلاق سراح الموقوفين من السكان.

● الواقع الصحي

في ظل استمرار توقف الخدمات الطبية داخل اليرموك ونقص حاد بالمواد الطبية نتيجة الحصار ودخول «داعش»، توقفت معظم الجهات الإغاثية والطبية في اليرموك عن تقديم خدماتها خوفاً من اختطاف «داعش» كوادر تلك المؤسسات. فقد شهد مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين بدمشق تدهوراً متسارعاً في الوضع الصحي، في النصف الأول من عام ٢٠١٥، وذلك بسبب سيطرة داعش على المخيم، وتعرض مشفى فلسطين يوم ١/٤/٢٠١٥ للقصف بعدد من القذائف وإصابة عدد من كوادره بجراح متفاوتة، عُرف منهم ناصر باكير، محمد البحري، وسام الغول، ومحمود خطاب، واضرار الناشطين إلى معالجة جراحهم بطرق بدائية.

ومما زاد من تفاقم الأوضاع الصحية سوءاً، منع حواجز النظام خروج أي جريح عبر حواجزها لتلقي العلاج خارج المخيم، فيما قامت كتائب «العز بن عبد السلام» التابعة للمعارضة بتصرف مماثل عبر منعها وصول جرحى المخيم إلى حي التضامن لتلقي العلاج في مستشفياته الميدانية. بينما تمكن الهلال الأحمر الفلسطيني يوم ٤/٤/٢٠١٥ من إخراج عدد قليل من الجرحى لتلقي العلاج خارج اليرموك.

كذلك ارتفعت نسبة الإصابة بمرضَي «اليرقان» و«التيفوئيد» ارتفاعاً ملحوظاً، نتيجة نقص التغذية، وانعدام المياه، بالإضافة إلى انتشار القمامة بين منازل الأهالي، وتوقف جميع الهيئات الإغاثية العاملة داخل المخيم.

لقد دفع الواقع الصحي المتردي داخل المخيم إلى إطلاق الأهالي نداءً إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يطالبونها فيه بالقيام بدورها والتنسيق مع حاجز النظام السوري والجهات الطبية في المخيم وخارجه لإخراج عشرات الجرحى الذين أصيبوا في القصف على المخيم. ونقذ كوادر ومتطوعو جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في مخيم اليرموك يوم ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٥، وقفة تضامنية، احتجاجاً على استهداف الكوادر والطواقم الطبية في المخيم، وعبروا عن إدانتهم لاغتيال الناشط الإغاثي والطبي يحيى عبد الله الحوراني، الذي اغتيل بطلق ناري أثناء توجهه إلى مشفى فلسطين.

وبدورها أدانت كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف (ICRC) والاتحاد الدولي لجمعيات الهلال والصليب الأحمر (IFRC) جريمة اغتيال الناشط الإغاثي والطبي يحيى عبد الله الحوراني، ودعوا أطراف النزاع في سورية إلى احترام القانون الدولي الإنساني والامتناع عن مهاجمة العاملين في المجال الإنساني وكذلك المستشفيات وسيارات الإسعاف.

● الواقع التعليمي

رغم ما تعرض له مخيم اليرموك من قصف وجوع وعطش، إلا أنّ أبناءه أصروا على متابعة العملية التعليمية فيه من خلال إنشاء مراكز ومدارس تعليمية بديلة، حيث تحولت المساجد وصالات الأفراح ورياض الأطفال إلى مراكز تعليمية، ووصل عددها إلى ٦ مراكز موزعة بين الابتدائي والإعدادي والثانوي.

ومن هذه المراكز، على سبيل المثال لا الحصر، روضة «براعم الظلال» التي أنشأها عدد من الناشطين في مخيم اليرموك، حيث عملوا على تأمين المكان وتجهيزه وتأمين الكادر التعليمي والمستلزمات والأدوات التعليمية، وجاهدوا للتغلب على كافة المعوقات، استعداداً لاستقبال الأطفال الذين وصل عددهم إلى ١٢٠ طفلاً، وذلك بهدف رفع السوية التعليمية والاجتماعية والنفسية للأطفال من أجل الاستمرار بالعملية التعليمية. فقد شهدت تلك المراكز التعليمية إقبالاً كبيراً من أبناء المخيم، واستحساناً ودعمًا من الأهالي، للدور الذي تقوم به لأطفالهم، وشعور الأهالي بأن أولادهم مواكبون لحركة التعليم، وكأنّ المخيم في أحسن أحواله.

وفي يوم السبت ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، خرج ٦٦ طالباً من أبناء المخيم الراغبين في التقدم لامتحان طلاب البكالوريا على خلفية قرار وزارة التربية باشتراط وجود تسلسل دراسي لدى الطلاب أو تجاوز هذا الامتحان، بعد موافقة الأجهزة الأمنية السورية على خروجهم من مخيم اليرموك، فيما سُجلت عودتهم يوم ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥.

أما في يوم ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١٥، فقد نظم متطوعو ثانوية اليرموك لتدريس المرحلة الثانوية داخل المخيم وقفة احتجاجية، طالبوا فيها كافة المنظمات الدولية والهيئات والمؤسسات التي تعمل خارج المخيم بتقديم الدعم لهم، وذلك كي تستمر المسيرة داخل المخيم.

معوقات التعليم في اليرموك

معوقات عديدة واجهت العملية التعليمية داخل مخيم اليرموك، وقد أثرت بدورها وأضعفت العمل التعليمي وأوقفته في بعض الأوقات، من أهمها:

أولاً: استمرار الحصار المفروض على مخيم اليرموك من قبل الجيش النظامي السوري والمجموعات الفلسطينية الموالية، ما حدا الأهالي إلى البحث عن المأكل والمشرب، وضرورة توفير مصدر رزق للأطفال، فيما خرج جزء من الأطفال يبحثون عن أعمال تسدّ رمقهم، ولو بشيء من الحشائش.

ولم يقتصر الحراك على الطلاب فقط، فقد عاد معلمو مدرسة «الجرمق» في اليرموك إلى الدوام يوم ٨ شباط/ فبراير ٢٠١٥ في مدرستهم، وذلك «لسعي معلمي المدرسة لرزقهم» حسب ما جاء على لوحة إعلانات المدرسة.

ثانياً: عدم اعتراف الأونروا، الراعية الأولى لتعليم اللاجئين الفلسطينيين، بحركة التعليم ونتائج الطلبة داخل المخيم، فيما اتهمها البعض بأنها مشاركة في حصار أبناء المخيم. لكن تحت ضغط أبناء المخيم، اعترفت بنتائج تلك المدارس، فأدخلت الكتب الدراسية. إلا أن عمل الأونروا لا يزال خجولاً - بحسب ما أفاد به ناشطون - ولا يصل إلى ما التزمته أمام اللاجئين الفلسطينيين وضرورة تعليمهم وتشغيلهم.

ثالثاً: قصف الطائرات السورية وسقوط قذائف الهاون وأعمال القنص، وتداعيات ذلك من سقوط للضحايا والجرحى، وصولاً إلى تهديم الأبنية والمدارس، التي كان قد بدأها النظام بقصفه مدرسة الفالوجة منتصف كانون الأول ٢٠١٢، مروراً بالآثار النفسية لذلك القصف على الأهالي والأطفال.

رابعاً: انتشار الأمراض والأوبئة، كاليرقان والقمل، مع عدم توافر العلاجات اللازمة، نتيجة الحصار المفروض على المخيم، الذي قضى بسببه ما يقارب ١٧٦ ضحية.

خامساً: خوف الكثير من طلاب الشهادة الثانوية والجامعية من مغادرة المخيم لتقديم امتحاناتهم (إن سمح لهم) من الاعتقال والتصفية، وقد سجلت حالات اعتقال وتعذيب لطلاب فلسطينيين في السجون السورية تتهمهم السلطات السورية بالعمل الإغاثي والطبي داخل المخيم. ففي يوم ٢٢ كانون الثاني/ ٢٠١٥، اعتقل الأمن السوري أربعة طلاب، بينهم ثلاث طالبات عند مدخل مخيم اليرموك، وذلك أثناء خروجهم من اليرموك لتقديم امتحانات الشهادة الثانوية ضمن ٦٦ طالباً وطالبة من اليرموك، بعد موافقة الأجهزة الأمنية السورية على أسمائهم، وبضمانات منظمة التحرير الفلسطينية. كذلك، أقدم عناصر حازم الجيش النظامي عند حاجز بيت سحم يوم ٣٠ أيار/ أبريل ٢٠١٥ على اعتقال أربعة طلاب خرجوا من المخيم لتقديم امتحاناتهم الرسمية. ووفق الناشطين، فقد أنزل عناصر الأمن الطلاب من حافلة وكالة «الأونروا»، واعتقلوهم دون إبداء الأسباب، وبعد ذلك أفرج عنهم.

● استمرار مسلسل الاغتيالات

استمر في النصف الأول من عام ٢٠١٥ مسلسل الاغتيالات والتصفيات والاختطاف للكوادر والناشطين الإغاثيين والإعلاميين داخل مخيم اليرموك، حيث وثّق العديد من محاولات

الاغتيال لناشطين وشخصيات فلسطينية داخل المخيم، التي لم يعرف فاعلها، وسُجِّل معظمها ضد مجهول. فقد عُثر يوم ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في مخيم اليرموك على جثة اللاجئ الفلسطيني الأردني عبد الله رزق من مواليد (١٩٥٥)، مقتولاً في منزله وعليه آثار ضربات آلة حادة، علماً بأن رزق ينتمي إلى حركة فتح. فيما قضى يوم ١١ شباط/فبراير ٢٠١٥ نمر حسين، عضو المجلس المدني لمخيم اليرموك، وذلك إثر إصابته برصاص قناص أثناء خروجه من منزله الكائن في ساحة الريجة بمخيم اليرموك.

وفي يوم ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، تعرض مسؤول الملف الإغاثي في الهيئة الوطنية محمد طه، المعروف بأبو المجد طه، لمحاولة اغتيال فاشلة من قبل ملثمين مجهولين أمام منزله الكائن في مخيم اليرموك.

كذلك اغتال مجهولون فراس حسين الناجي، مسؤول مؤسسة «بصمة» في مخيم اليرموك يوم ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، حيث وُجد مقتولاً في بيته، إثر تعرضه لرصاصة في الرأس. فيما حاولت مجموعة من المجهولين يوم ٢٣ آذار ٢٠١٥ اختطاف الناشط الإغاثي والإعلامي عبد الله الخطيب.

ويوم ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥، اغتيل يحيى عبد الله الحوراني (أبو صهيب)، أحد قادة حركة حماس في مخيم اليرموك، بالقرب من فروج التاج، وذلك أثناء توجهه إلى عمله في مشفى فلسطين، ما أدى إلى إصابته بالرأس.

أما في يوم ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، فوُجد اللاجئ الفلسطيني محمد توفيق، مقتولاً داخل منزله في شارع العروبة بمخيم اليرموك.

● مبادرات لفك الحصار

أما على صعيد المفاوضات والمبادرات لفك الحصار عن مخيم اليرموك، فلم يشهد النصف الأول من عام ٢٠١٥ أي تغيير أو تقدم على أرض الواقع، بل بقيت تلك المبادرات حبيسة الأدراج نتيجة تدهور الأوضاع الميدانية في المخيم. ففي يوم ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، دعا أمين فرع اليرموك للتنظيم الفلسطيني لحزب البعث راتب شهاب، القيادة الفلسطينية إلى «اتخاذ قرارات حاسمة موحدة لإنهاء أزمة مخيم اليرموك وغيره من المخيمات الفلسطينية»، وإلى عدم الاستمرار بـ«التفاوض العقيم». وفي يوم ٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، أكد رئيس لجنة المصالحة الفلسطينية، أمين سر الملتقى الشعبي الفلسطيني الشيخ محمد العمري، أن لجنة المصالحة تسعى بالتعاون مع جهات عدة إلى طرح مبادرة جديدة تأخذ الطابع الدولي، لا

المحلي، لإنهاء أزمة مخيم اليرموك المحاصر، مستبعداً أي تدخل عسكري في المخيم.

واتهم العمري المسلحين داخل اليرموك بتعطيل وإفشال كافة المبادرات التي طرحت لتحييد المخيم وفك الحصار عنه، وأشار إلى «أنّ منظمة التحرير الفلسطينية، بالتعاون مع الفصائل الـ ١٤، قدمت أخيراً مبادرة دخل عليها أمين سر إقليم فتح وبعض الجهات التابعة للتنظيمات الفلسطينية، ولكنها حتى اللحظة باءت بالفشل».

وتناقل يوم ٥ شباط/ فبراير ٢٠١٥ عدد من الصفحات الفلسطينية المقربة من النظام السوري، صورة لبيان نُسب إلى الفصائل الفلسطينية الـ ١٤ الموجودة في سورية، شدّت فيه على تنفيذ المبادرة الفلسطينية الموقعة بتاريخ ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، المدعومة من القيادة السورية من أجل إعادة أهل اليرموك إلى بيوتهم في مخيم اليرموك. وقال نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد، يوم ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١٥: «إن الحكومة السورية مستعدة لتذليل أي عقبة لإيصال المساعدات إلى مخيم اليرموك من أجل تخفيف المعاناة عن أبنائه»، وجاء ذلك خلال لقائه مع مدير الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية أنور عبد الهادي، في مقر وزارة الخارجية السورية بالعاصمة دمشق. وذكرت مواقع مقربة من النظام السوري أن الطرفين بحثا أوضاع المخيمات الفلسطينية في سورية، وأكدوا ضرورة العمل من أجل إيصال المساعدات الغذائية إلى مخيم اليرموك بأسرع وقت ممكن ومهما كانت الظروف.

في غضون ذلك، قام وفد من منظمة التحرير الفلسطينية بعدة زيارات لسورية، لبحث ملف مخيم اليرموك، خاصة منذ اقتحام تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» له، إلا أن جميع تلك الزيارات لم تتوصل إلى نتائج ملموسة لإنهاء مأساة أهالي اليرموك. ففي يوم ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، أعلن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاني، قيام وفد من منظمة التحرير بزيارة للعاصمة السورية دمشق، إلا أنّ الحكومة السورية اعتذرت عن عدم استقبال الوفد، فيما عللت مصادر إعلامية فلسطينية تابعة للمنظمة بأن الاعتذار السوري جاء على خلفية الارتباك والتناقض الذي ساد موقف قيادة منظمة التحرير حيال كيفية التعاطي مع أزمة مخيم اليرموك.

وقال أحمد مجدلاني، مبعوث السلطة الفلسطينية إلى دمشق: «إن سورية طلبت تأجيل زيارة وفد منظمة التحرير الذي كان مقرراً لسورية»، و«إن سورية طلبت تأجيل، وليس رفض زيارة الوفد الفلسطيني لمدة أسبوع بسبب انشغالات داخلية هناك».

لقد كان واضحاً أنّ هناك خلافات فلسطينية قائمة حول أسلوب دحر «داعش» و«النصرة» من المخيم، فمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة ترفضان أيّ حل عسكري حقناً لدماء الفلسطينيين في المخيم، حسب قولها، أما الفصائل الفلسطينية في دمشق فتطالب بتدخل عسكري واسع لدحر تنظيم «داعش» و«جبهة النصرة» من المخيم، وهي ضد أي حل تفاوضي مع تلك المجموعات.

● اليرموك تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»

في الأول من نيسان/ أبريل ٢٠١٥ اندلعت معارك طاحنة داخل مخيم اليرموك بين عناصر الدولة الإسلامية «داعش» وجبهة النصرة وبعض المجموعات الفلسطينية، أمثال الكرايين والزعطوط والسرхан، ومجموعة تابعة لأحرار الشام بعد مبايعتها لداعش من ناحية، وأكناف بيت المقدس من ناحية أخرى، انتهت بسيطرة داعش على أكثر من ٧٠٪ من مساحة مخيم اليرموك، وقد ارتكبت فيها انتهاكات جسيمة بحق المدنيين، وطاول الدمار الممتلكات الخاصة والعامة داخل المخيم.

الأسباب والدوافع

شهد النصف الثاني من عام ٢٠١٤ ظاهرة الاغتيالات الموجهة للناشطين داخل مخيم اليرموك. فقد اغتالت جهة مجهولة بهاء صقر، أحد أعضاء تجمّع أبناء اليرموك، بعد إطلاق الرصاص عليه فجر يوم ٢ آب/ أغسطس، في أثناء تجواله في شارع اليرموك الرئيسي بالقرب من مسجد الوسيم. كذلك اغتيل الناشطان أحمد السهلي (أبو عادل) بعد خروجه من صلاة العشاء في حيّ العروبة، وعبد الله بدر (أبو عدي) بتاريخ ١٩ - ٢٠ آب/ أغسطس على التوالي.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر اغتيل الناشط علي الحجة في شارع العروبة، حيث أُطلق الرصاص عليه مباشرة أثناء وجوده داخل أحد محالّ الحلاقة.

وبتاريخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، اغتيل الناشط محمد يوسف عريشة (أبو العبد عريشة) مدير المكتب الإغاثي في المخيم، بعد إطلاق النار عليه في وضح النهار في منتصف شارع لوبيا، من جهة محسوبة على المعارضة السورية أثناء توجهه إلى مقر المكتب.

وفي ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، اغتيل محمد قاسم طيراوية، مسؤول حركة فتح في مخيم اليرموك، بعد إطلاق شخص مجهول الهوية النار عليه أثناء وجوده بالقرب من شارع ٣٠.

وفي ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٥، اغتيل يحيى الحوراني «أبو صهيبي»، مسؤول حماس السابق في المخيم، وأحد أبرز الناشطين الإغاثيين الطبيين.

وجاء في التفاصيل التي أوردها الباحث طارق حمود، في سياق تقدير موقف حول اليرموك نشره مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: «اتُّهمت مجموعات أكناف بيت المقدس بتنظيم داعش في منطقة الحجر الأسود بتنفيذ الاغتيال، من خلال دلائل معينة، قامت على إثرها باعتقال عدد من عناصر داعش للتحقيق معهم، وهو ما دفع داعش إلى اقتحام المخيم ومحاصرة مكتب الشتات الذي يتبع الأكناف مباشرة بعد أقل من ٢٤ ساعة، بينما تمكنت من بسط سيطرتها بشكل سريع على كافة مناطق جنوب المخيم، وهي المناطق التي كانت تحت سيطرة جبهة النصرة، في ما بدا أنه اتفاق مسبق بين الطرفين، واشتبكت الأكناف مع داعش في عدة محاور داخل المخيم، وعلى مدار اليومين الأول والثاني من نيسان/ أبريل حدثت معارك عنيفة بينهما عند خط تماس شارع نوح إبراهيم، الذي يقسم المخيم الشرقي مناصفة تقريباً مع شارع عطا الزير، فيما تمكن داعش من التقدم في اليوم الثالث نتيجة الأعداد الكبيرة والتسليح الجيد (يقدر عددهم بـ ١٠٠٠ عنصر)، ومنع جبهة النصرة لأي مؤازرة من خارج المخيم، من التقدم من جهة الجنوب.

ومع انحسار الأكناف إلى شمال المخيم، تقدمت قوات من تنظيم فتح الانتفاضة مدعومة بقوات النظام والقيادة العامة، واستولت على مربع شمال المخيم، ليعزز ذلك من وجود النظام على امتداد شارع فلسطين من منطقة البلدية حتى محيط جامع الرجولة، وهو ما ضيق الخناق على مجموعات الأكناف، التي انحسرت إلى محور لا يتجاوز طوله ٤٠٠ متر، مع انتهاء اشتباكات اليوم الرابع والخامس. وقد ترافق ذلك مع حالة رعب بين الأهالي، خاصة مع قيام داعش بقطع رأس شابين ورميها في الشارع، وسريان العديد من الشائعات، فيما ازداد الوضع الإنساني سوءاً مع سيطرة داعش على نقطة توزيع الماء الوحيدة داخل المخيم، القريبة من جامع فلسطين، وتوقفت كافة محاولات إدخال الغذاء إلى المخيم من قبل كافة المؤسسات.

في اليوم السادس تمكنت الأكناف من تجميع عدد من عناصرها جنوبي المخيم، وشنت هجوماً استعادت بموجبه منطقة المركز الثقافي والمشفى خلفه، فيما حاولت مجموعة محدودة من منشقي جيش التحرير الفلسطيني بقيادة العقيد خالد الحسن في اليوم السابع دعم الأكناف شمالاً بهجوم معاكس على داعش، ما أدى إلى مقتل العقيد الحسن. وانتهى المشهد على

حصار الأكناف بين داعش والنصرة من جهة، والنظام من جهة أخرى»^(١).

بالمقابل، ساق تنظيم الدولة «داعش» عدة مبررات لاقتحامه المخيم، بعيدة كل البعد عن تهمة الاغتيالات المتورط فيها، فأورد أنّ هذا الاقتحام قد جاء في سياق الانتقام لأحد أمراء التنظيم الذي اعتدي على أهله داخل المخيم، ومرة لفك الحصار عن المخيم بعد اتهام أكناف بيت المقدس باحتكار المساعدات التي تدخل إلى اليرموك والمتاجرة بقوت المحاصرين والمشاركة مع النظام في تضيق الخناق عليهم، وقام بنشر شريط مصور يظهر مستودعات للأغذية ادعى فيه أنها مخازن لأكناف بيت المقدس، في محاولة منه لإقناع الرأي العام^(٢). ومن بين المبررات أيضاً أنّ الأكناف كانت على وشك التوصل إلى اتفاق على تسليم المخيم للنظام، ضمن ما يُسمى مصالحات. فقد وصف «تنظيم الدولة» في العدد التاسع من مجلة «دابق» الإنجليزية - بحسب صحيفة «عربي ٢١» - جماعة «أكناف بيت المقدس» بأنهم من «الصحات العملية للنظام السوري»، مضيفاً أنّ «الأكناف أبرمت اتفاقاً مع الطاغوت بشار الأسد لإعادة النظام النصيري إلى مخيم اليرموك».

● النتائج المباشرة لدخول «داعش» إلى اليرموك

أدى اشتداد المعارك في مخيم اليرموك بين الكتائب المتقاتلة داخله إلى تفاقم الأزمات الإنسانية والمعيشية والأمنية لسكانه لاعتبارات عدة، أهمها الحصار المفروض عليهم منذ أكثر من ٦٠٠ يوم سبق تلك المعارك، وردّ فعل قوات النظام السوري واللجان الفلسطينية الموالية له، وما رافق ذلك من قصف بشتی صنوف السلاح، ما أوقع المزيد من الضحايا بين اللاجئين الفلسطينيين من سكان المخيم.

وتقت مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية سقوط ٣٨ ضحية من أبناء المخيم خلال شهر نيسان/ أبريل. فنتيجةً للظروف القاهرة التي يعيشها السكان، قضت المسنة فتحية خليل أبو جويد (١٩٣٥) يوم ٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٥ إثر نقص الغذاء وانعدام الرعاية الطبية في مخيم اليرموك. كذلك قضى ناصر عباس برصاص قناص بالقرب من شارع العروبة أثناء توجهه لإحضار الماء والطعام لعائلته، فيما قضت الطفلة زينب داغستاني (١٢ سنة) يوم ٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٥ برصاص قناص أمام منزلها في شارع العروبة.

(١) تقدير موقف: مخيم اليرموك إلى أين؟، طارق حمود، مصدر سابق.

(٢) الرد والتبيين في كذب الدواعش المدلسين، د. إبراهيم حمامي <https://drhamami.net/drdocs/doc.pdf>

ونتيجة التعرض للقصف بالصواريخ والبراميل المتفجرة، قضى اللاجئ حسين طه يوم الاثنين ٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٥ في منزله بمخيم اليرموك، وانتشلت جثة محمد الصباغ وزوجته يوم ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٥ من تحت ركام منزلهما الكائن خلف مشفى فلسطين، إثر قصف سابق استهدف مخيم اليرموك.

كذلك دُفنت جثث العديد من الضحايا في الحقائق العامة لتعذر الوصول إلى المقبرة، نتيجة احتدام المعارك في الأيام الأولى للاقتحام. فقد دُفن كل من الناشط الإعلامي جمال خليفة وعبد اللطيف الريماوي في حديقة جامع عبد القادر الحسيني.

● ردود الأفعال الدولية والإقليمية والفلسطينية

وصف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، المخيم بأنه أصبح «حلقة من جهنم، وأن سكانه بحاجة إلى الحماية ولا يمكن التخلي عنهم، وأن «داعش» ارتكب جرائم ضد الإنسانية. وقال المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بيار كراهينبول: «إن الوضع الإنساني في المخيم كارثي تماماً».

وقالت حسيبة حاج صراوي، نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية: «أصبحت الحياة بالنسبة إلى المدنيين العالقين داخل مخيم اليرموك معاناة مؤلمة للبقاء على قيد الحياة». ودعت إلى السماح بدخول المنظمات الإنسانية إلى داخل المخيم، إذ «ثمة حاجة ماسة للسماح فوراً للوكالات الإنسانية المستقلة بدخول مخيم اليرموك دون قيود والمساهمة في تخفيف عبء المعاناة التي لا تنتهي».

كذلك دعا أعضاء مجلس الأمن الدولي إلى «وقف الهجمات على مخيم اليرموك»، وطالبوا «بالسماح للمنظمات الإنسانية بإدخال مساعدات إلى مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين جنوب دمشق»، وبـ«ضمان الدخول وإجلاء المدنيين». وقال السفير البريطاني في الأمم المتحدة: «نحن نشعر بالغضب إزاء الوضع في مخيم اليرموك، وما ورد حول استخدام البراميل المتفجرة من قبل النظام السوري». بالمقابل، عطلت روسيا - حسب بعض المصادر - صدور بيان عن مجلس الأمن اقترحتة الولايات المتحدة يدين القصف على مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين جنوب دمشق و«يدعو الأطراف إلى الانسحاب من المخيم ورفع الحصار عنه».

إقليمياً، طالبت الجامعة العربية المجتمع الدولي بالتدخل الفوري لضمان عدم الزج بمخيم اليرموك والمخيمات الفلسطينية في الصراع الدائر حالياً في سورية، ونبهت في بيان لها إلى

أن «لاجئي مخيم اليرموك بجميع قطاعاتهم، بمن فيهم الأطفال، هم أكثر اللاجئين تضرراً وعرضة للموت نتيجة استمرار الصراع في ظل الحصار الشديد المفروض على المخيم».

وفي الموقف الفلسطيني من مجريات الأحداث، بدا واضحاً أنّ هناك تفاوتاً ملحوظاً في الموقف الفلسطيني. ففيما طالبت السلطة الفلسطينية وحركة حماس بـ«حماية المدنيين» و«تحييد المخيم» عن الاقتتال، دعا البعض إلى التدخل العسكري لإخراج داعش وفرض الأمن في المخيم. ففي تصريح لرئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية أنور عبد الهادي، بعد لقائه نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد، أبدى المقداد «استعداد سورية لدعم المقاتلين الفلسطينيين في المجالات كافة، وبينها العسكري، لإخراج التنظيم من المخيم وإنقاذ المدنيين». وقال أنور رجا، الناطق باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة: «إن التطورات الميدانية في المخيم تفرض تغييراً في الموقف واللجوء إلى القوة لإخراج الإرهابيين من المخيم». وأضاف: «في حال التوافق على ذلك خلال الاجتماع، فسيتم بالتنسيق مع الدولة السورية»، مشيراً إلى أن ذلك «أمر طبيعي، لأنها أرض سورية، وأي قرار فلسطيني سيتم تحت مظلة الدولة السورية».

بالمقابل، وجدت هذه الدعوة معارضة كبيرة لدى شريحة واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني التي رأت فيها قراراً لمسح المخيم من الوجود، ودعت إلى ضرورة إيجاد مخرج سياسي للأزمة يقي المخيم شرّ التدمير ويحقق دماء المدنيين فيه.

● يوميات المخيم

- يوم ٣ كانون الثاني / يناير ٢٠١٥، شهد مخيم اليرموك أعمال قصف واشتباكات متقطعة، حيث استهدفت مناطق متفرقة منه بعدد من القذائف، فيما اندلعت اشتباكات متقطعة بين قوات الجيش النظامي والمجموعات الفلسطينية الموالية له من جهة، ومجموعات محسوبة على المعارضة من جهة أخرى.
- كذلك شهد مخيم اليرموك يوم ٣ كانون الثاني / يناير ٢٠١٥ محاولة اغتيال فاشلة استهدفت أحد قادة كتائب أكناف بيت المقدس، هو نضال أبو العلا الملقب بأبو همام، وذلك بعد وضع عبوة ناسفة بجانب المنزل. واقتصرت الأضرار على الماديات.
- أما في يوم ٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١٥، فتعرض مخيم اليرموك لقصف صاروخي استهدف مجموعات المعارضة في شارع راما وشارع الـ ٣٠ عند مدخل المخيم الشمالي، وتزامن ذلك مع اندلاع اشتباكات.

- وفي يوم ٦ كانون الثاني / يناير ٢٠١٥، اختطف عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» بهاء الأمين، أحد كوادر حركة فتح ومسؤول نادي بيسان الرياضي، وذلك أثناء وجوده في منطقة حيّ الزين جنوب مخيم اليرموك، الذي يسيطر عليه تنظيم الدولة الإسلامية «داعش».
- وفي ذات اليوم نشب حريق في أحد المنازل في شارع صفد، تبين لاحقاً أن ملكيته تعود للشيخ محمد العمري (أبو عمر)، عضو لجنة المصالحة الشعبية في مخيم اليرموك، فيما لم يعرف سبب الحريق.
- وفي يوم ٨ كانون الثاني / يناير ٢٠١٥، شهد مخيم اليرموك اندلاع مواجهات عنيفة دارت رحاها على عدد من خطوط التماس في شارع راما أول المخيم وبلدية اليرموك في شارع فلسطين.
- أفرج تنظيم الدولة الإسلامية، أو ما يعرف بـ«داعش»، عن بهاء الأمين، أحد كوادر حركة فتح في مخيم اليرموك ومسؤول نادي بيسان الرياضي، يوم ٧ كانون الثاني / يناير ٢٠١٥، وذلك بعد يوم من اعتقاله من منطقة حيّ الزين جنوب مخيم اليرموك الذي سيطر عليه التنظيم منذ أكثر من أسبوعين.
- وفي يوم ١٨ كانون الثاني / يناير ٢٠١٥، هددت سبع كتائب مسلحة من المعارضة السورية «الهيئة الشرعية في جنوب دمشق، جيش الإسلام، أجناد الشام، حركة أحرار الشام الإسلامية، كتائب أكناف بيت المقدس، قوى الإصلاح، مقاتلي الحجر الأسود» في بيان أصدرته بإشغال المنطقة الجنوبية في حال اقتحام مخيم اليرموك من قبل لواء اليرموك المزمع إنشاؤه من قبل النظام السوري والفصائل الفلسطينية الموالية له.
- تعرض مخيم اليرموك يوم ٥ شباط / فبراير ٢٠١٥، للاستهداف بعدد من قذائف الهاون التي سقطت على مناطق متفرقة منه، ما أدى إلى وقوع إصابتين عرف منهما اللاجئة غالية مصطفى، التي سمحت حواجز الجيش النظامي لها بالخروج لتلقي العلاج العاجل في مستشفيات العاصمة دمشق. إلى ذلك، سمح أيضاً بخروج السيد ديب سعدية لتلقي العلاج، بالإضافة إلى الطفلين قاسم وهاشم فرج.
- اندلعت يوم ٢٤ شباط / فبراير ٢٠١٥، اشتباكات عنيفة في مخيم اليرموك بدمشق، عند محور شارع فلسطين وشارع الثلاثين بين الجيش السوري والمجموعات الفلسطينية الموالية له من جهة، ومجموعات المعارضة المسلحة من جهة أخرى، تزامنت مع سقوط عدة قذائف مدفعية على شارع الـ٣٠ وشارع راما دون وقوع إصابات في صفوف المدنيين.

- شهد مخيم اليرموك يوم ٤ آذار/ مارس ٢٠١٥ انفجار عبوة ناسفة بالقرب من جامع فلسطين وسط المخيم، ما أوقع أضراراً مادية في المكان، فيما لم ترد أنباء عن وقوع إصابات.
- سلم خمسة عناصر من المجموعات المسلحة يوم ٧ آذار/ مارس ٢٠١٥ أنفسهم لحاجز المخيم لتسوية أوضاعهم.
- تعرض مخيم اليرموك يوم ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٥ للقصف بالصواريخ وقذائف الهاون، ما أدى إلى مقتل ستة مقاتلين من مجموعات المعارضة المسلحة، ومن بينها جبهة النصرة. جاء ذلك بعد استهداف مقار الجبهة في منطقة العروبة المحاذية للملعب الرياضي في المخيم.
- تعرض مخيم اليرموك يوم ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٥ لقصف ليلي وسقوط عدد من القذائف على أماكن متفرقة منه، لم توقع أي إصابات. تزامن ذلك مع اندلاع اشتباكات بين المجموعات المسلحة المحسوبة على المعارضة السورية من جهة والجيش النظامي والفصائل الفلسطينية الموالية له من جهة أخرى.
- يوم ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٥، اغتيل الناشط الطبي والإغاثي يحيى الحوراني «أبو صهيبي»، في أثناء توجهه إلى عمله في مشفى فلسطين.
- يوم ١ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، اقتحم تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» مخيم اليرموك، وذلك بتسهيل من تنظيم «جبهة النصرة»، حيث تقدم «داعش» بالتزامن مع قصف عنيف استهدف مناطق متفرقة من المخيم، نحو شارع (١٥)، حيث سيطر على أحد المقار الرئيسية للأكناف، ومن ثم سيطر على مساحات واسعة من شارع الـ (١٥) ومحيط جامع فلسطين ومناطق أخرى، الأمر الذي أدى إلى استنفار «كتائب أكناف بيت المقدس»، حيث أجبرت الأكناف مجموعات داعش على التراجع والتموضع في مناطق سيطرة النصرة ومحيط جامع فلسطين وبعض المناطق بالقرب من شارع الـ (١٥).
- ومن جانبها وضعت النصرة العديد من الحواجز في محيط دوار فلسطين، وذلك لمنع وصول أي امدادات للمخيم من قبل الفصائل المعارضة الموجودة في بلدة يلدا المجاورة.
- وفي يوم ٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، شهد مخيم اليرموك تجديداً للاشتباكات العنيفة بين «الأكناف» و«داعش» في محيط جامع فلسطين وشارع المدارس وشارع صفد والجاعوتة، فيما أكد ناشطون في المخيم وقوف جبهة النصرة إلى جانب «داعش»، حيث منعت وصول

معظم التعزيزات من فصائل المعارضة على رأسها «جيش الإسلام» و«أبائيل حوران»، فيما نجحت بعض المجموعات في الوصول إلى داخل المخيم، حيث شكلت هي وأكناف بيت المقدس غرفة عمليات مشتركة لإدارة المعركة ضد «داعش».

• تعرض المخيم ومحيطه لقصف عنيف بالصواريخ والقذائف المتنوعة، ما أدى إلى وقوع دمار كبير في حيّ العروبة، بالإضافة إلى سقوط عدد من الجرحى، تزامن ذلك مع دخول مجموعات تابعة للنظام والجبهة الشعبية – القيادة العامة، التي دخلت المخيم عبر محور شارع فلسطين، وسرعان ما اشتبكت مع كتائب أكناف بيت المقدس.

• أما في يوم ٤ نيسان / أبريل ٢٠١٥، فتعرض مخيم اليرموك لقصف عنيف جداً بالصواريخ والبراميل المتفجرة، ما أوقع أضراراً مادية كبيرة، بالإضافة إلى تسجيل عدد من الإصابات في صفوف الأهالي.

• وشهد المخيم في اليوم ذاته نزوح عشرات العائلات عنه إلى المناطق المجاورة لليرموك (يلدا – بيبلا).

• تعرض مخيم اليرموك يوم ٥ نيسان / أبريل ٢٠١٥ لقصف عنيف استهدف مناطق متفرقة من المخيم، مسبباً أضراراً مادية كبيرة، فيما استمرت الاشتباكات المتقطعة بين مجموعات «داعش» وكتائب أكناف بيت المقدس.

• شهد مخيم اليرموك يوم ٧ نيسان / أبريل ٢٠١٥ اشتباكات عنيفة بين كتائب أكناف المقدس وشباب مخيم اليرموك من جهة، وعناصر تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» من جهة أخرى، تركزت في محور منطقة ثانوية اليرموك للبنات في شارع جلال كعوش القريب من شارع فلسطين، ومنطقة العروبة القريبة من منطقة يلدا، فيما تعرض المخيم لقصف عنيف بالصواريخ وقذائف الهاون، طاولت مقبرة الشهداء القديمة، ومحيط مشفى الباسل.

• تعرض مخيم اليرموك يوم ٧ نيسان / أبريل ٢٠١٥ لقصف عنيف بالبراميل المتفجرة، حيث استهدفت ٦ براميل على الأقل مناطق متفرقة منه، ما سبّب دماراً هائلاً في الأبنية والممتلكات.

• وفي يوم ٩ نيسان / أبريل ٢٠١٥، تعرض مشفى فلسطين والأبنية المحيطة به، للقصف بالبراميل المتفجرة، ما أدى إلى وقوع دمار كبير في المشفى. فيما تجدد القصف على المخيم، حيث استهدف محيط ساحة الريجة بصاروخ، ما أدى إلى وقوع أضرار مادية في المنطقة.

- شهد يوم ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٥ اندلاع اشتباكات متقطعة بين كتائب أكناف بيت المقدس ومجموعة من شباب المخيم من جهة، وعناصر تنظيم الدولة «داعش» من جهة ثانية، حيث تمكنت الأكناف بعد تلك الاشتباكات من اكتساب مواقع جديدة في محيط شارع لوبية.
- أكناف بيت المقدس تعلن يوم يوم ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٥ شن هجوم على مجموعات «داعش» عبر محور مسجد صلاح الدين.
- يوم ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، اندلاع اشتباكات متقطعة بين تنظيم الدولة «داعش» وكتائب أكناف بيت المقدس، تركزت في محيط منطقة ثانوية اليرموك للبنات، في شارع الشهيد جلال كعوش بالقرب من شارع فلسطين، وشارع اليرموك، وحارات شارع لوبية.
- يوم ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، كتائب أكناف بيت المقدس تحرز تقدماً كبيراً في الجهة الشمالية من مخيم اليرموك، وذلك بعد اشتباكات عنيفة اندلعت بين الأكناف والمجموعات الفلسطينية من جهة، وتنظيم «داعش» وجبهة النصرة من جهة أخرى، على محور شارع جلال كعوش ومحيط جامع صلاح الدين.
- يوم ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، قام العشرات من أهالي مخيم اليرموك بنقل (٩) جثامين لضحايا فلسطينيين دُفِنوا في حديقة مسجد عبد القادر الحسيني خلال الأيام الأولى للاشتباكات التي اندلعت بعد اقتحام داعش لليرموك.
- شهد مخيم اليرموك يوم ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، اشتباكات متقطعة اندلعت عند محور شارع عين غزال.
- شهد مخيم اليرموك يوم ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠١٥ سقوط عدد من قذائف الهاون على أحياء متفرقة داخل المخيم، ما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف أبناء المخيم.
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة تعلن يوم ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠١٥ وصول وحدة عسكرية من لبنان تدعى «المغاوير الخاصة» من عناصرها إلى دمشق.
- أطلق تنظيم الدولة «داعش» في مخيم اليرموك يوم ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠١٥ سراح أحد عشر شخصاً، كان التنظيم قد اعتقالهم بعد اقتحامه مخيم اليرموك في يوم ١ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، وكان بين المطلق سراحهم الشيخ «أبو صالح طه» إمام مسجد الصفدي في حيّ العروبة بالمخيم، الذي تشابه وجهه مع أحد المعدمين من قبل داعش بعد أيام من اعتقاله.
- قنص ثلاثة مدنيين في شارع العروبة، من قبل قناصين موجودين في أبنية بلدة بلدا المظلة على شارع العروبة، بعد اشتباكات عنيفة دارت هناك يوم ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٥.

- يوم ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، طلبت المجموعات المسلحة المحسوبة على المعارضة السورية في بلدة يلدا بريف دمشق من أهالي مخيم اليرموك إخلاء المخيم خلال مدة أقصاها ٤٨ ساعة.
- يوم ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، شنت المجموعات المسلحة المحسوبة على المعارضة السورية وكتائب أكناف بيت المقدس هجوماً على مقرّ تابع لجبهة النصرة وتنظيم «داعش» في منطقة دوار فلسطين جنوب المخيم، أسفر عن عنصرين من تنظيم «داعش» وجبهة النصرة، عُرف منهما المدعو «أبو صهيب» المسؤول الأمني في تنظيم داعش.
- يوم ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، تعرض المخيم لقصف صاروخي عنيف استهدف محيط شارع لوبية، دون أن يوقع إصابات. وأعلنت المجموعات الفلسطينية أنها أحرزت تقدماً في محيط مسجد الحبيب المصطفى بعد اشتباكات عنيفة بينها وبين تنظيم «داعش» وجبهة النصرة.
- تعرض مخيم اليرموك يوم ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، لقصف عشوائي.
- استُهدف مخيم اليرموك يوم ١ أيار/ مايو ٢٠١٥، بعدد من القذائف والصواريخ التي سبّبت وفاة اللاجئ إبراهيم محمد، بالإضافة إلى دمار كبير في المنازل والممتلكات.
- شهد مخيم اليرموك تحليقاً للطيران الحربي، يوم ٢ أيار/ مايو ٢٠١٥، بالتزامن مع استمرار اندلاع الاشتباكات العنيفة بين المجموعات الفلسطينية المسلحة من جهة، وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وجبهة النصرة من جهة أخرى، حيث تركزت المواجهات في منطقة جامع الحبيب المصطفى ومنطقة المحكمة وشارع عين غزال.
- تمكنت مجموعات أحرار الشام يوم ٦ أيار/ مايو ٢٠١٥ من السيطرة على بعض الأبنية التي كانت تخضع لسيطرة مجموعات «داعش» بالقرب من حيّ الزين.
- تعرض مخيم اليرموك يوم ٩ أيار/ مايو ٢٠١٥ للقصف وسقوط عدد من قذائف الهاون على مناطق متفرقة منه، ما أدى إلى اندلاع حرائق في بعض الأبنية المطلة على شارع اليرموك الرئيسي اقتصر أضرارها على الماديات.
- أصيب مدنيون يوم ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٥، جراء القصف على مخيم اليرموك وسقوط عدد من قذائف الهاون على أماكن متفرقة منه. وترافق ذلك مع سماع أصوات نداءات عبر مكبرات الصوت، صادرة من جامع فلسطين تطالب الأهالي بالتوجه إلى مشفى فلسطين للتبرع بالدم للمصابين.

- تعرضت مناطق متفرقة من مخيم اليرموك يوم ١٧ أيار/ مايو ٢٠١٥ للقصف بعدد من القذائف، وتزامن ذلك مع اندلاع مواجهات متقطعة على عدة محاور قتالية فيه بين المجموعات الفلسطينية المسلحة من جهة، وتنظيم «داعش» وجبهة النصرة من جهة أخرى.
- كذلك تعرض مخيم اليرموك يوم ٢٢ أيار/ مايو ٢٠١٥ لقصف عشوائي بقذائف الهاون وبالقذائف الصاروخية، وطاول القصف العديد من الحارات والشوارع في مخيم اليرموك، ما سبب أضراراً جسيمة في الأبنية السكنية، فيما سببت إحدى القذائف التي استهدفت مقبرة الشهداء دمار بعض القبور واندلاع حرائق فيها.
- تعرض مخيم اليرموك يوم ٢٤ أيار/ مايو ٢٠١٥، للقصف الذي استهدف مناطق متفرقة منه، والذي تزامن مع اشتباكات متقطعة على عدة محاور من المخيم، منها محور شارع الثلاثين.
- قصف عنيف بالبراميل المتفجرة استهدف يوم ٢٦ أيار/ مايو ٢٠١٥ محيطي مؤسسة الكهرباء في شارع اليرموك الرئيسي، ومسجد فلسطين بالقرب من مركز الإعاشة في مخيم اليرموك، أدى إلى وقوع ضحية على الأقل وعدد من الإصابات بين المدنيين.
- استُهدف مخيم اليرموك يوم ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، بعدد من القذائف والصواريخ، اقتصرَت أضرارها على الماديات، وترافق ذلك مع اندلاع مواجهات بين المجموعات الفلسطينية المسلحة من جهة، وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وجبهة النصرة من جهة أخرى.
- استهدفت الطائرات السورية يوم ٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ مخيم اليرموك بعدد من البراميل المتفجرة، حيث سُجِّل سقوط أكثر من أربعة براميل على عدة مناطق من المخيم، طاولت حارات عين غزال الملاصقة لمنطقة مشروع الوسيم، واقتصرَت أضرارها على الماديات.
- شهد مخيم اليرموك يوم ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ اندلاع اشتباكات عنيفة بين المجموعات الفلسطينية المسلحة من جهة، وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وجبهة النصرة من جهة أخرى، حيث تركزت المواجهات في منطقة جامع الحبيب المصطفى ومنطقة المحكمة وساحة الريجة. وترافق ذلك مع قصف المخيم بعدد من قذائف الهاون، لم يوقع إصابات.
- يوم ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، «داعش» يعتقل الناشط الإغاثي إياد أيوب القدوم، من عناصر الجبهة الديمقراطية، وذلك بعد عودته من بلدة يلدا إلى مخيم اليرموك.
- يوم ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، دارت اشتباكات عنيفة في مخيم اليرموك على محوري ثانوية اليرموك للبنات والبلدية، استُخدمت خلالها القذائف والأسلحة المتوسطة، فيما

قامت عناصر النظام السوري والمجموعات الفلسطينية الموالية له بقنص شارع اليرموك الرئيسي وإطلاق العديد من الطلقات المتفجرة.

• يوم ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، تعرض مخيم اليرموك لقصف مدفعي، استهدف مناطق متفرقة منه، واقتصرت أضراره على الماديات.

• يوم ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، أصدر المجلس المحلي لبلدة بيت سحم في ريف دمشق بياناً، نفى فيه ما جرى تداوله من شائعات عن إعطائه مهلة يومين لأهالي مخيم اليرموك الذين نزحوا إلى البلدة بعد سيطرة «داعش» على المخيم، لمغادرة بيت سحم. وأكد البيان أن سبب الإشكال هو إساءات بعض قاطني أحد الأبنية من أهالي مخيم اليرموك، التي دفعت أصحاب هذه الأبنية إلى المطالبة بخروج من أساء فقط، وإمهالهم يومين لذلك. إلا أن مجلس الأعيان والمجلس المحلي اتفقا على معالجة الإساءات وإيجاد حلول سريعة للمشاكل.

• يوم ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، خرج العشرات من أبناء مخيم اليرموك بتظاهرة تضامنية مع أهالي مخيمي درعا وخان الشيخ اللذين يتعرضان لقصف متكرر بالقذائف والبراميل المتفجرة. كذلك عبّر سكان اليرموك عن تضامنهم مع ذوي الطفل منير حزينه، الذي قضى متأثراً بإصابته بعبار ناري في بيروت أثناء تشييع حزب الله اللبناني لأحد عناصره.

• يوم ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، تناقلت صفحات موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) تسجيلاً مصوراً صادراً عن أحد قادة كتائب المجموعات المسلحة داخل اليرموك، أعلن فيه انسحاب تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» من المناطق التي سيطر عليها في مخيم اليرموك، وذلك بعد انتهاء حملته العسكرية على كتائب أكناف بيت المقدس. وأكد المتحدث أن تنظيم «داعش» سلّم جميع النقاط العسكرية داخل المخيم للكتائب الفلسطينية المسلحة الموجودة هناك، وأن تنظيم «داعش» لم يعد له أي مقر عسكري أو إداري أو وجود داخل المخيم. كذلك شدد على أن الكتائب ستدافع عن مخيم اليرموك ضد أي هجوم يتعرض له من قبل قوات النظام السوري والفصائل الفلسطينية الموالية له. وأشار المتحدث باسم الكتائب المسلحة إلى أنهم لن يكونوا عائقاً أمام عودة أهالي مخيم اليرموك إلى ممتلكاتهم ومنازلهم، مشيراً إلى أن هناك عدداً من المؤسسات والهيئات الإغاثية والطبية ما زالت تقوم بعملها داخل اليرموك.

• يوم ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، أفرج الأمن السوري عن الناشط في الهلال الأحمر الفلسطيني، ومدير مشفى فلسطين سابقاً جمال حماد، بعد اعتقال دام أكثر من ٨٠ يوماً.

- يوم ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، تعرض مخيم اليرموك لقصف صاروخي استهدف الأحياء السكنية منه، واقتصرت أضراره على الماديات. تزامن ذلك مع اندلاع اشتباكات تركزت على محوري ثانوية اليرموك وشارع فلسطين، بين الجيش النظامي والمجموعات الفلسطينية الموالية له من جهة، وجبهة النصرة وتنظيم داعش من جهة أخرى.
- يوم ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، نظم ناشطو اليرموك وقفة تضامنية مع المعتقلين والمغيبين الفلسطينيين في السجون السورية، وطالب المعتصمون السلطات السورية بالإفراج عن جميع المعتقلين الفلسطينيين السوريين والسوريين والكشف عن مصيرهم ومصير المفقودين.
- يوم ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، نفى ناشطون صحة المعلومات الواردة في التسجيل الذي نشرته إحدى المجموعات المسلحة المقربة من داعش في مخيم اليرموك قبل أيام، والتي تتحدث عن انسحاب تنظيم الدولة «داعش» من اليرموك، مؤكدين أن عناصر داعش موجودون داخل المخيم بنحو طبيعي جنباً إلى جنب مع عناصر من جبهة النصرة وبعض المجموعات الفلسطينية دون أي تغيير.

مخيم خان الشيوخ «مخيم العودة»

تعرض مخيم خان الشيوخ للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق، خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ لموجة عنيفة من القصف بالبراميل المتفجرة، والقصف الصاروخي والمدفعية الثقيلة، كان أشدها وأعنفها في بداية شهر حزيران/ يونيو. هذا وتعدّ بلدة خان الشيوخ في ريف دمشق من أكثر البلدات التي قصفت بالبراميل المتفجرة، حيث وصل عدد البراميل التي ألقتها الطائرات المروحية التابعة للنظام السوري إلى ثمانمئة وستين برميلاً متفجراً، كان نصيب مخيم خان الشيوخ منها نحو ٣٥ برميلاً، هذا إضافة إلى قيام الطائرات الحربية بأكثر من ثمانين غارة، منها ثلاثون غارة بطائرات (سيخوي ٢٤) الحديثة وذات قوة التدمير الكبيرة، لم يكن المخيم بمعزل عنها.

● الوضع المعيشي

يعاني سكان مخيم خان الشيوخ الذي يُعدّ ثاني أكبر المخيمات الفلسطينية في سورية من أزمات إنسانية حقيقية نتيجة تصاعد المواجهات العسكرية بين مجموعات الجيش الحر والجيش النظامي في المناطق المحيطة به، ما جعله بدائرة النار والصراع الدموي المحموم

في سورية، وأثر سلباً على سكانه من استمرار انقطاع جميع الطرق الواصلة بين المخيم والمناطق المجاورة له باستثناء طريق زاكية - خان الشيخ الذي يضطر الأهالي إلى سلوكه، رغم المخاطر التي تواجههم إثر اندلاع اشتباكات بين الجيش النظامي ومجموعات من الجيش الحر بين الحين والآخر. هذا وقد أثر قطع الجيش النظامي للطريق الوحيد الواصل إلى المخيم، وتشديد إجراءاته الأمنية، سلباً على توافر المواد التموينية الضرورية في المخيم، حيث نفذ العديد من أصناف المواد التموينية، وارتفعت أسعار الأنواع الأخرى. ففي يوم ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، عمد عناصر ما يعرف بحاجز المشحم في بلدة كوكب التابع للجيش النظامي إلى تفتيش جميع الركاب والسيارات والحافلات المتجهة إلى المخيم تفتيشاً دقيقاً، ومصادرة ما معهم من مواد تموينية. وبحسب شهادة أحد الركاب، فقد فتش عناصر ذاك الحاجز ربطات الخبز، ومن ثم سمحوا للشخص بأن يأخذ ثمانية أرغفة فقط، بينما صادروا الباقي، ما أدى إلى خلق أزمة في توافر مادة الخبز في المخيم.

● اعتقالات وإفراج

- تعتمد قوات الجيش والأمن السوري إلى اعتقال عدد من أبناء مخيم خان الشيخ، أثناء خروجهم من المخيم أو عودتهم إليه، ما جعل سكان المخيم حبيسي مخيمهم.
- ففي يوم ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، قام الأمن السوري بحملة اعتقالات عبر إقامته لحاجز مفاجئ على طريق مخيم خان الشيخ للاجئين الفلسطينيين في ريف دمشق، حيث اعتقل ستة من أبناء المخيم، عُرف منهم: أيمن محمود الموسى (٢٣ عاماً) موظف في معامل منطقة الكسوة، أحمد سامي (٣٢ عاماً) يعمل سائقاً، مؤيد محمد سعيد (٣٧ سنة) موظف دولة، فادي ياسين طه (٢٨ عاماً)، محمد سليمان موسى (٢٧ سنة) يعمل سائقاً. إلى ذلك، أفرج الأمن السوري في اليوم ذاته عن اثنين من أبناء المخيم بعد احتجازهما لساعات.
 - وسُجل فقدان سامر حسن مرزوق (٣٤ سنة) من أبناء مخيم خان الشيخ منذ نحو أسبوعين، ولم ترد أي معلومات عنه.
 - وفي يوم ٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، اعتقل الأمن السوري كلاً من محمود إبراهيم الحامد، حيث اعتقله عناصر حاجز بلدة كوكب. كذلك اعتُقل خليل صالح شاكوش من منزله الكائن في جديدة عرطوز.
 - أما في يوم ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، فاعتقل عناصر حاجز كوكب التابع للجيش النظامي أحمد مجميل، من أبناء مخيم خان الشيخ.

- اعتقل الأمن السوري يوم ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، اللاجئ الفلسطيني محمد خير أسعد، من أبناء مخيم خان الشيخ في منطقة جديدة عرطوز بريف دمشق.
- وفي يوم ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، اعتقل عناصر حازر كوكب التابع للجيش النظامي اللاجئ الفلسطيني مالك سمير الخالدي، من أبناء مخيم خان الشيخ.
- يوم ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، اعتقل حازر بلدة كوكب التابع للجيش النظامي كلاً من خالد شمسي ومحمد يحيى الحامد، وهما من أبناء المخيم، فيما أفرج عن زاهر عجاج، وذلك بعد اعتقاله لنحو ستة أشهر.
- يوم ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، اعتُقل الشاب طارق محمد رجا، والشاب إبراهيم إدريس، وهما من أبناء المخيم، عند حازر الفرقة الأولى في الكسوة.
- وأقدم عناصر حازر بلدة الجديدة التابع للأمن السوري يوم ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ على اعتقال الشاب محمد إبراهيم، وهو من أبناء مخيم خان الشيخ. كذلك اعتقل عناصر حازر صحنايا التابع للجيش النظامي في اليوم ذاته الشاب علي سليمان، وهو من أبناء مخيم خان الشيخ أيضاً.
- اعتقلت الأجهزة الأمنية السورية يوم ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ الشاب محمد محمود القاضية، من على حازر صحنايا، وهو من أبناء مخيم خان الشيخ .
- يوم ١ شباط/ فبراير ٢٠١٥، اعتقل عناصر حازر بلدة الجديدة التابع للأمن السوري، الشاب حسين أبو عصب، وهو من أبناء مخيم خان الشيخ.
- أما يوم ٨ شباط/ فبراير ٢٠١٥، فقد اعتقل عناصر حازر كوكب التابع للجيش النظامي ٢٢ لاجئاً فلسطينياً من أبناء مخيم خان الشيخ، حيث أجبرت قوات الجيش السوري المتمركزة عند حازر كوكب، الحافلة التي تقلهم على التوقف، وأمرت الركاب بالنزول، واقتيدت الحافلة إلى جهة مجهولة.
- وفي يوم ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١٥، اعتقل عناصر حازر كوكب التابع للجيش النظامي، الشاب عبد الله سند «أبو يزن»، فيما اعتقل عناصر حازر «الكوبري» في الكسوة كلاً من يوسف أبو حمام وعبد الله عيسى، وهما سائقا حافلات لنقل الركاب، كذلك اعتُقل اثنان من أبناء المخيم لعدة ساعات، ومن ثم أُطلق سراحهما بعد التحقيق معهما.
- قام عدد من سائقي الحافلات من أهالي مخيم خان الشيخ، يوم ١١ شباط/ فبراير ٢٠١٥ بالتوقف عن العمل، وذلك خشية تعرضهم للاعتقال.

- كذلك سُجل يوم ٣ آذار/ مارس ٢٠١٥ اعتقال ثلاثة من أبناء مخيم خان الشيخ هم: عمرو محمود الرملي (طالب جامعي في كلية الهندسة المدنية سنة خامسة)، ومحمد عمر حسين، وأحمد الحجي الذي أُفرج عنه بعد ساعات من اعتقاله.
- وفي يوم ١٢ آذار/ مارس ٢٠١٥، اعتقل الأمن السوري عدداً من الشباب الفلسطينيين من أبناء مخيم خان الشيخ، عُرف منهم عمار أبو لافي، وعلي حسين، حيث اعتقلهم عناصر حاجز بلدة الجديدة، فيما اعتقل عناصر حاجز بلدة كوكب كلاً من هاني اللافي، بسام أسعد، وعبدو شاكر.
- اعتقلت اللجان الشعبية التابعة للأجهزة الأمنية السورية في مدينة إدلب شمال سورية يوم ١٤ آذار/ مارس ٢٠١٥، مجموعة من أبناء مخيم خان الشيخ خلال رحلة سفرهم، هم: الطالب يمان هيثم طه، الطالب محمود رياض طحمير، بهاء موفق جبر، غسان جبر، وهادي إبراهيم حمد، بالإضافة إلى امرأتين من أبناء المخيم.
- في يوم ١٦ آذار/ مارس ٢٠١٥، اعتقل عناصر حاجز كوكب التابع لقوات الجيش والأمن السوري ثلاثة من أبناء مخيم خان الشيخ، هم: خالد خميس الأحمد، خالد صالح نوفل، ورضا محمود سليمان، وذلك أثناء عودتهم من عملهم إلى المخيم.
- أفرج الأمن السوري يوم ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٥ عن اللاجئ الفلسطيني سليمان فلاح من أبناء مخيم خان الشيخ، وذلك بعد يوم من اعتقاله على أحد الحواجز التابعة له.
- اعتقل الأمن السوري يوم ١٩ آذار/ مارس ٢٠١٥ كلاً من فاضل عادل ومحمد كاسم شتيوي، وذلك على طريق مخيم خان الشيخ بريف دمشق.
- أفرج الأمن السوري يوم ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١٥ عن اللاجئ الفلسطيني فادي نظمي عيسات، وهو من أبناء مخيم خان الشيخ، وذلك بعد أيام من اعتقاله.
- وفي يوم ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١٥، أطلقت فصائل تابعة للمعارضة السورية المسلحة بعد سيطرتها على مدينة إدلب، سراح عدد من اللاجئين الفلسطينيين من أبناء مخيم خان الشيخ، من أحد السجون التابعة للنظام في المدينة، وذلك بعد أن اعتقلتهم حواجز النظام في مدينة إدلب أثناء محاولتهم الوصول إلى تركيا.
- كذلك أفرج الأمن السوري في اليوم ذاته عن عدد من المعتقلين الفلسطينيين، عُرف منهم ياسر أبو سعدة، سامر مرزوق، ومحمد محمود قاضية، وهم من أبناء مخيم خان الشيخ. ويشار إلى أنهم أُفرج عنهم بعد تحويلهم من أحد الأفرع الأمنية إلى سجن عدرا بريف دمشق.

- كذلك أُفرج يوم ٥ أيار/ مايو عن آخَرَيْن من أبناء مخيم خان الشيخ، هما اللاجئ الفلسطيني علي الطويل، الذي اعتُقل قبل عدة أيام على حاجز المصنع أثناء عودته من لبنان إلى سورية، وجميلة الوهبي، التي اعتُقلت من قبل فرع سعسع.
- اعتقل عناصر حاجز الكبرى في ريف دمشق يوم ٦ أيار/ مايو ٢٠١٥ الشاب منير محمد يوسف، وهو من أبناء مخيم خان الشيخ في ريف دمشق.
- اعتقلت الأجهزة الأمنية السورية يوم ١٢ أيار/ مايو ٢٠١٥ أحمد محمود النادر، وهو من أبناء مخيم خان الشيخ، وذلك من أحد الحواجز التابعة لقوات الأمن والجيش السوري في عرطوز بريف دمشق أثناء ذهابه إلى عمله في وزارة الزراعة.
- أفرجت قوات الأمن السوري يوم ١٢ أيار/ مايو ٢٠١٥، عن الطالب عدي رجا، بعد اعتقاله في مدينة قطنا، وهو من أبناء مخيم خان الشيخ.
- وفي يوم ٢٢ أيار/ مايو ٢٠١٥، اعتقلت قوات الجيش والأمن السوري الشاب صالح منصور صالح، وهو من أبناء مخيم خان الشيخ في بلدة جديدة الفضل، أثناء عودته من عمله.
- اعتقل الأمن السوري اللاجئ الفلسطيني محمد خير موسى، وهو من أبناء مخيم خان الشيخ يوم ٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٥.
- اعتقل الأمن السوري يوم ٣ حزيران/ يونيو محمد خير موسى، وهو من أبناء مخيم خان الشيخ في ريف دمشق. ويُشار إلى أن العديد من أبناء مخيم خان الشيخ تعرضوا للاعتقال عبر حواجز النظام السوري في عرطوز ومدخل مخيم خان الشيخ الوحيد.
- اعتقلت قوات الأمن السوري يوم ١٩ حزيران/ يونيو الطالب الجامعي بشار محمد أسعد في جديدة عرطوز، وهو من أبناء عشيرة الصبيح في مخيم خان الشيخ.
- أُفرج الأمن السوري يوم ١٩ حزيران/ يونيو عن حمادة زياد المصلح، وهو من أبناء مخيم خان الشيخ، وذلك بعد اعتقال دام لأكثر من خمسة أشهر.
- قضى سمير حسن حسن، المنسق العام لمجموعة همّة الشبابية في مخيم خان الشيخ، يوم ٢٩ حزيران/ يونيو، وذلك بعد عدة ساعات من إفراج الأمن السوري عنه، بعد إصابته بجلطة دماغية نتيجة التعذيب الشديد الذي مورس عليه، حيث نُقل على أثرها إلى المشفى، وتوفي هناك بعد ساعات قليلة. يُشار إلى أن الحسن اعتُقل على حاجز كوكب التابع للجيش النظامي يوم ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، الذي سلمه لفرع الأمن السياسي في قطنا.

- وفي يوم ٣٠ حزيران/ يونيو، اعتقل عناصر حاجز القטיפه في ريف دمشق التابع للأمن السوري، الشقيقين مصطفى أسعد وأحمد أسعد.

● من يوميات المخيم

- شنت الطائرات السورية يوم ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ ست غارات على مناطق متفرقة من مزارع خان الشيخ، توزعت على شارع الزهور ومحيط شارع الفيلات ومنطقة القصور.
- أما في يوم ٧ شباط/ فبراير ٢٠١٤، فاستُهدف مخيم خان الشيخ بقذيفة هاون اقتصرت أضرارها على الماديات، فيما تعرض محيطه لقصف عنيف بالبراميل المتفجرة.
- استهدفت الطائرات الحربية يوم ٤ شباط/ فبراير ٢٠١٥ محيط أوتوستراد السلام القريب من مخيم خان الشيخ للاجئين الفلسطينيين في ريف دمشق، ببرميلين متفجرين.
- تعرض مخيم خان الشيخ في ٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٥ للقصف، حيث استُهدف الحي الغربي منه بقذيفتي هاون على الأقل، ما أدى إلى نشوب حريق في أحد منازل الأهالي.
- صباح ١٤ أيار/ مايو ٢٠١٥، ارتكب عدد من عناصر الجيش السوري النظامي مجزرة بحق أبناء مخيم خان الشيخ، حيث استهدفوا سيارة مدنية كانت تقلّ عدداً من اللاجئين، وذلك أثناء مرورهم عبر المنفذ الباقي الذي يربط بين المخيم ومركز العاصمة دمشق، ما أوقع خمسة ضحايا على الأقل، بينهم الشابة فلسطين، وشقيقها محمد سعيد فايز صالح، وأمهما خالدية فايز ظاهر، والسائق المرافق لهم، خالد الرملي، بالإضافة إلى وقوع عدد من الإصابات.
- وفي يوم ١٨ أيار/ مايو ٢٠١٥، تعرض مخيم خان الشيخ للقصف وسقوط عدد من قذائف الهاون على منازل سكانه، دون أن تؤدي إلى وقوع إصابات، حيث سُجِّل سقوط قذائف في الحارة الشرقية داخل المخيم، اقتصرت أضرارها على الماديات.
- شهد مخيم خان الشيخ يوم ١ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، سقوط عدد من قذائف الهاون على منازل سكانه، دون أن تؤدي إلى وقوع إصابات، حيث سُجِّل سقوط قذيفتين استهدفتا خزان الماء الرئيسي للمخيم، فيما سقطت إحدى القذائف على أحد منازل سكان المخيم في الحارة الغربية، واقتصرت أضرارها على الماديات.
- تعرض مخيم خان الشيخ يوم ٤ حزيران/ يونيو للقصف، حيث استهدفت قذيفة هاون أحد منازل الحارة الشرقية في المخيم، مسببة وقوع أضرار مادية.

- إلى ذلك، سجل يوم ٤ حزيران/ يونيو سقوط عدد من القذائف على أطراف مخيم خان الشيخ في ريف دمشق، لم تؤدَّ إلى وقوع أي إصابات.
- تعرض مخيم خان الشيخ يوم ١١ حزيران/ يونيو للقصف بعدد من قذائف الهاون، ما أدى إلى وقوع أضرار مادية في الأبنية والممتلكات في الحارة الشرقية من المخيم، فيما تعرضت المزارع المجاورة للمخيم للقصف بثلاثة براميل متفجرة على الأقل، ما سبَّب انتشار حالة من الهلع بين الأهالي.
- تعرض مخيم خان الشيخ يوم ١٣ حزيران/ يونيو، لقصف بالبراميل المتفجرة، حيث سقط أحدها على الحارة الشرقية في المخيم، مسبباً وقوع ضحية على الأقل، بالإضافة إلى عدد من الجرحى وأضرار كبيرة في المباني والممتلكات.
- قصف عنيف بالصواريخ والبراميل المتفجرة، تعرض له مخيم خان الشيخ يوم ١٥ حزيران/ يونيو، حيث ألقت الطائرات المروحية ثلاثة براميل متفجرة على المخيم، استهدفت مشفى السلام ومحيط محلات الأندلس والسوق القديم، وأدت إلى وقوع إصابات بين المدنيين، وخلفت حالة من التوتر والهلع بين سكانه الذين يعانون من استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في المناطق والمزارع المتاخمة للمخيم. إلى ذلك، سُجِّل استهداف المنطقة الشرقية لمخيم خان الشيخ والمناطق والمزارع المحيطة به بالقصف وسقوط عدد من قذائف الهاون، وتزامن ذلك مع اندلاع اشتباكات عنيفة بين الجيش السوري ومجموعات المعارضة السورية المسلحة في منطقة دروشا، بالإضافة إلى استهداف قوات الجيش النظامي للطريق الواصل بين خان الشيخ - زاكية وأراضي العباسية.
- يوم ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، تعرض مخيم خان الشيخ لقصف عنيف بالبراميل المتفجرة، حيث استهدفت مدرستي دير عمرو وبئر السبع التابعتين لوكالة الأونروا، فيما قضت خيرية أحمد، وهي سورية الجنسية من سكان المخيم، جراء القصف، وأدى ذلك أيضاً إلى وقوع عدد من الإصابات في صفوف المدنيين. وقال مراسل مجموعة العمل إن حالة من الهلع والخوف الشديدين سرت بين الأهالي، ولا سيما الأطفال والنساء.
- يوم ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، ألقت الطائرات السورية أربعة براميل متفجرة استهدفت شارع السعيد ومحيط شارع الفيلات، أدت إلى وفاة جنين في بطن أمه بعد إصابتها بشظايا القذائف، وإلى وقوع عدد كبير من الجرحى في صفوف المدنيين. كذلك منعت حواجز الأمن والجيش السوري في منطقة عرطوز سيارات نقل ركاب مخيم خان الشيخ

من مغادرة المنطقة، وعمدت إلى تغيير مسار الطريق باتجاه الكسوة، في وقت لا تزال فيه جميع الطرق المؤدية إلى مخيم خان الشيخ مغلقة، إلا طريق زاكية.

• يوم ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، تعرض مخيم خان الشيخ لقصف عنيف بالبراميل المتفجرة، حيث ألقت الطائرات المروحية عدداً من البراميل المتفجرة، استهدف أحدها الشارع الرئيسي للمخيم، اقتصرت أضراره على الماديات، فيما سقط برميل آخر بالقرب من جامع الهدى أثناء تأدية أهالي المخيم صلاة الجمعة فيه، ما اضطر خطيب الجامع إلى إلغاء خطبته خوفاً على المدنيين داخل المسجد.

• يوم ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، ناشد الأهالي منظمة التحرير الفلسطينية والسفارة الفلسطينية في دمشق والفصائل الفلسطينية ووكالة الأونروا ومنظمات حقوق الإنسان التدخل العاجل لإيقاف القصف المستمر الذي يستهدف مخيمهم منذ أيام. فيما اشتكى ناشطو المخيم من عدم تفاعل الإعلام والمؤسسات الحقوقية مع معاناة المخيم.

• يوم ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، استهدفت الطائرات السورية مزارع خان الشيخ ومحيط المخيم بأربعة براميل متفجرة خلّفت دماراً كبيراً في مكان سقوطها، وترافق ذلك مع تحليق للطائرات الحربية في سماء المنطقة، ما سبّب حالة من الهلع والتوتر بين أبناء المخيم، خوفاً من أن يطاولهم القصف من جديد. إلى ذلك، دارت اشتباكات عنيفة بين الجيش النظامي ومجموعات المعارضة السورية على محوري دروشا وتلة الكابوسية، ما أدى إلى قطع جميع الطرقات الواصلة إلى مخيم خان الشيخ.

• يوم ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، شهد مخيم خان الشيخ تحليقاً للطيران الحربي، حيث استهدفت الطائرات السورية المزارع والمناطق المحيطة به بخمسة براميل متفجرة، ما أحدث دماراً هائلاً في مكان سقوطها.

● حملات إعلامية وبيانات تضامنية مع مخيم خان الشيخ

أطلق ناشطون من أبناء المخيمات الفلسطينية حملة على موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) تحت عنوان: «أنقذوا مخيم خان الشيخ»، وذلك بسبب الحصار المفروض على المخيم، واستمرار استهدافه بالبراميل المتفجرة والصواريخ وقذائف الهاون، التي راح ضحيتها ما يقارب (١٢٥) ضحية من أبناء مخيم خان الشيخ.

وبحسب أحد الناشطين، جاءت الحملة بعد تعرض مخيم خان الشيخ لقصف عنيف بالبراميل المتفجرة، وكذلك لإلقاء الضوء على معاناة أبناء المخيم الذين يعانون من أزمات اقتصادية

ومعيشية ضاغطة منذ بداية الحرب الدائرة في سورية. فيما أكد ناشط آخر أن هدف الحملة الأساسي هو حماية المدنيين وإنقاذ المخيم وتحييده عن الصراع الدائر في سورية. وطالب نشطاء وجهاء وأهالي مخيم خان الشيخ بعدم زج مخيمهم في الصراع الدائر في سورية، وأكدوا أن المخيم يضم مدنيين عزلاً لا يحملون أي نوع من السلاح، لذلك يناشدون كافة الأطراف تجنيبه ويلات ما يحدث في سورية. كذلك ناشدوا كافة الجهات المعنية، سواء الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة والأونروا، والفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر نفسها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني التدخل لرفع الجور والظلم عن أبناء كافة المخيمات الفلسطينية في سورية، ومن ضمنها مخيم خان الشيخ. وأدانت حركة حماس قصف مخيم خان الشيخ بالبراميل المتفجرة، ودعت على لسان عضو مكتبها السياسي عزت الرشق، إلى التوقف الفوري عن قصف المخيم واستهداف سكانه، وفك الحصار عنه. وشدد الرشق على أن استهداف المخيم أمر مرفوض ومدان، ويعرّض سكانه للحصار المستمر، ما يعمّق من مأساتهم الإنسانية، كذلك طالب بتحييد المخيمات الفلسطينية عن أتون الصراع الدائر في سورية.

كذلك نددت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) أعمال القصف بالبراميل المتفجرة التي استهدفت إحدى مدارس مخيم خان الشيخ للاجئين الفلسطينيين في ريف دمشق. جاء ذلك عبر بيان نشرته على موقعها الرسمي، حيث قالت في بيانها: «إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) تندد بشدة بتلك الجهات المسؤولة عن الانفجار الدموي الذي وقع يوم ١٦ حزيران في مخيم خان الشيخ للاجئين فلسطين جنوب غرب ريف دمشق، وقد سبّب الانفجار مقتل لاجئ فلسطيني وإصابة عدد غير محدد من الأشخاص، وأدى انفجار كبير وقع في مدرسة تابعة للأونروا إلى تدمير مبنى ملاصق لواحدة من منشآت الأونروا كانت تستضيف نشاطات صيفية يشارك فيها أطفال، ما سبّب إصابة طفل واحد على الأقل. ويذكر أن المدرسة كانت خالية وغير مستعملة منذ عدة شهور».

وأشار البيان إلى أن: «مخيم خان الشيخ كان قد تعرض للعديد من ضربات الذخائر المتفجرة على مدار يوم ١٦ حزيران، بدأت في حوالى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل بانفجار يعتقد أن سببه قذيفة هاون، ثم في حوالى الساعة ١١:٣٠ صباحاً تعرض المخيم للعديد من الضربات، بما في ذلك سقوط برميل متفجر واحد على الأقل قامت إحدى الطائرات بإلقائه

حسبما تفيد بذلك بعض التقارير». وعبر البيان عن «استهجان الأونروا لوقوع خسائر في الأرواح وحوادث إصابات وصدمات في أوساط المدنيين الفلسطينيين، بمن في ذلك الأطفال، فإنها تشعر بالهول من الانفجار الذي أصاب منشأة تابعة للأمم المتحدة». كذلك طالب البيان «كافة أطراف النزاع بالاعتراف بالمنشآت التابعة للأمم المتحدة وباحترام قدسيتها وحياديتها وحرمتها. كذلك تناشد الأونروا الحكومة السورية ضمان احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي وبضمان التقيد بها». إلى ذلك «ناشدت الأونروا الجماعات المسلحة في سورية احترام التزاماتها القانونية الدولية والتقيد بها. ينبغي أن يتم وضع نهاية لمزاولة النزاع المسلح في مناطق المدنيين ولكافة الإجراءات التي تسبب تهديد حياة ورفاه المدنيين الفلسطينيين والسوريين في سائر أرجاء سورية».

مخيم درعا

لا يزال مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين يتعرض لقصف شبه يومي وسقوط البراميل المتفجرة نتيجة اشتداد المعارك في مدينة درعا والجوار، كذلك تعرض المخيم لدمار نحو (٧٠٪) من مبانيه.

● الوضع المعيشي

يعيش من بقي من أهالي مخيم درعا معاناة حقيقية تترافق مع حملات القصف المستمرة بالطائرات وقذائف الهاون، بالإضافة إلى انقطاع المياه منذ ١ نيسان/ أبريل ٢٠١٤ كلياً عن جميع أرجاء المخيم، الأمر الذي أجبر الأهالي على استخدام الآبار الارتوازية لمحاولة توفير جزء من المياه لأبنائهم، وذلك بالرغم مما قد تحمله تلك المياه من ملوثات، إلا أنها الخيار الوحيد الباقي لهم، أو السير مسافات طويلة لجلب مياه الشرب، ما يعرض حياتهم للخطر بسبب انتشار القناصة على المباني المطلة على شوارع المخيم. إلى ذلك، يعاني الأهالي من صعوبات كبيرة في استخراج المياه بسبب الانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي عن المخيم، إضافة إلى شحّ الوقود اللازم لعمل المولدات الكهربائية لتوفير الطاقة لمحركات السحب، ما دفع بعض الأهالي إلى استخدام المضخات اليدوية للتغلب على تلك المشكلة في ظل انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، حيث زاد عدد ساعات التقنين في التيار الكهربائي لتصل إلى ٢٠ ساعة يومياً، وأحياناً يكون القطع لأيام متواصلة، بالإضافة إلى توقف خدمات الهاتف السلكي واللاسلكي بنحو كامل منذ أكثر من عام. أما المحروقات، فتشهد ارتفاعاً كبيراً بسبب

ابتزاز التجار وحواجز الجيش النظامي السوري وتحكمهم بأسعار المواد الداخلة للمنطقة. فسعر أسطوانة الغاز تجاوز ٥٠ \$ إن وجدت، كذلك بلغ سعر طن الحطب للتدفئة ما يقارب ١٩٠ \$ مع شح في مادة المازوت والبنزين.

يأتي ذلك في ظل غياب عمل المرافق العامة وفرق العمل الخدمانية والإغاثية، ما أدى إلى انتشار القوارض (الجرذان - الفئران) في أغلب البيوت المهجورة والمدمرة، وكذلك توقف عمل الأونروا في المخيم، وخاصة المراكز الطبية.

● الجانب الصحي

لا يوجد في مخيم درعا أي مشفى أو مركز طبي، بالإضافة إلى نقص حاد بالأدوية والمواد والمعدات الطبية اللازمة للإسعافات الأولية، يضاف إليها عدم توافر سيارات إسعاف لنقل الجرحى لتلقي العلاج خارج المخيم. كذلك يعرقل قناسة الجيش النظامي وصول سيارات الإسعاف إليه، وإذا نجح الأهالي بإخراج أحد المرضى خارج المخيم، فإن الأردن يرفض دخول أي لاجئ فلسطيني من سورية حتى لو كان مصاباً. وأمام ذلك الواقع الصحي المتردي، حذر عدد من الناشطين داخل المخيم من انتشار الأمراض في صفوف الأهالي، خاصة مع اضطرابهم إلى استخدام مياه الشرب الملوثة، بسبب انقطاع مياه الشرب عن المخيم.

● من يوميات المخيم

● أصيب الشبان الفلسطينيون مروان عطية خميس وأحمد عبد الهادي النواعمة، وهما من أبناء عشائر الغوارنة يوم ١ شباط / فبراير ٢٠١٥، بجراح متعددة أثناء استهداف قوات الجيش السوري النظامي سيارة للعمال، وهما من أبناء تجمع جليّن للاجئين الفلسطينيين غرب مدينة درعا.

● أما يوم ١٠ شباط / فبراير، فتعرض مخيم درعا للقصف بالطيران الحربي وراجمات الصواريخ والمدفعية الثقيلة، ما خلف دماراً كبيراً في المنازل والممتلكات.

● كذلك طاول القصف المدفعي أماكن متفرقة من مخيم درعا يوم ١٧ شباط / فبراير ٢٠١٥، دون أن يؤدي ذلك إلى وقوع إصابات.

● يوم ٧ نيسان / أبريل ٢٠١٥، استهدفت الطائرات السورية مخيم درعا بعد قصفها لعدة مناطق في درعا بالبراميل المتفجرة، ولم تقع إصابات في صفوف المدنيين.

- أُلقت الطائرات السورية يوم ٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٥ على مخيم درعا برميلاً متفجراً، ما أدى إلى قضاء أحد أبناء المخيم وجرح ثلاثة آخرين بعد دمار بناء بنحو كامل جراء القصف.
- وحظرت قوات الجيش السوري في ذات اليوم على أبناء مخيم درعا المهجرين خارج المخيم والموجودين في مناطق سيطرة النظام الدخول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية، وفي حال دخول أي فرد من المقيمين في منطقة المحطة (تحت سيطرة النظام) يمنع من العودة إليها. أما بالنسبة إلى الأهالي المقيمين في مناطق المعارضة، فيسمح لهم الذهاب والعودة.
- واستهدف الطيران الحربي السوري يوم ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٥، مخيم درعا بالبراميل المتفجرة، الأمر الذي أوقع عدداً من الإصابات بين صفوف المدنيين.
- وفي يوم ٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، قصفت الطائرات الحربية مخيم درعا ببرميلين متفجرين، ما أحدث دماراً هائلاً في الأبنية والممتلكات.
- أُلقت الطائرات السورية يوم ١٥ حزيران/ يونيو ببرميلين متفجرين على مخيم درعا، خلفاً دماراً كبيراً في مكان سقوطهما.
- قصفت الطائرات الحربية يوم ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ مخيم درعا ببرميل متفجر، أدى إلى سقوط عدد من الجرحى بين المدنيين، وخلف دماراً هائلاً في الأبنية والممتلكات.
- يوم ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، شنت الطائرات الحربية غارتين جويتين على مخيم درعا.
- وشهد كل من مخيم درعا وتجمّع المزيريب للاجئين الفلسطينيين جنوب سورية يوم ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ اندلاع اشتباكات هي الأعنف منذ شهور، حيث شنت كتائب المعارضة السورية المسلحة هجوماً عنيفاً على قوات الجيش النظامي الموجودة في المنطقة الجنوبية، وتزامنت تلك الاشتباكات مع استهداف الطائرات الحربية المخيم وتجمّع المزيريب والمناطق المحيطة بهما بعشرات القذائف والبراميل المتفجرة، مسببة وقوع عدد من الضحايا، هم: علي قويدر، محمود بيطاري، إبراهيم بكر خالد، الطفلة إيلاف ياسين أبو جعص، خالد نصار، عقاب نصار، محمد فلاح، باسل حبيب، كمال محمد عبد القادر، وعدد من الجرحى عرف منهم يامن ياسين عواد، بالإضافة إلى دمار هائل في الممتلكات.

مخيم النيرب

إن موقع مخيم النيرب الملاصق لمطار النيرب العسكري جعل منه موقعاً استراتيجياً لطرفي الصراع في سورية، وقد تعرض خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ للقصف ولإطلاق النار، ما أدى إلى وقوع ضحايا في صفوف المدنيين، وسقط العديد من أبنائه بسبب انخراطهم في أحداث الحرب في سورية. فمنهم من يقاتل مع مجموعة لواء القدس الموالية للنظام السوري، ومنهم من يقاتل إلى جانب قوات المعارضة المسلحة، ووثقت مجموعة العمل أسماء ١١٤ ضحية من أبناء مخيم النيرب قضوا منذ بدء الحرب.

ويشهد المخيم حالة من عدم الاستقرار والأمان بسبب تدهور الوضع الأمني في المناطق المحيطة به. فقد أُغلق الطريق الوحيد ما بين مخيم النيرب وحلب نتيجة الاشتباكات التي اندلعت في منطقة الراموسة والعامرية، وما تبعها من عمليات قنص للطريق.

● الوضع المعيشي

لا تزال هجرة سكان مخيم النيرب في حلب مستمرة باتجاه تركيا والدول الأوروبية نتيجة الأوضاع الأمنية والمعيشية، حيث لوحظ خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ مغادرة عدد كبير من أهالي المخيم إلى تركيا، في محاولة للوصول إلى دول اللجوء الأوروبي، فيما يوجد في تركيا الكثير من الشباب والعائلات ينتظرون طرقاتاً توصلهم إلى البر الأوروبي بطرق شرعية وغير شرعية. وتعود أسباب تنامي ظاهرة الهجرة إلى الملاحقات الأمنية السورية من قبل الأجهزة الأمنية والمجموعات الموالية لها - مجموعة لواء القدس - للشباب الفلسطيني في حلب لإجبارهم على الالتحاق بجيش التحرير الفلسطيني، والتشديد الأمني على حركة الشباب في المخيم وخارجه، والاعتقالات المستمرة بحقهم.

ولم يكن طريق الهجرة والخروج من سورية بالأمر السهل. فقد شهدت الأشهر الستة الماضية تشديداً أمنياً على عبور الفلسطينيين نحو تركيا، فقد احتجز الأمن السوري والمجموعات الموالية له أكثر من مركبة تقلّ ركاباً من مخيم النيرب كانوا متوجهين إلى تركيا، وعقب احتجازهم سلمتهم للمطار (يتبع للأمن السوري)، وسُلموا للأمن العسكري السوري قبل أن يطلق سراحهم لاحقاً. يشار إلى أن قوات الأمن السوري تمنع مغادرة أي فلسطيني من المخيم، وقد شهدت عدة حالات سفر لشباب أُرجعوا من آخر حاجز يفصل مناطق سيطرة النظام عن مناطق سيطرة المعارضة.

ويعيش أهالي المخيم حالة من الخوف والقلق، جراء تدهور الوضع الأمني والمعيشي والاقتصادي، حيث شهدت الأسواق في مخيم النيرب خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ ارتفاعاً ملحوظاً بأسعار المواد الغذائية والخضار والفواكه، وذلك بعد الاشتباكات التي حصلت على جبهات عزيزة والشيخ لطفى والشيخ سعيد، ما أدى إلى إغلاق طريق خناصر الحيوي لمدينة حلب.

ويشتكي أبناء المخيم من شحّ المحروقات، خاصة مادة الديزل الضرورية لعمل المولدات الكهربائية الخاصة التي يقوم الأهالي باستئجار التيار الكهربائي من خلالها للتخفيف من آثار الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي. كذلك يعاني سكان مخيم النيرب من ارتفاع سعر أسطوانة الغاز الذي وصل إلى نحو ٥٠ دولاراً.

وفي سياق المساعدات المقدمة من الأونروا للاجئين في مدينة حلب، اشتكى سكان مخيم النيرب من الآلية المهيمنة التي تتبعها وكالة (الأونروا) في توزيع المساعدات النقدية المقدمة لهم. وبحسب إفادة أحد سكان المخيم، فإن وكالة الأونروا تتعامل مع الأهالي بعدم مسؤولية واستهتار كبير، وأضاف أن سكان المخيم يضطرون إلى الانتظار أمام المصرف لساعات طويلة تحت الشمس، لتسلم المساعدة المالية. وأشار إلى أن سبب ذلك يعود إلى القرارات الجديدة التي وضعتها الأونروا أخيراً والتي تشترط فيها حضور جميع أفراد العائلة من أجل عملية تدقيق البيانات الفردية للاجئين الفلسطينيين المقيمين في سورية والتأكد من وجودهم داخلها. فيما اشتكى لاجئ آخر من المعاملة السيئة للبنوك تجاههم. فالبك -بحسب قوله- يعطي الأولوية والأفضلية للمراجعين من عملائه، فيما يطلب من اللاجئ الفلسطيني الانتظار أو العودة في يوم آخر.

واستجابة لهذه الشكاوي، أوقفت وكالة الأونروا توزيع المساعدات النقدية، وعمدت إلى إنشاء مكاتب داخل مخيم النيرب، مهمتها التأكد من بيانات جميع أفراد العائلة، ومن ثم إعطاء ورقة لرب العائلة أو الشخص المخول تسلم المساعدة النقدية.

● من يوميات المخيم

- يوم ٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥، وبالانتقال إلى حلب، اعتقلت مجموعات من تنظيم «داعش» الفلسطيني وليد طابع (٣٠ عاماً)، وذلك أثناء توجهه من مخيم النيرب إلى تركيا. يذكر أن العديد من أبناء المخيم باتوا يقصدون تركيا ليكملوا طريقهم بعدها إلى أوروبا.

- يوم ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، أصيب الشاب نائر داهودي، وهو من أبناء مخيم النيرب، بجراح طفيفة إثر سقوط طلقات رشاش مضاد للطيران على المخيم.
- يوم ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، تعرض مخيم النيرب لسقوط عدد من طلقات رشاش مضاد للطيران على منزله، اقتصرت أضرارها على الماديات فقط.
- يوم ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، اعتقلت الأجهزة الأمنية السورية عضو الهيئة الإدارية لاتحاد طلبة فلسطين سليم محمد الصادق، إثر مشاجرة في مقر الاتحاد بجامعة البعث، جراء الصراع على تولي مسؤولية الاتحاد. إلى ذلك، أفرجت الأجهزة الأمنية السورية عن الشاب رامي محمد الرفاعي، بعد يوم من اعتقاله، وعن الشاب مؤيد رياض عوض، بعد يومين من اعتقاله.
- يوم ٢ شباط/ فبراير ٢٠١٥، اعتُقل اللاجئ الفلسطيني معتز إسماعيل عزام من أبناء مخيم النيرب أثناء عودته من قبل أحد الحواجز التابعة للجيش النظامي في حلب، إلا أنه تم الافراج عنه بعد فترة قصيرة.
- يوم ١٢ شباط/ فبراير ٢٠١٥، اعتقل الأمن السوري اللاجئ محمد سالم، وهو في العقد الخامس من عمره، ومن أبناء مخيم النيرب في حلب من منزله، علماً بأنه اعتُقل قبل ذلك مرات عديدة.
- يوم ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٥، أصيب اللاجئ الفلسطيني محمد وليد مشعور، جراء سقوط قذيفة في منطقة السريان بمدينة حلب، وهو أحد عناصر ما يسمى «لواء القدس» الذي يقاتل إلى جانب الجيش السوري في حربه ضد مجموعات المعارضة السورية.
- يوم ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١٥، اعتقل الأمن السوري كلاً من اللاجئين الفلسطينيين محمد درباس (٢٧ عاماً)، وشحادة ميعاري (٤٧ سنة) من سكان مخيم النيرب في حلب.
- يوم ٣ آذار/ مارس ٢٠١٥، اعتقل الأمن السوري أربعة لاجئين فلسطينيين من أبناء مخيم النيرب، هم: أحمد سعيد عزام، وهو في العقد الخامس من عمره، وابنه محمد أحمد سعيد عزام، وهو في العشرين من العمر، من منزلهما في مخيم النيرب، والمسّن أبو كارم الريفي، وهو في العقد السادس من العمر، فيما اعتقل الشاب أحمد ناصيف على أحد الحواجز التابعة للجيش النظامي في مدينة حلب.
- يوم ٣ آذار/ مارس ٢٠١٥، أفرج الأمن السوري عن اللاجئ الفلسطيني محمد طابع، وهو من أبناء مخيم النيرب، وذلك بعد اعتقال دام لأكثر من سبعة أيام.

- اعتقلت مجموعة من لواء القدس المحسوب على الجيش النظامي يوم ٦ آذار/ مارس ٢٠١٥، اللاجئتين أحمد زكريا أبو رحمة، وأنس أحمد عزام، عمرهما ١٦ عاماً، من سكان مخيم النيرب في حلب، حيث اقتيدا إلى جهة مجهولة، فيما أفرج الأمن السوري عن اللاجئ أبو كارم الريفي.
- يوم ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٥، أُصيب اللاجئ الفلسطيني غسان إسماعيل الباش في مخيم النيرب بطلق ناري بقدمه، جراء إطلاق أحد عناصر مجموعة لواء القدس النار عشوائياً.
- اعتقلت مجموعة من لواء القدس المحسوب على الجيش النظامي يوم ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٥، اللاجئ الفلسطيني أيمن الداودي، وهو من أبناء مخيم النيرب، وذلك بسبب رفضه إخلاء محله التجاري الذي يقع في بناء الشاب عبادة الداودي الذي قضى على محور جبهة حندرات في صفوف جبهة النصرة.
- نشرت المعارضة السورية يوم ٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٥ صوراً لجثمتي المجندين محمود أبو الليل وأنس كريم، وهما من مرتبات جيش التحرير الفلسطيني، وتبدو عليهما آثار التعذيب، حيث عثرت مجموعات المعارضة على تلك الصور بين مجموعة من صور ضحايا التعذيب التي وجدت في فرع الأمن الجنائي (أحد الأفرع الأمنية السورية) في مدينة إدلب، وذلك بعد سيطرتها عليه.
- استولت مجموعات موالية للنظام السوري يوم ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، على ثلاثة منازل تعود لعائلات مغتربة عن مخيم النيرب، وطردت العائلات المستأجرة لها.
- وفي يوم ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، أعلنت مجموعة «لواء القدس» في مخيم النيرب افتتاح دورة تدريبية عسكرية لمدة ٣٠ يوماً، تبدأ من عمر ١٥ سنة وما فوق، وأوصت كل من قام بدورة «معلم صاعقة» بمراجعة مقر المجموعة في مخيم النيرب.
- أُصيب يوم ٧ أيار/ مايو ٢٠١٥ الشاب نايف فياض، وهو من أبناء مخيم النيرب، بشظية قذيفة أُصيب بها أثناء وجوده في المدينة، نقل على إثرها إلى أحد مشافي المدينة.
- فقد اللاجئ الفلسطيني خالد محمد طافش، وهو من أبناء مخيم النيرب في حلب، يوم ١٢ أيار/ مايو ٢٠١٥، وآخر مشاهدة له كانت في شارع السيد علي، وبعدها فقد الاتصال به، وهو طالب جامعي سنة ثانية في كلية طب الأسنان ووحيد لأهله.
- سُجل يوم ٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ سقوط عدد من القذائف الهاون على أطراف مخيم النيرب، استهدفت محيط سور المطار، صالة الرابية، واقتصرت أضرارها على الماديات.

• احتجرت قوات الأمن السوري والمجموعات الموالية له يوم ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ مركبة تقل ركاباً من المخيم كانوا متوجهين إلى تركيا، وعقب احتجازهم سلمتهم للمطار، وهو يتبع للأمن السوري. وكانت المجموعات الموالية للنظام السوري قد احتجرت قبل أيام مركبة تقل ركاباً نحو تركيا، وسلمتهم للأمن العسكري السوري قبل أن يطلق سراحهم في اليوم التالي.

• اعتقل الأمن السوري يوم ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ طارق حسن بسيوني، أحد عناصر اللجان الأمنية التابعة للنظام، وذلك بعد أن رفض التوجه للقتال بجانب الجيش السوري على إحدى الجبهات المشتعلة في حلب. يُشار إلى أن بسيوني في نهاية العقد الثالث من العمر، وهو من مدينة حيفا في فلسطين.

مخيم خان دنون

نظراً إلى الموقع الجغرافي الذي يتمتع به مخيم خان دنون، أحكم الجيش النظامي قبضته الأمنية على مداخله ومخارجه، فأقام حاجزاً على بوابته الرئيسية، فيما يشكو أبناء مخيم خان دنون من ممارسات عناصر الحاجز تجاه الأهالي، على الرغم من تطوع عدد كبير من شباب المخيم في مجموعات مختلفة موالية للنظام السوري، حيث أكد أحد سكان المخيم - لم يُذكر الاسم بناءً على طلبه - لمجموعة العمل «أن عناصر الحاجز يقومون بمعاكسة نساء المخيم وفتياتهن، ومضايقتهن بالألفاظ الخادشة للحياء أثناء مرورهن عبر الحاجز». وأشار إلى «أن عناصر الجيش النظامي يسلبون العديد من المواد الغذائية التي يدخلها أصحاب المحال التجارية والأهالي إلى المخيم»، وأن جميع تلك الممارسات تحصل تحت مرأى ومسمع عناصر اللجان الشعبية التابعة للمجموعات الفلسطينية التي تقاوم إلى جانب النظام، دون أن تبدي الأخيرة أي رد فعل أو أن تدافع عن بنات المخيم وأبنائه، كما تدعي.

● الوضع الإغاثي والمعيشي

يعاني سكان مخيم خان دنون من فراغ إغاثي واضح، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشونها، وذلك جراء عدم وجود جمعيات خيرية أو لجان عمل أهلي داخل المخيم نتيجة التضييق الأمني الذي تفرضه قوات النظام عليها وحملة الاعتقالات التي طاولت العديد من الناشطين الإغاثيين فيها، ما دفع هذه اللجان إلى إغلاق أبوابها حفاظاً على أرواح ناشطيها. إلى ذلك، لا يزال سكان المخيم الذي يُعدّ الأشد فقرًا بين المخيمات الفلسطينية

في سورية يعتمدون على المساعدات المالية والإغاثية التي تقدمها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بين الفينة والأخرى.

ويشكو الأهالي من عدم توافر الخدمات الأساسية، حيث سادت حالة من الاستياء والتذمر بين أبناء مخيم خان دنون بسبب الإهمال الكبير اللاحق بالمخيم وخدماته. فمياه الصرف الصحي تطوف الشوارع في المخيم، رغم النداءات المتكررة التي وجهها الأهالي إلى وكالة الغوث (الأونروا) وإلى الجهات المسؤولة لإصلاح الأعطال، إلا أن أحداً لم يحرك ساكناً حسب وصف أحد أبناء المخيم، فيما حذر مراقبون وأطباء من تفشي الأوبئة والأمراض داخل المخيم نتيجة استمرار تدفق المياه الملوثة وعدم الإسراع في معالجتها.

ومخيم خان دنون هو المخيم الأشد فقراً بين المخيمات الفلسطينية في سورية، فأبناءؤه يعتمدون على المساعدات المالية والإغاثية التي تقدمها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بين الحين والآخر، وهم يعانون أيضاً من أزمات معيشية حادة تجلت في شح المواد الغذائية وانتشار البطالة وفقر الحال، واستمرار انقطاع التيار الكهربائي والمياه والاتصالات لفترات زمنية طويلة.

● الوضع الأمني

يعاني سكان مخيم خان دنون حالة من عدم الاستقرار بسبب ارتفاع حدة الأعمال القتالية في المناطق والبلدات المتاخمة له بين قوات المعارضة السورية والجيش النظامي ومشاركة بعض أبناء المخيم في القتال إلى جانب الجيش النظامي، الأمر الذي جعل المخيم عرضة للقصف وسقوط عدد من القذائف على أماكن متفرقة منه أدت إلى وقوع العديد من الضحايا والجرحى من سكانه.

● من يوميات المخيم

يوم ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، أفرج الأمن السوري عن اللاجئ الفلسطيني معتصم رياض رميض، وهو من أبناء مخيم خان دنون، بعدما اعتقلته مجموعة تابعة للمعارضة السورية المسلحة لعدة أشهر في منطقة الكسوة بريف دمشق.

يوم ١ شباط/ فبراير ٢٠١٥، اعتُقل اللاجئ أحمد أبو آسية، وهو أحد أبناء مخيم خان دنون للاجئين الفلسطينيين في ريف دمشق، حيث جرى الاعتقال في بلدة الكسوة. ويُشار إلى أن أبو آسية هو أحد أعضاء اللجان الشعبية المحسوبة على الجيش السوري النظامي.

مخيم جرمانا

حالة من الاستقرار النسبي عاشها سكان مخيم جرمانا الذي يبعد ثمانية كيلومترات عن العاصمة السورية دمشق، ويقع على الطريق المؤدي إلى مطار دمشق الدولي في النصف الأول من عام ٢٠١٥، إلا أن سكانه يعانون من عدم توافر الخدمات الأساسية وخدمات البنى التحتية، خاصة شبكة الصرف الصحي، حيث ظهرت أعطالها وعيوبها في فصل الشتاء. وبناءً عليه، ناشد أهالي مخيم جرمانا المسؤولين عن خدمات المخيم، حل مشاكل الصرف الصحي التي تفاقت كثيراً ومنعت سكان المخيم من التنقل والحركة، علماً بأن المخيم يشهد ازدحاماً كبيراً بسبب حركة النزوح الكبيرة من المخيمات الفلسطينية في دمشق. كذلك يعاني المخيم من أزمات، كان أبرزها ارتفاع إيجار المنازل وازدياد الطلب عليها، ما دفع الأهالي إلى العيش في ظروف خانقة. كذلك ترتفع نسب البطالة في وقت تقل فيه المساعدات المقدمة من الهيئات الخيرية والأونروا، التي يشكو الأهالي أنها لا تغطي إلا اليسير من تكاليف حياتهم.

أما من الجانب الطبي، فيعاني المخيم من وجود بعض الحالات المرضية المصابة بالتهاب الكبد الوبائي بين أهاليه، بسبب المياه الملوثة، الأمر الذي أصاب الأهالي بالخوف من ازدياد انتشار المرض بينهم، وخاصة بين الأطفال. ففي يوم ١٢ آذار/ مارس ٢٠١٥، أكد مصدر طبي من داخل مخيم جرمانا وجود بعض الحالات المرضية المصابة بالتهاب الكبد الوبائي بين أهالي المخيم، وتخوف المصدر من ازدياد انتشار المرض بين سكانه، وقال: "إن ارتفاع حالات المصابين بالمرض الناجم عن تلوث مياه الشرب، بات أمراً «مقلقاً»، ولعل ما يزيد من مخاوفنا، هو انتشاره بسرعة كبيرة، وخاصة بين طلاب المدارس"، وشدد على ضرورة القيام بحملات توعية كثيفة لسكان مخيم جرمانا والوافدين إليه على أعراض المرض، وضرورة التزام معايير النظافة وشرب المياه المعقمة للوقاية منه، وعدم إهمال أعراضه.

ومن جهة أخرى يستقبل مخيم جرمانا قرابة ٥٠٠٠ عائلة نازحة من أبناء المخيمات المشتعلة، وخاصة من أبناء مخيم اليرموك والحسينية والسيدة زينب وسبينة والذبابية.

يذكر أن مخيم جرمانا لم يخطر بالأحداث الدائرة في سورية مباشرة نتيجة موقعه، إلا أنه شهد ويشهد سقوط قذائف في محيطه نتيجة قربه من طريق مطار دمشق الدولي ومنطقة الغوطة، وقد بلغ عدد الضحايا من أبناء المخيم ٢٥ ضحية.

مخيم الحسينية

الحدث الأبرز الذي شهدته مخيم الحسينية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ هو زيارة وفد من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) للمخيم يوم ١٠ شباط / فبراير، حيث اطلع الوفد على المنشآت التابعة للأونروا، وقوم الأضرار التي أصابتها، علماً بأن وصول (الأونروا) إلى المنطقة قد جرى تسهيله من قبل السلطات السورية، بما فيها الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب.

إلى ذلك، تجمّع عشرات اللاجئين الفلسطينيين من أبناء مخيم الحسينية يوم ١٠ آذار / مارس على مشارف منطقة الحسينية، على أمل عودتهم إلى مخيمهم ومنازلهم، وذلك بعد دخول وفد من الأونروا والهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب لتفقد منشآت الأونروا في المخيم والاطلاع على سير عملية الترميم والصيانة في تلك المنشآت. وبعد الانتهاء من الجولة الاستطلاعية ألقى المفوض العام لوكالة الأونروا كلمة في مركز المرأة بالمخيم، شدد فيها على ضرورة عودة سكان مخيم الحسينية إلى مخيمهم، وذلك للتخفيف من معاناتهم، وأكد مضيّ (الأونروا) في عملية الإصلاح وإعادة تأهيل المنشآت التي تضررت، وأعرب أيضاً عن استعداد الوكالة لتحمل مسؤولياتها الإنسانية تجاه فلسطيني سورية. وقام بعض الأهالي الذين تمكنوا من الدخول إلى المخيم مع وفد (الأونروا) بطرح العديد من الأسئلة عن موعد عودتهم إلى منازلهم وكيفية تلك العودة، وطالبوا بضرورة عودتهم بأسرع وقت ممكن، فيما أخلت قوات النظام السوري المخيم، وأعادت إغلاقه بوجه أبناء مخيم الحسينية. وفي السياق عينه، أعلن راتب عدس، نائب محافظ ريف دمشق، في كلمته التي ألقاها في مخيم الحسينية اقتراب موعد عودة الأهالي إلى بيوتهم خلال أيام قليلة، وأضاف أنه سيجري تحديد التوجيهات والآليات لبدء العودة.

● حراك أهلي وإعلامي

طالب عدد من الناشطين ووجهاء مخيم الحسينية وأهاليه بعودتهم إلى مخيمهم، خاصة أن المخيم يخضع لسيطرة النظام والقيادة العامة منذ يوم ١١ / ١٠ / ٢٠١٣. وفي ذات السياق، أطلق نشطاء المخيم عدداً من الحملات الإعلامية على موقع التواصل الاجتماعي من أجل الضغط على الجهات المعنية والسلطات السورية للتحرك وإعادة سكان المخيم إلى مخيمهم، حيث أطلقت مجموعة من الناشطين يوم ٢٣ نيسان / أبريل ٢٠١٥ حملة إعلامية حملت عنوان «من أجل الحسينية.. من أجل العودة معاً سيكون صوتنا أقوى»، حيث صرّح الناشطون بأن هذه الحملة جاءت بعد ماطلات الجيش السوري والمسؤولين عن ملف المصالحة والمعنيين بعودة أبناء الحسينية

إلى بيوتهم، ولا سيما أنه لم يعد هناك أي سبب يمنع عودة الأهالي. أما في يوم ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، فقد أرسل عدد من نشطاء مخيم الحسينية رسالة موحدة تحت عنوان «رسالة من أهالي مخيم أو بلدة الحسينية.. كثرت الوعود ولم نعد»، إلى عدد من الصفحات والمواقع التابعة للحكومة السورية وعدد من المسؤولين، على رأسهم الرئيس السوري، بالإضافة إلى القنوات والإذاعات السورية، استنكروا فيها كثرة وعود المسؤولين السوريين بقرب عودة الأهالي إلى الحسينية، وكان آخرها حسب الرسالة بداية العام الحالي، حيث تحدث وزير المصالحة الوطنية عن الحسينية في مقابلة لتلفزيون الإخبارية السورية، وقال: إن أهالي الحسينية سيكونون في بيوتهم خلال الأشهر الثلاثة الأولى من بداية عام ٢٠١٥.

وحمل عدد من الناشطين من أبناء مخيم الحسينية المسؤولين السوريين والمسؤولين عن ملف المصالحة، المسؤولية عن عدم عودتهم إلى منازلهم وممتلكاتهم، وأكد الناشطون أنه رغم عشرات المناشدات والنداءات التي أطلقها وجهاء مخيم الحسينية وأهاليه، للتحرك الجدي والتوسط لدى الحكومة السورية من أجل السماح لهم بالرجوع إلى ممتلكاتهم ومنازلهم التي اضطروا إلى تركها جراء تدهور الوضع الأمني في المخيم والمناطق المجاورة له، إلا أن تلك المناشدات تكسرت على أعتاب اللقاءات والوعود الواهية والمماطلات التي يطلقها المسؤولون عن ملف المصالحة بقرب عودة الأهالي إلى الحسينية بين الحين والآخر، وليس آخرها الاجتماع الذي عُقد يوم ١٤ أيار/ مايو ٢٠١٥ بين وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية مع لجنة المصالحة الوطنية في الحسينية بريف دمشق، بحضور علي مصطفى، المدير العام للهيئة العامة لمؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب، وعزيز حسين، المدير الإداري في منظمة الأونروا، ولينا مرعي، مديرة منطقة دمشق في منظمة «الأونروا»، والذي طرحت خلاله آليات وأفكار عن عودة أهالي الحسينية إلى مخيمهم. وشدد الناشطون على أن وزير المصالحة الوطنية في الحكومة السورية كان قد وعد سكان مخيم الحسينية خلال مقابلة لتلفزيونية بالعودة إلى بيوتهم خلال الأشهر الثلاثة الأولى من ٢٠١٥، وأضاف الناشطون: «نحن الآن في الشهر الخامس ولم يعد أحد إلى المخيم».

تجدر الإشارة إلى أن الجيش السوري النظامي كان قد دخل مخيم الحسينية مدعوماً بعناصر من فتح الانتفاضة وجبهة النضال الفلسطينييتين في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، وأخرج جميع الباقين من أهالي المخيم. وإلى الآن لا يزال نحو ٤٢٠٠٠ لاجئ فلسطيني و ٣٠٠٠٠ سوري من أبناء الحسينية مشردين خارج المخيم.

مخيم السبينة

لم يطرأ أي تطور جديد خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ على أوضاع مخيم السبينة، حيث استمر الجيش النظامي وبعض المجموعات الفلسطينية الموالية له بمنع سكان المخيم من العودة إلى منازلهم وممتلكاتهم، وذلك بعد أن أجبروا على تركها بسبب الاشتباكات العنيفة التي اندلعت بين الجيش النظامي ومجموعات من المعارضة المسلحة والتي انتهت بسيطرة الجيش النظامي على المخيم بنحو كامل. وتشير تقديرات شهود العيان إلى أن أكثر من ٨٠٪ من المخيم مدمر تدميراً شبه كامل، وتحديداً المنطقة الممتدة من جامع معاذ بن جبل وحتى فرن المخيم المعروف بفرن الأكراد، وهو ما يشكل المدخل الغربي للمخيم.

أما الأهالي، فقد نزحوا إلى البلدات والمخيمات المجاورة، ليدخلهم هذا النزوح في معاناة جديدة لم تتوقف على ترك منازلهم، بل تجاوزت ذلك لتشمل كل حياتهم التي تحولت إلى مأساة بسبب الظروف الاقتصادية وانتشار البطالة وضعف الموارد المالية. وتحت تأثير الحرب وسوء الأحوال الاقتصادية هاجر الكثير من أبناء المخيم خارج سوريا، وتشير تقديرات (الأونروا) إلى أن نسبة اللاجئين من مخيم السبينة إلى لبنان قد بلغت ٨,٢١٪ من إجمالي اللاجئين هناك البالغ عددهم قرابة خمسين ألف لاجئ.

مخيم حندرات

تعرض مخيم حندرات للاجئين الفلسطينيين في حلب خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ للقصف بالبراميل المتفجرة وسقوط القذائف على مناطق متفرقة منه، وترافق ذلك مع استمرار الاشتباكات العنيفة التي دارت بين المجموعات المحسوبة على المعارضة السورية المسلحة من جهة والجيش النظامي والمجموعات الفلسطينية المقربة منه من جهة أخرى، حيث سعى الجيش النظامي إلى فرض سيطرته على المخيم الذي يشكل نقطة استراتيجية بالنسبة إليه.

● الواقع المعيشي

يعاني سكان مخيم حندرات الذين نزحوا عنه منذ ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٣ إلى المناطق المجاورة وحلب من أزمة اقتصادية خانقة نتيجة استمرار تهجيرهم عن بيوتهم والبطالة وغلاء الأسعار، في ظل عدم توافر الموارد المالية وفقير الحال، ما دفع البعض إلى العمل مع

ما يسمى «لواء القدس» المساند للجيش السوري، والدخول في الحرب الدائرة، أو الهجرة نحو دول الجوار والدول الأوروبية.

● من يوميات المخيم

- يوم ١٤ شباط / فبراير ٢٠١٥، أقدم الأمن السوري على اعتقال اللاجئ الفلسطيني أمجد معتصم، وهو من سكان مخيم حندرات، وذلك أثناء عودته من لبنان إلى سورية، حيث اقتيد من نقطة الدبوسية الحدودية إلى أحد الفروع الأمنية.
- يوم ٢٢ شباط / فبراير ٢٠١٥، أسرت مجموعات من المعارضة السورية المسلحة اللاجئ الفلسطيني بشار المصري من أبناء مخيم حندرات في قرية ريتان بريف حلب، وذلك بعد مشاركته مع «لواء القدس»، المجموعة المسلحة الموالية للنظام السوري، في معارك الجيش السوري ضد مجموعات المعارضة السورية المسلحة في حلب وريفها، حيث ظهر المعتقل في تسجيل مصور بثته مجموعات المعارضة السورية مع العشرات من جنود النظام الذين اعتقلوا بعد اشتباكات بين الطرفين في قرية ريتان.
- يوم ٢٦ شباط / فبراير ٢٠١٥، أصيب اللاجئ عبد الله مروان أبو هاشم، من أبناء مخيم حندرات، وأحد العناصر المحسوبين على المعارضة السورية، إثر اشتباكات اندلعت في الريف الشمالي لمدينة حلب، حيث نُقل إلى أحد المشافي في مدينة غازي عنتاب التركية.
- يوم ٤ آذار / مارس ٢٠١٥، اعتقلت الأجهزة الأمنية السورية مختار مخيم حندرات أبو فاضل زهرا، من السكن الجامعي حيث يقطن هناك مع عدد كبير من عائلات المخيم المهجرة.

مخيم العائدين حمص

تنامت في النصف الأول من عام ٢٠١٥ ظاهرة ترك شباب مخيم العائدين في حمص لمخيمهم واللجوء إلى الأراضي التركية خوفاً من حملات الاعتقال والدّهْم التي يقوم بها الأمن السوري بين الحين والآخر لمنازل المخيم. فقد سُجل في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٥ اعتقال عدد كبير من شباب المخيم، ما دفعهم إلى النزوح عن المخيم والانتقال إلى مناطق أخرى، أو اللجوء إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا.

ويعيش المخيم الذي يسيطر عليه الجيش النظامي تحت تشديد أمني مكثف وغير مسبوق، حتى أن سكانه باتوا يشعرون بأنهم في معتقل أو سجن كبير. ففي حادثة تدلّ على ذلك، قامت السلطات السورية يوم ٢١ حزيران / يونيو ٢٠١٥، ببناء وتركيب سور حديدي يفصل

بين أحياء مخيم العائدين في حمص والكتلة الجامعية والسكن الجامعي من الجهة الغربية، وأحياء ضاحية الوليد وحى عكرمة وحى وادي الذهب في المنطقة الشرقية، وذلك على طول طريق الشام ابتداءً من دوار تدمر، وحتى دوار التمثال على مفرق الجسر وشارع الحضارة، دون أي ممرات خدمية بين الجانبين، حيث أثر السور الحديدي على عملية التواصل بين أهالي المخيم وأقاربهم في المناطق المجاورة، وأصبح على الأهالي أن يذهبوا إلى الجنوب عبر دوار تدمر للعودة إلى طريق الشام، ما يضاعف تكاليف المواصلات، خاصة على الطلاب والموظفين، والأهالي الذين لديهم مراجعات مع مستوصف الأورنوا ومشفى بيسان. كذلك انعكس بناء السور سلباً على أصحاب المحال التجارية في الأحياء الشرقية، الذين قد يخسرون جميع زبائنهم من الجهة الغربية. وعن أسباب البناء، أشار مراسلنا إلى أن السبب أمني، لضمان حماية أحياء المنطقة الشرقية الموالية للنظام.

وفي حادثة مشابهة، أجرى عناصر المفزة الأمنية السورية في أول المخيم عمليات مسح وإحصاء وجمع المعلومات عن قاطني المخيم بنحو تفصيلي لجميع سكان مخيم العائدين، حيث لوحظ غياب تام لأي عنصر من عناصر الفصائل الفلسطينية، أو دائرة مؤسسة اللاجئين أو الأورنوا، حيث شملت عمليات الإحصاء جميع السكان، سواء منهم أبناء المخيم أو النازحون والمستأجرون في المخيم من سوريين وفلسطينيين، فيما طالب عناصر الأمن ملاك البيوت بأن يكتبوا عقود إيجار لأقاربهم أو النازحين الذين يستضيفونهم في بيوتهم.

● الوضع المعيشي

لا تزال المعاناة مستمرة في مخيم العائدين بحمص مع استمرار أحداث الحرب في سورية. ونقل مراسل مجموعة العمل في النصف الأول من عام ٢٠١٥ صوراً من واقع المخيم المرير وبعض الأزمات المعيشية الخائفة التي يتعرض لها أبناء المخيم، حيث تشهد حركة البيع والشراء التي يعتمد عليها المخيم من تجار الأحياء المجاورة تراجعاً مستمراً، في ظل المضايقات الأمنية عند دخولهم للمخيم، ما نجم عنه ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية والألبسة والأدوية. وأشار المراسل إلى أن الأسعار داخل المخيم هي ضعف الأسعار خارجه، وذلك بسبب التشديد الأمني وابتزاز عناصر حواجز الجيش السوري عموماً وعناصر حواجز المخيم خصوصاً. ويشتكى الأهالي من ارتفاع أسعار مواد التدفئة، حيث وصل سعر ليتر مادة المازوت إلى ما بين (٢٢٠ - ٢٥٠) ليرة سورية. أما سعر أسطوانة الغاز فوصل إلى ما بين (٣٥٠ - ٥٠٠) ليرة سورية. وأشار المراسل إلى أن عناصر حواجز المخيم التابع

للجيش السوري يشترطون أن لا تخرج أسطوانة الغاز إلا فارغة، ويمنع دخولها للمخيم إلا مملوءة. ويقع توفير الغاز على عاتق صاحب الأسطوانة، سواء أوجد الغاز أم لم يوجد. وفي السياق ذاته، أجبر انقطاع التيار الكهربائي لفترات زمنية طويلة وغلاء أسعار المحروقات أهالي المخيم إلى الاعتماد على الحطب للتدفئة والطبخ، بالرغم من ارتفاع سعره.

في غضون ذلك، وزعت وكالة «الأونروا» الدفعة الرابعة من مساعداتها على أهالي المخيم، فيما اقتطعت أسماء الموقوفين والمعتقلين والمسافرين عن ذويهم، وحُرموا المساعدات المقدمة التي لم تتضمن المُنح المالية.

وقدمت لجنة متابعة شؤون مخيم حمص يوم ٧ أيار/ مايو ٢٠١٥ مذكرة إلى مدير وكالة الغوث (الأونروا) مايكل كنجلسي، باحتياجات اللاجئين الفلسطينيين في مخيم العائدين بحمص. وتمحورت المذكرة حول المفاصل الأساسية للحياة اليومية للاجئي الفلسطيني، وشملت المجال الإغاثي والتعليمي والصحي والنظافة العامة، وكذلك المجال الوظيفي.

● من يوميات المخيم

• شهد مخيم العائدين في حمص يوم ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ اعتقال قوات الأمن السوري لكل من الشاب رامي محمد الرفاعي، والشاب مؤيد رياض عوض، حيث اقتادتهما إلى جهة مجهولة.

• وأقدم الأمن السوري يوم ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ على اعتقال اللاجئ فراس خالد الشعبي، في أثناء دعوته إلى مراجعة فرع الأمن السياسي. يذكر أنه في العقد الثالث من العمر، ومن أهالي قرية عين الزيتون في فلسطين.

• وفي ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، اعتقل الأمن السياسي الأستاذ المتقاعد صالح عباس، مختار حي مخيم العائدين في حمص. يُشار إلى أنه في العقد السابع من العمر، ومن أهالي قرية صفورية في فلسطين.

• أما يوم ٢٦ كانون الثاني/ يناير، ٢٠١٥ فقد اعتقلت الأجهزة الأمنية السورية الشاب سليم الصادق من أبناء مخيم العائدين في حمص، علماً بأنه أحد أعضاء ما يسمى «كتائب البعث» الموجودة في جامعة البعث بحمص.

• أفرج الأمن السوري يوم ٢ شباط/ فبراير ٢٠١٥ عن اللاجئ الفلسطيني أحمد عثمان، وهو من أبناء مخيم العائدين في حمص، وذلك بعد اعتقال دام لأكثر من عام وثلاثة أشهر.

- في يوم ٦ شباط / فبراير ٢٠١٥، أفرج الأمن السوري عن اللاجئ الفلسطيني صالح عباس، وذلك بعد اعتقال دام لأكثر من عشرة أيام.
- وفي ٨ شباط / فبراير ٢٠١٥، قُدد الاتصال بالمرسّن الفلسطيني خير الدين محمد الشعبي. يُشار إلى أن الشعبي كان دائماً موجوداً بالقرب من معبر الشبكات قرب جامع بلال من الجهة الجنوبية الشرقية للمخيم.
- سُجل يوم ٢٠ شباط / فبراير ٢٠١٥ اعتقال الشاب محمود خالد محمود شطارة، وهو من أبناء مخيم العائدين، وذلك منذ ٢ شباط / فبراير الجاري. ويُذكر أن شطارة كان قد اعتُقل لمرتين سابقتين.
- أفرج الأمن السوري يوم ٢٠ شباط / فبراير ٢٠١٥ عن الطالب الجامعي محمد أحمد قصاد، وهو من سكان مخيم العائدين، وذلك منذ ١٨ شباط / فبراير، بعد اعتقال دام أكثر من ٤ أشهر.
- وفي يوم ٢٣ شباط / فبراير ٢٠١٥، دهم الأمن السوري منزل اللاجئ الفلسطيني رامي خليل صبحية، بغية اعتقاله، إلا أنه لاذ بالفرار، ولم تتمكن تلك القوى من القبض عليه.
- شهد مخيم العائدين في حمص يوم ٢٤ شباط / فبراير ٢٠١٥ حملة أمنية واسعة نفذها العشرات من عناصر الأمن السوري، بدأت بتبادل لإطلاق النار بين الأمن السوري وعدد من المسلحين غربي مشفى «بيسان»، وترافق ذلك مع سماع أصوات انفجارات لقذائف هاون استهدفت المخيم ومحيطه.
- هذا وقد وقعت الاشتباكات بعد محاولة دوريات الأمن السوري دهم منزل الشاب المطلوب وسام السيد، الملقب بأبو محمد، علماً بأنه من الشباب الذين جرت تسوية أوضاعهم مع الأجهزة الأمنية السورية بالتنسيق مع الفصائل الفلسطينية، مع الإشارة إلى «وجود حشود أمنية سورية في المحيط الغربي للمخيم، وقد ترافق ذلك مع اعتلاء عدد من القناصة وعناصر الأمن أسطح الغرف في المدينة الجامعة الملاصقة للمخيم».
- وأدت تلك الحملة إلى إثارة حالة من الهلع في صفوف الأهالي الذين سارعوا إلى إحصار أبنائهم من المدارس وإغلاق محالّهم، والبقاء في منازلهم خشية تعرضهم لإطلاق نار أو الاعتقال.
- قام كل من رامي خليل صبحية (أبو خليل) وهو في العقد الرابع من العمر، ومن أهالي ترشicha، ووسام السيد، وهو في العقد الخامس من العمر، ومن أهالي صفد، وأحمد الشعبي

المعروف بـ(أبو الغور)، وشاب من آل العمائري، وهو نازح من دمشق إلى المخيم يوم ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١٥ بتسليم أنفسهم للأمن السوري، وذلك بعد أن أقدم الأمن السوري على اعتقال عائلاتهم، ومن بينهم نساء، وذلك لممارسة الضغط عليهم لتسليم أنفسهم.

- في يوم ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٥، نشرت وكالة الأنباء السورية التابعة للنظام، صوراً للاجئين الفلسطينيين وسام السيد، رامي صبحية، أحمد الشعبي، وعبد الرزاق عمائري، الذين جرى إعدامهم بالرغم من تسليمهم أنفسهم لسلطات الأمن السوري.

- وفي ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٥، اعتُقل اللاجئان مؤيد رياض عوض، وهو في العقد الثالث من العمر، ومن أهالي قرية الشجرة، ومحمد طارق الإمام، وهو في العقد الثالث من العمر، ومن أهالي مدينة عكا في فلسطين.

- اعتقل الأمن السوري يوم ١٣ آذار/ مارس ٢٠١٥ ثلاثة شباب من أبناء مخيم العائدين، هم: غسان أحمد الغضبان، وهو في بداية العقد الثالث من العمر، ومن أهالي مدينة صفد في فلسطين، والشاب مصطفى الروبة، وهو في العقد الثاني من العمر، ومن أهالي مدينة صفد في فلسطين، وخالد محمد خليل التوبة، وهو في العقد الثالث من العمر، ومن أهالي قرية صفورية في فلسطين.

- كذلك اعتقل الأمن السوري الشاب محمود موسى عرابي يوم ١٤ آذار/ مارس ٢٠١٥، على خلفية حادثة إطلاق النار على المدنيين العام الماضي بالقرب من مشفى بيسان، علماً بأنه في العقد الثالث من العمر، وهو من مدينة عكا في فلسطين.

- وأقدم الأمن السوري على اعتقال فراس الحاج يحيى، حيث اعتقله يوم ١٧ آذار/ مارس، وهو في بداية العقد الخامس من العمر، ومن أهالي مدينة صفد في فلسطين.

- اعتُقل اللاجئ الفلسطيني أحمد التوبة، وهو من أبناء مخيم العائدين في حمص يوم ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١٥. يُذكر أنه في نهاية العقد الثالث من العمر، وهو من أهالي قرية صفورية في فلسطين.

- وفي السياق عينه، أورد مراسل مجموعة العمل في مخيم العائدين بـحمص نبأ اعتقال خمسة من أبناء المخيم يوم ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٥ من قبل عناصر حاجز زيدل على طريق حمص - السلمية حماء، وذلك أثناء سفرهم إلى تركيا.

- أفرج الأمن السوري يوم ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٥ عن الشاب فؤاد الحسين، وهو من أبناء مخيم العائدين في حمص، وذلك بعد اعتقال دام لأكثر من أربعة عشر يوماً.

- اعتُقل طالب الحقوق مصعب محمد جمال الموعد بتاريخ ٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٥.
- أفرج الأمن السوري يوم ٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٥ عن ثلاثة من أبناء مخيم العائدين في حمص، هم: محمد عمر الشلبي، والطالب معاذ مروان زهراوي، في نفس اليوم الذي اعتُقلوا فيه، فيما أفرج عن محمد أحمد خلفه، في اليوم الثاني من اعتقاله.
- وفي يوم ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، اعتقل الأمن السوري ثلاثة لاجئين فلسطينيين من أبناء مخيم العائدين في حمص، هم: محمد موسى محمد شطارة، وهو في بداية العقد الثالث من العمر، ومن أهالي قرية ترشيحا في فلسطين، وخلدون موسى محمد شطارة، وهو في العقد الرابع من العمر، ومن أهالي مدينة صفد في فلسطين. ويوم ١٠ نيسان اعتقل عناصر أحد الحواجز التابعة للجيش النظامي، إياد نعيم عوض، وهو في بداية العقد الرابع من العمر، ومن أهالي قرية الشجرة في فلسطين.
- اعتقل الأمن السوري يوم ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٥ اللاجئ عبد غسان عليوة، وهو في نهاية العقد الثالث من العمر.
- أفرج الأمن السوري عن أربعة لاجئين فلسطينيين، هم: الشاب محمد موسى محمد شطارة، وخلدون موسى محمد شطارة، من أبناء مخيم العائدين في حمص، ويُذكر أنهما في نهاية العقد الثالث من العمر، ومن أهالي قرية ترشيحا في فلسطين.
- إلى ذلك، دهم الأمن السوري يوم ٥ أيار/ مايو أحد منازل شارع القدس في مخيم العائدين بـحمص، حيث اعتقل الشاب أمجد محمد هدبة، وهو في العقد الثالث من العمر. يذكر أن هذه هي المرة الثانية التي يُعتقل فيها الشاب محمد هدبة خلال العامين الماضيين.
- اعتُقل الشاب علاء الدين أحمد فارس، وهو في العقد الثالث من العمر، ومن أبناء مخيم العائدين في حمص، يوم ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، وذلك أثناء دهم الأمن السوري لأحد المكاتب في حيّ الشماس المجاور للمخيم.
- اعتقلت قوات الأمن السوري اللاجئ الفلسطيني زياد محمد أيوب من مكان عمله في مصفاة حمص يوم ١٣/٥/٢٠١٥، ثم دهمت قوات الأمن منزله وأجرت عملية تفتيش للمكان، وصادرت بعض الممتلكات والأموال التي وجدت داخل المنزل، وهو في نهاية العقد الخامس من العمر، ومن أهالي قرية الجش في فلسطين.
- كذلك اعتقلت الأجهزة الأمنية السورية في ذات اليوم اللاجئ الفلسطيني محمود عيسى عباس، وذلك بعد دهم منزله بشارع يافا في المخيم، وهو في بداية العقد الخامس من

- العمر، ومن أهالي قرية طيرة حيفا في فلسطين.
- اعتُقل سليمان الشبطي، وهو في نهاية العقد الثالث من العمر، ومن أهالي مدينة صفد في فلسطين يوم ١٨ أيار/ مايو ٢٠١٥ للمرة الثانية، علماً بأنه قضى عامين في السجون السورية بسبب ذهابه إلى حيّ بابا عمرو في حمص للاطمئنان إلى منزله.
- وفي يوم ٢٠ أيار/ مايو ٢٠١٥، اعتُقل اللاجئ عبدو غنام، وهو من أبناء مخيم العائدين في حمص، وفي منتصف العقد الخامس من العمر، وهو من أهالي قرية طيرة حيفا في فلسطين.
- اعتقل الأمن السوري لؤي حسين محمود، وهو في نهاية العقد الثالث من العمر، ومن أهالي قرية الزيب في فلسطين، وذلك أثناء عودته من مدينة طرطوس يوم ٢١ أيار/ مايو ٢٠١٥.
- اعتقل الأمن السوري يوم ٢٢ أيار/ مايو ٢٠١٥ اللاجئ عامر طالب درويش، وهو من أبناء مخيم العائدين في حمص، وذلك من مكان عمله بالقرب من مشفى بيسان، فيما سُجل اعتقال اللاجئ محمد إسماعيل عمر، الملقب بـ«أبو عمر»، وهو من أبناء مخيم العائدين في حمص، وفي نهاية العقد الرابع من العمر، ومن أهالي قرية الشجرة في فلسطين.
- إلى ذلك، أفرجت الأجهزة الأمنية السورية يوم ٢٧ أيار/ مايو ٢٠١٥ عن الشاب عبدو غنام، وهو من أبناء مخيم العائدين في حمص، بعد يومين من اعتقاله، وهو في منتصف العقد الخامس من العمر، ومن أهالي قرية طيرة حيفا في فلسطين.
- أما في يوم ٢٨ أيار/ مايو ٢٠١٥، فقد اعتقل عناصر الأمن السوري اللاجئ علاء سلايمة، الملقب بأبو عجاج، وهو من أبناء مخيم العائدين، وأحد عناصر اللجان الأمنية المحسوبة على النظام.
- أفرج الأمن السوري يوم ٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ عن أربعة لاجئين فلسطينيين، من بينهم ثلاثة من سكان مخيم العائدين في حمص، هم: عبد غسان عليوة، وهو في العقد الثالث من العمر، ومن أهالي مدينة عكا في فلسطين، وذلك بعد اعتقال دام قرابة شهر ونصف، وطارق أكرم هاشم سلايمة، وهو في العقد الرابع من العمر، ومن أهالي قرية الشجرة في فلسطين، بعد اعتقال دام أكثر من عامين، ويوسف محمد بسيوني، وهو في العقد الرابع من العمر، ومن أهالي مدينة حيفا في فلسطين، وذلك بعد اعتقال دام نحو ثلاثين يوماً.
- اعتقل الأمن السوري يوم ٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ حسن سالم أبو عماد، القيادي في الجبهة الديمقراطية وعضو قيادة المنطقة الوسطى فيها، حيث اعتُقل عند حاجز القطيفة

أثناء توجهه من حمص إلى دمشق لإجراء بعض المعاملات المتعلقة بلمّ شمله مع أسرته في ألمانيا.

- يوم ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، تعرض مخيم العائدين في مدينة حمص لسقوط صاروخين استهدفا شارع يافا وشارع مشفى بيسان، واقتصرت أضرارهما على الماديات.

- أفرج الأمن السوري يوم ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ عن ثلاثة من أبناء مخيم العائدين، هم: مروان علي غريب، وذلك بعد اعتقاله لأكثر من عام في سجن حمص المركزي، وعامر طالب درويش، وهو في العقد الرابع من العمر، ومن أهالي قرية الشجرة في فلسطين، ومصطفى الروبة، الذي اعتُقل لأكثر من ثلاثة أشهر، وهو في العقد الثالث من العمر، ومن أبناء مدينة صفد في فلسطين.

- يوم ١٤ حزيران/ يونيو، أقدم أحد حواجز الأمن الجوي الواقع بعد مدينة حماه شمالاً وقبل منطقة مورك، على اعتقال اللاجئة الفلسطينية مانيا أحمد سلايمة، وهي من أبناء مخيم العائدين في حمص.

- اعتقلت قوات الأمن السوري يوم ١٦ حزيران/ يونيو اللاجئ الفلسطيني خالد زيد أبو جمال على الحدود السورية اللبنانية، ولم تُعرّف أسباب الاعتقال. يُشار إلى أنه مسؤول فرع حمص للمتطوعين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وأحد أهم العاملين في المجال التطوعي بمخيم العائدين في حمص.

- كذلك اعتُقل يوم ١٨ حزيران/ يونيو الشاب حامد عطا الله خطاب، في دائرة الهجرة والجوازات بمدينة حمص، وذلك أثناء محاولته استخراج جواز سفر، مع العلم أنه عمل في مصفاة حمص لأكثر من خمسة وعشرين عاماً.

- دهمت قوات الأمن السورية يوم ٢٧ حزيران/ يونيو منزل اللاجئ محمد إسماعيل عمر واعتقلته بعدما سلّم نفسه إثر احتجاز عناصر الأمن لشقيقه رهينة للضغط عليه لتسليم نفسه بعد أن لاذ بالفرار منهم. يذكر أن عمر في العقد الثاني من العمر، ومن أهالي قرية الشجرة في فلسطين.

- اعتقل الأمن السوري يوم ٣٠ حزيران/ يونيو اللاجئ ماهر درويش، لامتناعه عن الالتحاق بصفوف قوات الجيش والأمن السوري في جبهات القتال ضد مجموعات المعارضة المسلحة، علماً أنه أحد عناصر المجموعات الموالية للأمن السوري، وهو في نهاية العقد الثالث من العمر، ومن أهالي مدينة صفد في فلسطين.

مخيم العائدين (حماه)

عاش سكان مخيم العائدين في حماه الذين يستقبلون عدداً كبيراً من العائلات النازحة إلى المخيم من مختلف المخيمات، ومن مدن دمشق وحلب وإدلب وريف وحماه ودير الزور والرقّة ودرا واللاذقية من المخيمات الفلسطينية، حالة من الهدوء النسبي في النصف الأول من عام ٢٠١٥، إلا أنهم يعانون من الطوق الأمني المشدد الذي يفرضه الجيش النظامي على مداخل المخيم ومخارجه، ومن حملات الدهم والاعتقال التي يقوم بها الجيش النظامي بين الحين والآخر.

وفي ذات السياق، أقدم أحد حواجز الأمن الجوي الواقع بعد مدينة حماه شمالاً، وقبل منطقة مورك يوم ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ على اعتقال ثلاثة لاجئين فلسطينيين من أبناء مخيم العائدين في حماه، هم: نبيل عبد السلام سلايمة، شادي هيثم قاسم، طلال محمد عبد الله، من أهالي قرية الشجرة. غير أنه أفرج عنهم يوم ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠١٥. أما في الجانب الاقتصادي، فيشكو الأهالي من انتشار البطالة في صفوفهم، وذلك بسبب الوضع الأمني المتوتر الذي ألقى بظلاله على أبناء المخيم الذين فقد معظمهم عمله، وأصبح يعتمد بنحو كامل على المساعدات الإغاثية التي تُوزع بين الحين والآخر.

مخيم الرمل في اللاذقية

رغم الهدوء النسبي الذي شهده مخيم الرمل بسبب موقعه في مدينة اللاذقية التي يسيطر عليها النظام بنحو كامل، إلا أن المخيم تعرض يوم ٥ شباط/ فبراير للقصف وسقوط نحو ثلاث قذائف على أطرافه دون أن تخلف أي أضرار مادية.

ويشتكي أبناء مخيم الرمل من استمرار حملات الدهم والاعتقال التي تقوم بها الأجهزة الأمنية السورية بين الحين والآخر لمنازل المخيم، حيث دهمت المجموعات الفلسطينية الموالية للنظام السوري يوم ١٦/٢/٢٠١٥ بيوتهم وسيطرت على بعضها واتخذتها مقاراً لها. أما في يوم ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، فقد اعتقل عناصر حازر القطيفة التابع للجيش النظامي ليلي أبو عمرو، الملقبة بأم محمود، وهي من أبناء مخيم الرمل في اللاذقية، وذلك أثناء سفرها إلى مدينة دمشق لزيارة ابنها المعتقل في سجن صيدنايا. فيما أُفرج عن وليد عساف، وهو من أبناء المخيم، وذلك بعد اعتقال دام لأكثر من ثلاثة أسابيع، فيما سُجل يوم ١٥ حزيران/ يونيو اعتقال المسنّ أسعد محمد حاج محمود

(٥٥ عاماً)، وهو من سكان مدينة اللاذقية.

إلى ذلك، يعاني شباب المخيم من ملاحقة الأجهزة الأمنية السورية من أجل الخدمة الإلزامية في جيش التحرير الفلسطيني، ما اضطر العديد منهم إلى الهرب خارج البلاد. في غضون ذلك، وثقت مجموعة العمل اعتقال ٧٢ لاجئاً في مدينة اللاذقية، بما فيها مخيم الرمل و١٨ ضحية قضت خلال أحداث الحرب.

ومن الجانب المعيشي، فقد عاش سكان مخيم الرمل يوم ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ حصاراً خانقاً جراء العاصفة الثلجية التي ضربت سورية، ما أدى إلى عزل مدينة اللاذقية بما فيها مخيم الرمل عن بقية المحافظات السورية، إثر ارتفاع الثلوج وإغلاق الطرق، ما انعكس ذلك على حياتهم المعيشية، حيث أدى هذا الأمر إلى حصول أزمة في توفير الخبز بسبب توقف الأفران في المخيم عن العمل نتيجة توقف تدفق مادة الطحين إلى المخيم. إلى ذلك، أدت العاصفة إلى دخول مخيم الرمل في ظلام دامس بعد وقوع أعمدة الكهرباء وانقطاع الشبكة عن الكثير من المناطق المجاورة.

أما في يوم ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، فقد أرسلت قوات النظام السوري عدداً من معتقلي مخيم الرمل في اللاذقية إلى جبهات القتال، في مواجهة مجموعات المعارضة السورية المسلحة في عدة مناطق، حيث اعتقل الأمن السوري مجموعة من شباب مخيم الرمل قبل ما يقارب ثلاثة أشهر، ليقوم بضمهم كجنود احتياط لجيشه، عُرف منهم الشاب أحمد عبد الله قراقيش، الذي قضى في معارك مدينة حماه أثناء اشتباكات أُجبر فيها على المشاركة في القتال إلى جانب قوات النظام السوري.

وفي يوم ٢٣ حزيران/ يونيو، قام أحد عناصر حاجز تابع للجيش النظامي السوري القريب من مخيم الرمل باللاذقية بنزع وتمزيق صورة للرئيس الراحل ياسر عرفات كان يضعها أحد أبناء المخيم على سيارته، ووجه كيّلاً من المسبات والشتائم له وللפלستينيين، وأشار مراسل المجموعة إلى أن الخبر وصل إلى قيادات حركة فتح في مخيم الرمل باللاذقية، التي بادرت بدورها إلى إجراء اتصالاتها بالأفرع الأمنية وقيادة حزب البعث في اللاذقية لنقل اعتراضها على هذه التصرفات.

مخيم السيدة زينب

يُعدّ مخيم السيدة زينب في ريف دمشق، الذي يسيطر عليه الجيش السوري واللجان الشعبية الموالية له، من المخيمات الفلسطينية الهادئة نسبياً، إلا أن سكانه يعانون من أزمات معيشية خانقة، خاصة مع التشديد الأمني على حواجزه. ويصف أحد الأهالي التدقيق والمحسوبيات على الحواجز، قائلاً: «الخبز ممكن أن يتوافر لعائلة دون أخرى، حسب الواسطة والمعرفة»، كذلك يشكو أبناء المخيم من شحّ المحروقات ولجؤهم إلى الحطب، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد عموماً والمحروقات خصوصاً.

أزمات زادت من التكاليف المرهقة على العائلة الفلسطينية، مع ضعف الإمكانيات والموارد المالية وانتشار البطالة، ما دفع البعض إلى السفر خارجاً أو العمل ضمن اللجان الشعبية الموالية للجيش السوري.

يذكر أنه في بداية عام ٢٠١٣، دخلت مجموعات المعارضة المسلحة المخيم، وبعد اشتباكات عنيفة وقصف لمدة ٧ أشهر، دخل الجيش السوري المخيم، وتولّت بعدها اللجان الشعبية الفلسطينية الموالية للجيش السوري مهمة حماية المخيم.

تلك المعارك كانت لها آثار سيئة على المخيم وأبنائه، فالدمار لا يزال شاهداً في المخيم الذي أتى على جزء كبير منه، فيما سقط العديد من أبنائه ضحايا، قدّرتها بعض التقارير بـ ١٠٠ ضحية و ٢٠٠ إصابة بين بتر للأعضاء وعاهات دائمة، ووثقت مجموعة العمل منهم أسماء ٤٢ ضحية.

مخيم الرمدان

شهدت المناطق المتاخمة لمخيم الرمدان الذي يقع في الجنوب الشرقي لمدينة دمشق بمسافة ما يقارب ٥٠ كم، ويبعد عن مدينة الضمير مسافة ٩ كم تقريباً، توتراً أمنياً كبيراً، ما انعكس على سكانه الذين يشكون من عدم الاستقرار والأمن والأمان، جراء استمرار الاشتباكات والقصف المتبادل بين الجيش النظامي من جهة، ومجموعات المعارضة السورية من جهة أخرى. كذلك يعاني أهالي المخيم من أزمات معيشية خانقة، أهمها انتشار البطالة وعدم توافر المواد الغذائية والأدوية والمحروقات، وغلاء في الأسعار.

ثانياً - التجمعات الفلسطينية في سورية

تجمع المزيريب

حالة من عدم الأمان وعدم الاستقرار شهدتها بلدة مزيريب في محافظة درعا في النصف الأول من عام ٢٠١٥، التي يقطنها نحو ٨٥٠٠ لاجئ فلسطيني، وذلك جراء تعرض البلدة للقصف وسقوط القذائف والبراميل المتفجرة عليها. ففي يوم ١٩/١/٢٠١٥، تعرضت البلدة لقصف مدفعي أدى إلى سقوط عدد من الجرحى، كذلك شهدت بلدة المزيريب يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير انفجار سيارة مفخخة أدى إلى وقوع ١١ ضحية وسقوط عشرات الجرحى من أبناء البلدة، فيما أُلقت الطائرات السورية يوم ٩ آذار/ مارس ٢٠١٥ برميلين متفجرين على بلدة المزيريب، ما أدى إلى حالات اختناق بسبب احتواء البراميل المتفجرة التي استهدفت البلدة على غازات سامة. وفي يوم ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، قصفت الطائرات السورية بلدة المزيريب ببرميلين متفجرين، ما أدى إلى وقوع عدد من الإصابات بين المدنيين، فيما عاود الطيران الحربي قصفه لبلدة المزيريب يوم ٢٦ نيسان/ أبريل. كذلك استهدفت الطائرات الحربية يوم ٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ تجمع المزيريب بأربعة براميل متفجرة، ما أدى إلى سقوط ضحية واحدة على الأقل وعدد من الجرحى، بالإضافة إلى دمار هائل في المباني والممتلكات.

أما من الجانب الإغاثي، فقد قامت هيئة فلسطين الخيرية في تجمع مزيريب يوم ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ بتوزيع ١٠٠ سلة غذائية على أبناء التجمع من اللاجئين الفلسطينيين، تخلل ذلك زيارات لكبار السن اطلعت الهيئة على احتياجاتهم وقُدِّمت المساعدة لهم، كذلك وزعت الهيئة يوم ١٨ أيار/ مايو ٢٠١٥ مساعدات غذائية على ٧٥ عائلة فلسطينية مهجرة من دمشق وريفها إلى بلدة مزيريب، وذلك في إطار محاولتها التخفيف من معاناتهم الاقتصادية والإنسانية.

إلى ذلك، يعاني أهالي بلدة مزيريب من أزمات معيشية حادة، وذلك لأسباب متعددة، أبرزها انقطاع المياه عن التجمع، حيث غدت سلعة غالية للبيع، وقد زاد سعر خزان الماء الواحد على ١٢ دولاراً. أما المحروقات، فقد اشتدت حاجة الأهالي إليها في فصل الشتاء بعد أن وصلت درجة الحرارة إلى -٩ درجات مئوية، فيما شهدت الأسواق ارتفاعاً كبيراً بأسعار المحروقات، إذ وصل سعر ليتر البنزين إلى ما يقارب ٤,٥ \$ وليتر المازوت إلى ٢,٥ \$، ما زاد من التكاليف الاقتصادية على عائق الأهالي واضطرتهم إلى العيش في بيوت بلا تدفئة.

في ظل انقطاع مادة الغاز وغلاء سعرها إذا وجدت أيضاً، ما جعلهم يلجؤون إلى الوسائل البدائية للتدفئة والطبخ وسدّ حاجاتهم من طهو الطعام وغلي الماء، بالاعتماد على الحطب. إلى ذلك، يشتكي اللاجئون الفلسطينيون في تجمع المزيريب وأكثر من ١٣٩ عائلة لاجئة من عدم توافر مادة الخبز. وبحسب شهادة أحد سكان البلدة، بات البحث عن رغيف الخبز هاجساً يؤرق الجميع، وأضاف: «لقد أصبح رب الأسرة ينام وهو يفكر في كيفية تأمين رغيف الخبز ليسدّ به رمق عائلته».

وفي يوم ٢٣ حزيران/ يونيو، ألقت الطائرات السورية برميلاً متفجراً على بلدة المزيريب، ما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا والجرحى، بالإضافة إلى دمار هائل في المباني والممتلكات. إلى ذلك، وثقت مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية، أسماء خمس ضحايا من اللاجئين الفلسطينيين الذين قضوا في بلدة المزيريب إثر المعارك العنيفة التي دارت رحاها في الجنوب السوري بين كتائب المعارضة السورية المسلحة والجيش النظامي، في معركة أطلقت عليها المعارضة اسم «عاصفة الجنوب».

والضحايا هم: علي قويدر، الملقب بأبو حسين، ومحمود بيطاري، اللذان قضيا إثر القصف العنيف الذي استهدف بلدة المزيريب يوم ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٥. وقضى أيضاً كل من خالد نصار وعقاب نصار ومحمد فلاحه وباسل حبيب، جراء الاشتباكات مع الجيش النظامي السوري في جبهة المنشية. فيما قضى إبراهيم بكر خالد والطفلة إيلاف ياسين أبو جعص، جراء القصف المدفعي للجيش النظامي على حيّ السحاري. وقضى أيضاً كمال محمد عبد القادر، إثر القصف الذي تعرضت له بلدة النعيمة بالحاويات المتفجرة.

يوم ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، استهدفت الطائرات السورية بلدة المزيريب بصاروخ أصاب أحد منازلها، ما أدى إلى جرح عدد من الأطفال والنساء، حيث أصيب نحو ١٥ طفلاً وامرأة من عائلة القرقي الفلسطينية، وهم من نازحي درعا إلى المزيريب. وقد أصيب الأهالي بحالة من الخوف والفرع بسبب الغارة، وخوفاً من تكرار استهدافهم. فيما واصلت هيئة فلسطين الخيرية وكوادرها في بلدة المزيريب عمليات الإسعاف، حيث نقلت الجرحى إلى مشفى شهداء المزيريب.

وفي يوم ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، اعتُقل اللاجئ عوض خليل أحمد (٣٦ عاماً)، وهو من أبناء بلدة المزيريب، وذلك أثناء توجهه للعمل. ويُشار إلى أنه من بلدة الناعمة قضاء صفد.

قدسيا

معاناة مستمرة يعيشها ما يقارب ٦٠٠٠ آلاف عائلة فلسطينية نزحت من مخيم اليرموك والمخيمات الأخرى إلى منطقة قدسيا بريف دمشق، وذلك جراء التدهور الأمني الذي تشهده تلك المنطقة بين قوات المعارضة السورية والجيش النظامي بين الحين والآخر، وكذلك بسبب ما يقوم به الجيش النظامي من حملات اعتقال لأبنائهم وإغلاق للطرق والواصلات بين بلدة قدسيا ومركز المدينة، ما انعكس سلباً عليهم ودفع العديد من العائلات إلى النزوح مجدداً من منطقة قدسيا إلى مناطق داخل مدينة دمشق وريفها.

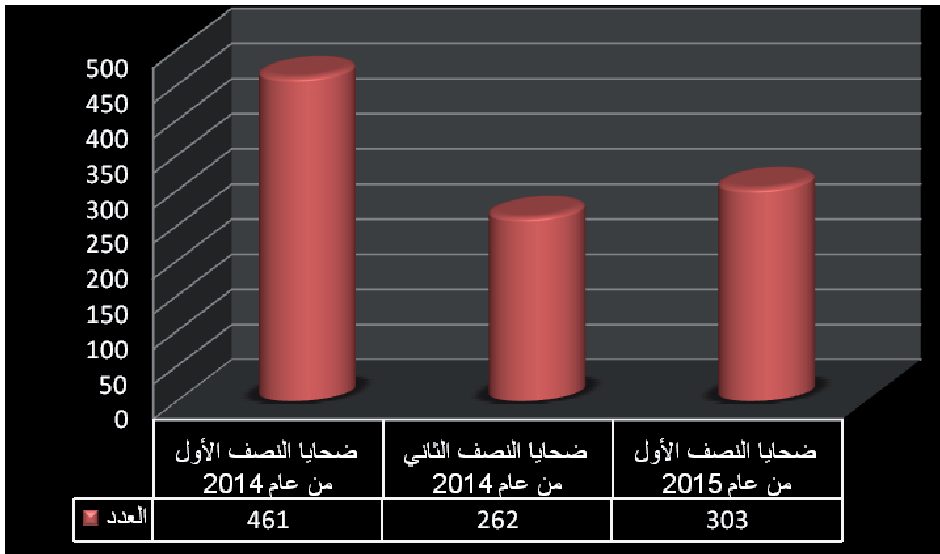
أما من الناحية المعيشية، فقد طالبت المئات من العائلات الفلسطينية النازحة من مخيم اليرموك إلى منطقة قدسيا، يوم ١٤ شباط / فبراير ٢٠١٥ الجهات الفلسطينية والسورية بإيجاد حل لمأساتهم، من خلال فك الحصار عن مخيم اليرموك وإدخال الأغذية والطعام والأدوية إليه، وعودتهم إلى منازلهم وممتلكاتهم. جاءت هذه المطالبة نتيجة الأوضاع والظروف المعيشية القاسية التي يعيشونها، والمتمثلة بغلاء الأسعار وانتشار البطالة بينهم، وكذلك بسبب عدم وجود دخل مادي لأغلب هذه العائلات التي اضطرت إلى استئجار بيوت بأسعار مرتفعة، ما سبب لهم أزمة اقتصادية ومادية فوق نكبتهم وفقدانهم لبيوتهم وممتلكاتهم في المخيمات الفلسطينية.

ثالثاً - الضحايا من اللاجئين الفلسطينيين السوريين

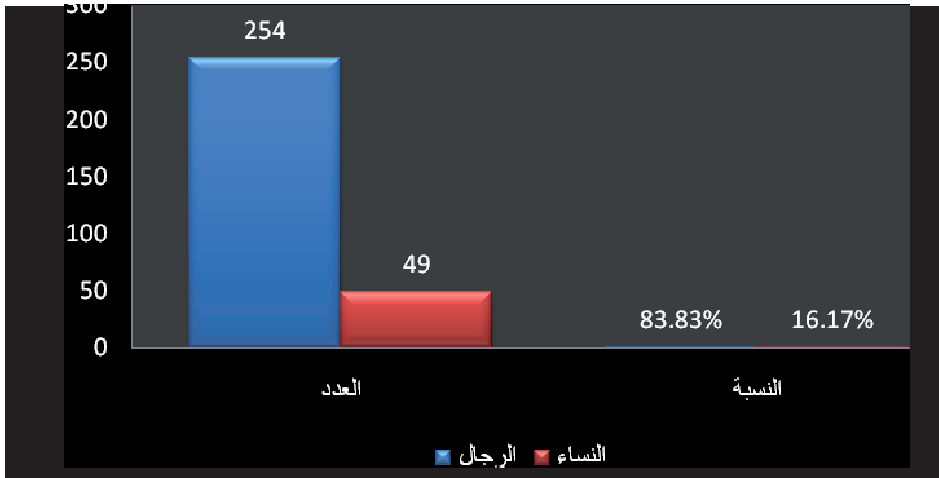
استمر نزف الدم الفلسطيني في سورية داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية وخارجها، وبلغ إجمالي الضحايا الفلسطينيين ٢٩١٠ لاجئين منذ اندلاع أعمال العنف في آذار/ مارس ٢٠١١ حتى نهاية حزيران/ يونيو ٢٠١٥.

وبمقارنة أعداد الضحايا الموثقين لدى مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ مع النصف الأول من عام ٢٠١٥، يلحظ المراقب انخفاضاً في الضحايا، حيث سجل قضاء ٤٦١ لاجئاً فلسطينياً في النصف الأول من عام ٢٠١٤، بينما قضى خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٥ (٣٠٣) لاجئين فلسطينيين بمعدل (٢٥٤) رجلاً و٤٩ امرأة. فيما ازداد العدد عن النصف الثاني من عام ٢٠١٤ بمقدار ٤١ ضحية، حيث كان قد بلغ عدد الضحايا ٢٦٢ ضحية.

جدول يقارن بين الضحايا الذين سقطوا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ مع النصف الأول والثاني من عام ٢٠١٤



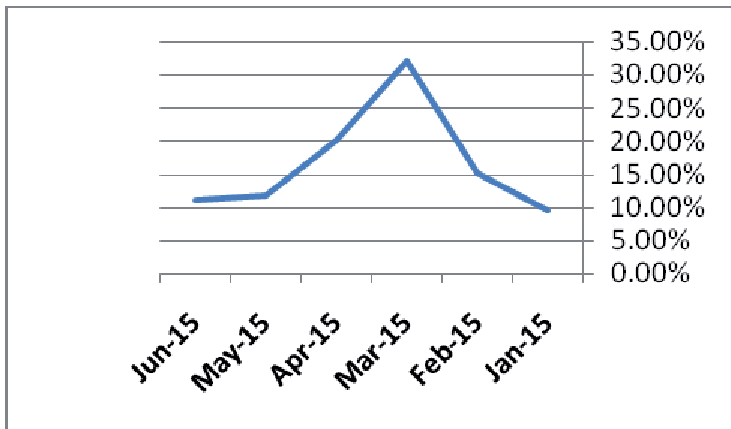
مخطط بياني يوضح توزع الضحايا حسب الجنس

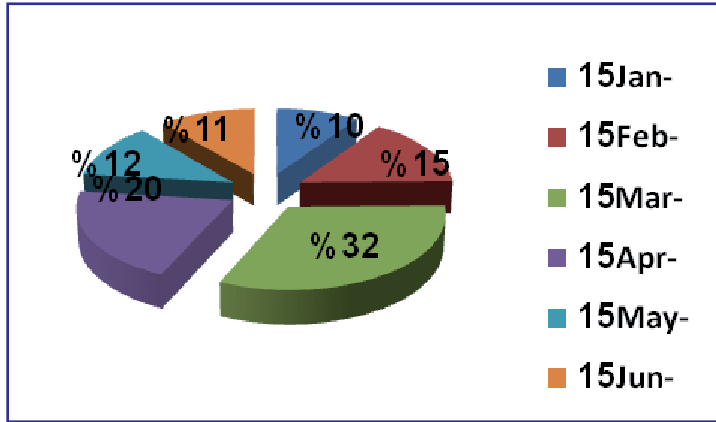


● التوزع الزمني للضحايا

تفاوتت أعداد الضحايا من بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية، فكان شهر آذار الأكثر دموية بين الشهور، حيث سقط فيه ٩٧ ضحية على امتداد الأراضي السورية، تلاه شهر نيسان/أبريل، الذي سجل فيه سقوط ٦١ ضحية، ٤٢ منها في مخيم اليرموك بعد دخول تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" إلى اليرموك وسيطرته عليه في الأول من نيسان/أبريل ٢٠١٥، وما تبع ذلك من قصف بالبراميل المتفجرة والصواريخ وقذائف الهاون والاشتباكات.

مخطط يوضح توزع الضحايا من اللاجئين الفلسطينيين في سورية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥



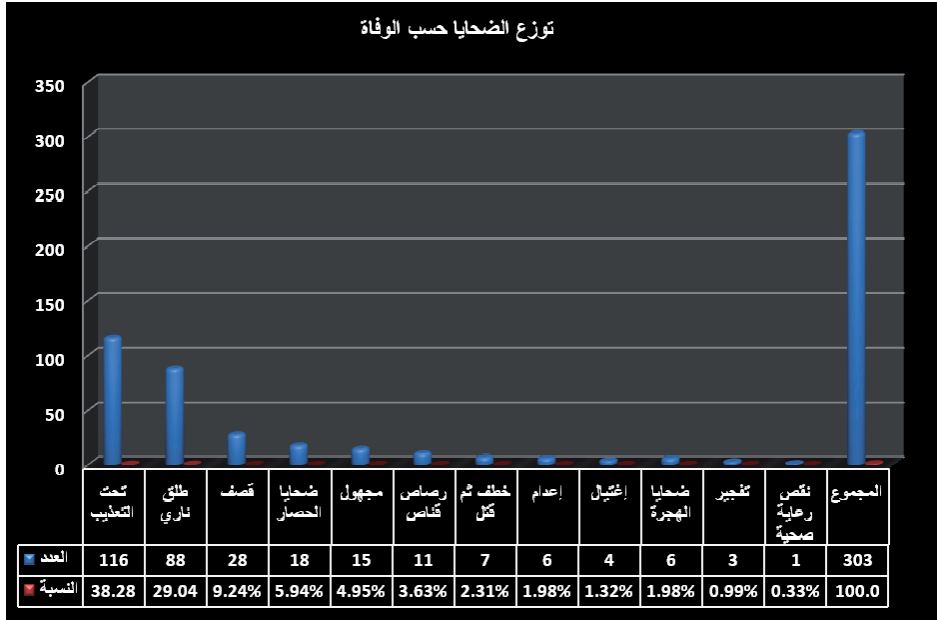


● توزّع الضحايا من حيث سبب الوفاة

اختلفت المسببات التي قضى فيها اللاجئون الفلسطينيون في سورية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، فشكّل الموت تحت التعذيب النسبة الأكبر بين الضحايا، حيث وصل عدد ضحايا التعذيب إلى ١١٦ ضحية، أي بنسبة ٣٨,٢٨٪ من إجمالي الضحايا، فيما شكلت نسبة الوفيات بسبب القنص والطلق الناري ٣٢,٦٧٪، أي بمعدل ٩٩ ضحية، يلي ذلك القصف والتفجيرات، حيث قضى نتيجة ذلك ٣١ لاجئاً، أي ما نسبته ١٠,٢٣٪.

كذلك قضى بسبب استمرار الحصار ونقص الرعاية الطبية في مخيم اليرموك ١٩ لاجئاً، أي ما نسبته ٦,٢٧٪، وكذلك قضى نتيجة الخطف والإعدام ١٣ لاجئاً، أي ما نسبته ٤,٢٩٪. وعلى طريق الهجرة إلى أوروبا، سجّل سقوط ٦ (١,٩٨٪) لاجئين فلسطينيين في أماكن مختلفة من العالم. وفي ظل استمرار الاغتيالات داخل مخيم اليرموك، سجّل سقوط ٤ ضحايا فلسطينيين اغتيالاً بنسبة ١,٣٢٪، قُيّد معظمها ضد مجهول من جهات غير معروفة. فيما سجّل سقوط ١٥ لاجئاً في ظروف غير معلومة.

مخطط بياني يوضح توزيع الضحايا حسب سبب الوفاة



● توزع الضحايا على المخيمات والمحافظات الرئيسية

وثقت مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية سقوط ١١٣ ضحية فلسطينية داخل المخيمات الفلسطينية الرئيسية في سورية خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٥، بينما سُجل سقوط العدد ذاته (١١٣) دون التمكن من معرفة العنوان بدقة، فيما قضى في محافظتي درعا والسويداء ٣٨ ضحية بمعدل ٢٦ و ١٢ على التوالي.

جدول يبين توزيع الضحايا على المخيمات والمحافظات الرئيسية
خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥

النسبة	العدد	مكان الوفاة
٪٣٧,٢٩	١١٣	مناطق غير معروفة
٪٣٢,٠١	٩١	دمشق - ومخيماتها
٪١١,٨٨	٣٦	ريف دمشق - ومخيماتها
٪٨,٥٨	٢٦	درعا
٪٣,٩٦	١٢	السويداء
٪٢,٩٧	٩	حلب
٪١,٣٢	٤	حمص
٪٠,٦٦	٢	إدلب
٪٠,٦٦	٢	حمّاه
٪٠,٣٣	١	اللاذقية
٪٠,٣٣	٧	خارج سورية
٪١٠٠,٠٠	٣٠٣	المجموع

وعلى صعيد المخيمات، قدّم مخيم اليرموك النسبة الأعلى من الضحايا، حيث سقط من أبنائه ٨٧ ضحية، أي ما نسبته ٧٦,١١٪، جاء بعده مباشرة مخيم خان الشيخ ودرعا، بما فيها بلدة المزيريب، اللذان شهدا توتراً غير مسبوق وقصفاً مكثفاً بالبراميل المتفجرة، حيث سقط ٩ ضحايا من خان الشيخ و٦ ضحايا من تجمع المزيريب.

جدول تفصيلي يبين توزيع الضحايا من اللاجئين الفلسطينيين على المخيمات الرئيسية
خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥

العدد	مكان الوفاة
٨٧	دمشق - مخيم اليرموك
٩	ريف دمشق - مخيم خان الشيخ
٦	درعا - المخيم
٤	حمص - المخيم
٣	درعا - المزيريب
١	حلب - مخيم حندرات
١	دمشق - السيدة زينب
١	ريف دمشق - مخيم جرمانا
١	اللاذقية - مخيم الرمل
١١٣	المجموع

● مجزرة الصور

شهدت الفترة الممتدة بين شهري آذار/ مارس وحزيران/ يونيو ٢٠١٥ نشر قرابة ٦٥٠٠ صورة مسربة لضحايا التعذيب في سجون النظام السوري، حيث شملت صوراً لمعتقلين قبل شهر آب/ أغسطس ٢٠١٣، وجرى التعرف إلى صور جثامين ٧٨ لاجئاً فلسطينياً من أصل ٤٠٤ ممن قضاوا تحت التعذيب، ولم يعرف عنهم أية معلومات.

وبيّنت الصور المسربة حجم التعذيب والإساءة التي تعرض لها المعتقلون، واستطاع فريق الرصد والتوثيق في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية التعرف إلى أصحابها من خلال التواصل مع عدد كبير من المصادر، بينها أهالي المعتقلين وأصدقائهم، وعدد من الجهات الحقوقية السورية التي تولت نشر تلك الصور على مواقعها.

ملاحظات فريق الرصد والتوثيق في مجموعة العمل على الصور التي جرى التعرف إليها:

- ١- آثار التعب والتجويع بدت واضحة على معظم صور الضحايا.
- ٢- تعرض المعتقلين للتعذيب الشديد، حيث سُمِلَت عيون بعضهم، كما حصل مع الضحية علاء الناجي، وأصيب آخرون بكسور في الجمجمة وتهشيم الأنف، ولوحت كدمات على كامل الأجزاء التي بدت في الصور، بالإضافة إلى تكسير في الفكين، كما حصل مع الضحية محمد ركاد.

- ٣- بعض الضحايا يظهرون بلباسهم المدني، وبحالة جيدة مقارنة بباقي الصور، ما يدلّ على تصفيتهم منذ الأيام الأولى من الاعتقال.
- ٤- بعض المعتقلين يظهر نموّ شعرهم بنحو كبير، ما يدلّ على فترة الاعتقال الطويلة التي تعرضوا لها قبل تصفيتهم.
- ٥- عدم وجود أسماء أو معلومات عنهم والاكتفاء بالتعبير عنهم بأرقام خاصة قد تكون تفاصيلها موجودة عند الفروع الأمنية التي كانوا معتقلين فيها.
- ٦- الضحايا كانوا معتقلين لدى الفروع الآتية: فروع المخابرات الجوية، فرع الدوريات، فرع المنطقة، فرع التحقيق العسكري، فرع سعسع، فرع فلسطين، فرع أمن الدولة، فرع الشرطة العسكرية، وفروع أخرى^(١).

جدول بأسماء ضحايا التعذيب من الفلسطينيين الذين جرى التعرف إلى جثامينهم من خلال الصور المسربة

الرقم	اسم الضحية	مكان الحادثة	تاريخ الحادثة	عنوان السكن
١	محمد فايز الظاهر	عرطوز	٢٠١٣/٢٦/٣	ريف دمشق - عرطوز
٢	إبراهيم عبد الحفيظ	دمر	٢٠١٣/٢٣/٥	دمشق - دمر
٣	خالد محمد بكر اوي	مخيم اليرموك	٢٠١٣/١١/٩	دمشق - مخيم اليرموك
٤	أحمد حسين ظاهر	مخيم خان الشيخ	٢٠١٣/١/١٠	ريف دمشق - مخيم خان الشيخ
٥	حسان حسان	مخيم اليرموك	٢٠١٣/١٧/١٢	دمشق - مخيم اليرموك
٦	باسل نبيل الخرما	مخيم اليرموك	٢٠١٤/٢٧/٤	دمشق - مخيم اليرموك
٧	صلاح رشدان	غير معروف	٢٠١٤/٢٢/٧	غير معروف
٨	علاء الناجي	دمر	٢٠١٤/٧/٨	دمشق - دمر
٩	غسان البشتاوي	مخيم اليرموك	٢٠١٥/١/٢	دمشق - مخيم اليرموك
١٠	محمد الخطيب	مخيم اليرموك	٢٠١٥/١١/٣	دمشق - مخيم اليرموك
١١	طارق موعد	مخيم اليرموك	٢٠١٥/١٢/٣	دمشق - مخيم اليرموك

(١) انظر في «مجزرة الصور»، تقرير توثيقي من إصدارات مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية على الشبكة العنكبوتية:

http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/photo_massacre_report.pdf

الرقم	اسم الضحية	مكان الحادثة	تاريخ الحادثة	عنوان السكن
١٢	محمد خالد فؤاد أبو عيد	مخيم اليرموك	٢٠١٥/١٢/٣	دمشق - مخيم اليرموك
١٣	محمود محمد موعد	مخيم اليرموك	٢٠١٥/١٢/٣	دمشق - مخيم اليرموك
١٤	إبراهيم محمد عامر	مخيم اليرموك	٢٠١٥/١٣/٣	دمشق - مخيم اليرموك
١٥	عبد اللطيف سعيد	مخيم اليرموك	٢٠١٥/١٣/٣	دمشق - مخيم اليرموك
١٦	سليمان العبدالله	التضامن	٢٠١٥/١٤/٣	دمشق - التضامن
١٧	نور سعيد	غير معروف	٢٠١٥/١٤/٣	غير معروف
١٨	إسلام عمار أبو راشد	غير معروف	٢٠١٥/١٤/٣	غير معروف
١٩	ياسر عصام الناجي	مخيم اليرموك	٢٠١٥/١٥/٣	دمشق - مخيم اليرموك
٢٠	أسامة حسين سليم	مخيم اليرموك	٢٠١٥/١٥/٣	دمشق - مخيم اليرموك
٢١	عمر محاحي	مخيم اليرموك	٢٠١٥/١٥/٣	دمشق - مخيم اليرموك
٢٢	عمر خالد نايف	مخيم خان الشيخ	٢٠١٥/١٥/٣	ريف دمشق - مخيم خان الشيخ
٢٣	محمد ركاد	دمر	٢٠١٥/١٥/٣	دمشق - دمر
٢٤	سامر يوسف حسن	دمر	٢٠١٥/١٥/٣	دمشق - دمر
٢٥	تيسير سخيني	دمر	٢٠١٥/١٥/٣	دمشق - دمر
٢٦	هدى جابر حمدان	قدسيا	٢٠١٥/١٥/٣	ريف دمشق - قدسيا
٢٧	بيسان عبد الغني	التضامن	٢٠١٥/١٥/٣	دمشق - التضامن
٢٨	نور الدين داود	غير معروف	٢٠١٥/١٦/٣	دمشق - مخيم اليرموك
٢٩	ابتسام عرفة	غير معروف	٢٠١٥/١٦/٣	حمص
٣٠	رنا المصري	غير معروف	٢٠١٥/١٦/٣	درعا - مخيم درعا
٣١	مازن قدورة	غير معروف	٢٠١٥/١٦/٣	غير معروف
٣٢	محمود عبد الرحيم محمود	غير معروف	٢٠١٥/١٦/٣	دمشق - الحجر الأسود
٣٣	نور الدين داود	غير معروف	٢٠١٥/١٦/٣	دمشق - مخيم اليرموك
٣٤	محمد فرج	غير معروف	٢٠١٥/١٦/٣	ريف دمشق - مخيم خان دنون
٣٥	سامر حسيب نجيب زهران	غير معروف	٢٠١٥/١٦/٣	غير معروف

الرقم	اسم الضحية	الحادثة	تاريخ الحادثة	عنوان السكن
٣٦	نسرین محمود جابر	مخيم اليرموك	٢٠١٥/١٦/٣	دمشق - مخيم اليرموك
٣٧	محمد فياض	غير معروف	٢٠١٥/١٨/٣	دمشق - مخيم اليرموك
٣٨	محمد عبد الله حمدان	غير معروف	٢٠١٥/١٩/٣	درعا - مخيم درعا
٣٩	محمد يوسف	غير معروف	٢٠١٥/١٩/٣	دمشق - مخيم اليرموك
٤٠	براءة العبدالله	غير معروف	٢٠١٥/٢٠/٣	ريف دمشق
٤١	آية العبدالله	غير معروف	٢٠١٥/٢٠/٣	ريف دمشق
٤٢	عبيدة خليل قاسم	غير معروف	٢٠١٥/٢٠/٣	ريف دمشق - دوما
٤٣	أحمد عبد الرحمن عبيوني	غير معروف	٢٠١٥/٢٠/٣	دمشق - دمر
٤٤	ياسر أبو ناصر	غير معروف	٢٠١٥/٢٠/٣	ريف دمشق - مخيم خان الشيخ
٤٥	عماد مصطفى الأبطح	غير معروف	٢٠١٥/٢١/٣	دمشق - مخيم اليرموك
٤٦	أحمد محمد عمورة	غير معروف	٢٠١٣/٥/١	دمشق - دمر
٤٧	نضال الحاج علي	غير معروف	٢٠١٥/٢٢/٣	دمشق - مخيم اليرموك
٤٨	محمود حسن زغموت	غير معروف	٢٠١٤/١٠/٧	دمشق - مخيم اليرموك
٤٩	عامر محمود	غير معروف	٢٠١٥/٢٤/٣	دمشق - دمر
٥٠	مروان عمايري	غير معروف	٢٠١٥/٢٥/٣	دمشق - مخيم اليرموك
٥١	عمر حمدان	غير معروف	٢٠١٥/٢٥/٣	غير معروف
٥٢	فادي الخطيب	غير معروف	٢٠١٥/٢٦/٣	دمشق - مخيم اليرموك
٥٣	محمد أبو طيوان	دمر	٢٠١٣/١٦/٦	دمشق - دمر
٥٤	محمود عبد الحفيظ صهيب محمود	دمر	٢٠١٤/٢٢/١	دمشق - دمر
٥٥	العبدالله	غير معروف	٢٠١٥/٢٣/٣	دمشق - مخيم اليرموك
٥٦	أحمد حسام عمايري	غير معروف	٢٠١٥/٢٦/٣	دمشق - مخيم اليرموك
٥٧	كفاح خالد شقير	غير معروف	٢٠١٥/٢٦/٣	دمشق - مخيم اليرموك
٥٨	محمد فرح	غير معروف	٢٠١٥/٢٦/٣	ريف دمشق - مخيم خان دنون
٥٩	سميرة أحمد السهلي	مخيم اليرموك	٢٠١٤/٨/١١	دمشق - مخيم اليرموك
٦٠	داليا عزام	غير معروف	٢٠١٥/٢٦/٣	دمشق - التضامن

الرقم	اسم الضحية	الحادثة	تاريخ الحادثة	عنوان السكن
٦١	يارا السلطان	غير معروف	٢٠١٥/٢٦/٣	دمشق - مخيم اليرموك
٦٢	دعاء منصور	غير معروف	٢٠١٥/٢٦/٣	دمشق - مخيم اليرموك
٦٣	تسنيم شهابي	غير معروف	٢٠١٥/٢٦/٣	دمشق - الحجر الأسود
٦٤	ميرفت أبو ماضي	غير معروف	٢٠١٥/٢٦/٣	دمشق - مخيم اليرموك
٦٥	لمى شحادة	غير معروف	٢٠١٥/٢٦/٣	دمشق - ركن الدين
٦٦	زينب عبد الله طه	غير معروف	٢٠١٥/٢٦/٣	دمشق - دمر
٦٧	هبة ديب	غير معروف	٢٠١٥/٢٦/٣	حماء
٦٨	لطيفة نور الدين	غير معروف	٢٠١٥/٢٦/٣	حماء
٦٩	نضال سعدية	مخيم اليرموك	٢٠١٣/١٤/٥	دمشق - مخيم اليرموك
٧٠	يامن سعدية	مخيم اليرموك	٢٠١٣/١٤/٥	دمشق - مخيم اليرموك
٧١	ياسر إبراهيم الجودة	مخيم اليرموك	٢٠١٣/٨/٩	دمشق - مخيم اليرموك
٧٢	حسن أبو طيوان	دمر	٢٠١٣/١٦/٦	دمشق - دمر
٧٣	نور غباري	غير معروف	٢٠١٥/٣١/٣	دمشق - مخيم اليرموك
٧٤	ليث أبو رجب	غير معروف	٢٠١٥/١٠/٤	حماء
٧٥	محمود دياب	غير معروف	٢٠١٥/١٦/٤	حماء - المخيم
٧٦	شادي فواز حسن	غير معروف	٢٠١٥/١٢/٥	دمشق
٧٧	بلال الشرقاوي	غير معروف	٢٠١٥/١٦/٥	ريف دمشق - الغوطة الشرقية
٧٨	غسان جبر	غير معروف	٢٠١٥/٧/٦	دمشق - دمر

رابعاً - المهجّرون خارج سورية

لم يطرأ أي تغيير يذكر على الأوضاع القانونية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين المهجرين من سورية. ففي الأردن استمر منع دخول اللاجئين الفلسطينيين من سورية إليها تحت أي ظرف^(١)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مصر وتركيا التي استمر الدخول إليها بطرق غير شرعية. وعلى صعيد لبنان، استمر المنع المفروض على اللاجئين الفلسطينيين من سورية، إلا أنه سجل دخول بعض الحالات من طريق الفصائل الفلسطينية والسفارة، وبنحو محدود جداً.

● اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان حسب إحصاءات الأونروا نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ نحو ٤٤,٥ ألف لاجئ، بما يعادل ١٢٧٢٠ عائلة تتوزع على المناطق الخمس في المدن اللبنانية داخل المخيمات وخارجها.

قياس الأسرة الفلسطينية القادمة من سورية من مجموع العائلات:

عدد أفراد الأسرة	النسبة المئوية	العدد / عائلة
من ١-٣ أفراد	٥٠,٣٣٪	٦٤٠٠ عائلة
من ٤-٦ أفراد	٤٣,٥٨٪	٥٥٤٣ عائلة
+ ٧ أفراد	٦,٠٩٪	٧٧٥ عائلة

أعمار اللاجئين الفلسطينيين من سورية

٠ - ٥ سنوات = ١٣,٨٨٪ أي ما يعادل ٦١٧٥ طفلاً.

إن هذه الشريحة العمرية من عمر الطفولة المبكرة تحتاج إلى دعم ورعاية خاصة، وخصوصاً الأطفال الذين يعتمدون على التغذية الاصطناعية، فهم بحاجة إلى حليب أطفال وحفاضات وتغذية.

(١) «فلسطينيو سورية: لا يزال الجرح ينزف» من إصدار مركز العودة الفلسطيني ومجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية - اللاجئين الفلسطينيين إلى الأردن، ص ٧٤ وما بعدها.

<http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/٢٠١٤situationreport٢woundstillbleeding.pdf>

٦- ١٧ سنة = ٢٥,٨٨٪، أي ما يعادل ١١٥١٦ طفلاً.

هذه الشريحة تُعدّ في سنّ التعليم الأساسي - الحلقة الأولى والثانية، وهي بحاجة إلى نفقات خاصة تتعلق بالتعليم والنقل والدعم بكافة أشكاله.

أما أعمار +١٨ سنة، فقد بلغت نسبتها ٦٠,٢٣٪، أي ما يعادل ٢٦٧٧١ شخصاً. هذه الشريحة جاهزة لدخول سوق العمل، لكنها غير قادرة على ذلك بسبب ارتفاع نسبة البطالة والأوضاع القانونية التي تحيط باللاجئين من كل جانب.

العائلات الفلسطينية حسب المعيل

٢٦,٤٠٪ من العائلات تقوم على إعالتها امرأة، أي ما يعادل ٣٣٦٠ عائلة.

هذه العائلات تكون الزوجة فيها المسؤولة عن رعاية أسرته وتدبيره، بحكم وفاة الزوج أو فقدانه أو الانفصال الأسري، في حين أن هناك ٧٣,٦٪ من العائلات يقوم على إعالتها رجل.

توزع العائلات الفلسطينية السورية على المناطق اللبنانية

المنطقة	النسبة المئوية	العدد / عائلة
بيروت	١٨,٩٦٪	٢٤١٥ عائلة
البقاع	١٦,٢٠٪	٢٠٦٠ عائلة
صيدا	٣٢,٠٧٪	٤٠٧٩ عائلة
طرابلس	١٥,٥٣٪	١٩٧٥ عائلة
صور	١٧,٢٣٪	٢١٩١ عائلة

توزع العائلات الفلسطينية السورية داخل المخيمات وخارجها

التوزع	النسبة المئوية	العدد / عائلة
داخل المخيمات	٥٠,١٧٪	٦٣٨١ عائلة
خارج المخيمات	٤٩,٨٣٪	٦٣٣٨ عائلة

في جولة ميدانية داخل المخيمات وخارجها، تبين أن المعدل الوسطي لأجرة المنازل داخل المخيمات هو ٢٠٠ \$، أما خارج المخيمات فهو ٤٠٠ \$.

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان حسب جهة القدوم

قالت (الأونروا): إن ٩١,٤٦٪ من اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان لجؤوا من مناطق دمشق ومخيماتها، ويشكل اللاجئون من مخيم اليرموك ٤٩,٤٨٪ منهم، أي هناك نحو ٥٨٠٠ عائلة لا تستطيع العودة خلال المدى المنظور في ظل سيطرة داعش على مخيم اليرموك.

بينما شكل اللاجئون من بقية المناطق السورية (الوسط - الشمال - الجنوب) ٨,٥٤٪.

● اللاجئون الفلسطينيون شتاء قارس واستجابة تكاد أن تكون معدومة

تعرض لبنان في شتاء ٢٠١٥ للعديد من العواصف الثلجية التي تأثرت بها المنطقة عموماً، والتي اشتهرت بعضها بأسماء مختلفة حسب المناطق التي ضربتها، فكانت «زينة» في لبنان، و«هدى» في فلسطين والأردن، وغيرهما من الأسماء.

لقد ذاق اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان مرارة هذه الكارثة الإضافية التي أضيفت إلى سجل نكباتهم المتلاحقة منذ لجؤهم إليه، نظراً إلى ضعف الاستعدادات لاستقبال هذا النوع من العواصف وصعوبة التحرك وتعذر الوصول إلى المناطق التي غطتها الثلوج وفقدان المواد الأساسية اللازمة من وقود ومواد غذائية وحليب الأطفال، وتجمد المياه في الخزانات.

وتُعدّ منطقة البقاع من أشدّ مناطق لبنان برودة، بحكم موقعها الجغرافي الممتد بين سلسلتي جبال لبنان الشرقية والغربية، وتسكن فيها ١٦,٢٠٪ من العائلات الفلسطينية السورية اللاجئة من سورية، أي ما يعادل ٢٠٦٠ عائلة تشكّل نحو ٧٤٢٠ لاجئاً، يقيم نحو (١,٦٪) منهم في مخيم الجليل في مدينة بعلبك التي ترتفع عن سطح البحر نحو ٨٠٠ م، بينما يتوزع الباقون على مدن البقاع وبلداته البالغ تعدادها قرابة ٢٣٥ مدينة وقرية.

وعانى اللاجئون الفلسطينيون في منطقة البقاع في الأوضاع الطبيعية من شحّ المساعدات الواردة إليهم من قبل المؤسسات المعنية في العمل الإغاثي، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها وجودهم متفرقين على تلك المساحة الواسعة والممتدة، بالإضافة إلى تصنيفهم كلاجئين فلسطينيين غير معنية بهم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، باعتبارهم تحت ولاية الأونروا، في حين لا وجود لخدمات الأونروا المختلفة، سواء الطبية أو التعليمية، إلا داخل المخيمات أو المدن الرئيسية.

لقد نجمت عن العاصفة أضرار مباشرة أصابت معظم تجمعات اللاجئين ومخيماتهم في لبنان، تمثلت في تطاير الخيم والأسقف المعدنية لبعض البيوت ودخول المياه إلى منازل اللاجئين وحصول بعض الوفيات بين الأطفال وكبار السنّ، التي سببها الانخفاض الكبير في درجات الحرارة وشدة سرعة الرياح وعدم وجود المحروقات أو القدرة على شرائها بعد توقف معظم المؤسسات الإغاثية عن تقديم المساعدات للاجئين.

أما عن الأضرار غير المباشرة، فكانت في أغلبها تتعلق بالأطفال الذين تعرضوا للبرد الشديد، وما ترافق معه من أزمات صحية احتاجت لفترات علاج طويلة كالربو والأنفلونزا والالتهابات الرئوية. ففي ١٩ كانون الثاني/ يناير، أنقذ الصليب الأحمر اللبناني طفلين فلسطينيين سوريين (طفل وطفلة) لم يتجاوزا سنتين ونصف سنة من العمر، من مهجري مخيم اليرموك في لبنان، بعد أن وُجدا وحيدين في البرد بجانب غرفة صغيرة في بلدة «كوكبا» في قضاء راشيا بجنوب لبنان، إثر تعرض والدتهما لعارض صحي نقلت على إثره إلى المستشفى، حيث وجدهما فتى في حالة مزرية ويرتجفان من البرد، فجرى إيوأؤهما في أحد المنازل، قبل أن يُنقلا إلى المستشفى، بعد أن حضرت قوى الأمن الداخلي التي واكبت وضعهما ونقلتهما إلى مشفى راشيا الحكومي.

الاستجابة لأزمة العاصفة

تفاوت حجم الحراك والتعاطي مع ما تعرض له اللاجئون من قساوة الشتاء. فعلى صعيد الأونروا، استتنت عدداً كبيراً من العائلات من المساعدات الشتوية، واقتصرت مساعداتها الشتوية على المناطق الأكثر برودة كمنطقة البقاع.

وعبرت حركة حماس على لسان مسؤول مكتب شؤون اللاجئين ياسر علي، يوم ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ عن أن «الحركة شرعت بتقديم مساعدات عاجلة للاجئين في بعض التجمعات والمآوي العامة لمساعدتهم على مواجهة هذه الظروف».

وعلى صعيد العمل الأهلي الفلسطيني السوري في لبنان، قامت اللجنة النسائية في لجنة فلسطيني سورية في لبنان بزيارة ميدانية شملت بعض المخيمات والتجمعات التي يقطنها فلسطينيو سورية في منطقة البقاع اللبناني، بهدف تفقد أحوالهم وأوضاعهم الإنسانية والمعيشية وتقديم يد العون والمساعدة لهم، حيث وزعت مادة المازوت والمدافئ والحرامات الشتوية والأحذية وغطاء الأطفال على عدد من العائلات المتضررة من العاصفة الثلجية، كذلك قامت إحدى الطبيبات المتطوعات في اللجنة بمعاينة عدد من المرضى في تلك التجمعات والمخيمات.

ردود أفعال غاضبة

في ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، اعتصم العشرات من أبناء اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان أمام مركز الأونروا في مخيم البداوي، تنديداً بتأخر الأونروا في توزيع المساعدات الشتوية على اللاجئين الذين تتفاقم معاناتهم بسبب المنخفض الجوي الذي تأثرت به المنطقة، مطالبين «الأونروا» بتحمل مسؤولياتها تجاههم لكونها الجهة الدولية الوحيدة المسؤولة عنهم في لبنان وسورية.

كذلك عبر المعتصمون عن غضبهم من تقصير الفصائل والسفارة الفلسطينية تجاه فلسطينيي سورية في لبنان، متهمين إياها بعدم التفاعل مع معاناة اللاجئين والتقصير في تقديم الدعم القانوني اللازم وعدم التحرك إلا بعد وقوع المشكلة، على حسب تعبيرهم.

● الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان

لا تزال الحكومة اللبنانية ترفض السماح للفلسطينيين بدخول البلاد إلا في حدود ضيقة جداً، معتبرة اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان سائحين أو نازحين، ما يعفيها من مسؤوليتها تجاههم ويسقط الحقوق الواجبة لهم في القوانين الدولية، كذلك لم تضع الحكومة اللبنانية آلية ومعايير قانونية واضحة للتعامل مع فلسطينيي سورية.

وفي هذا السياق بحثت الفصائل الفلسطينية في لبنان مع رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني د. حسن منيمنة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين اللاجئين من سورية يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، وقد قدمت حركة «حماس» مذكرة للوزير منيمنة، شددت على ضرورة تحمل «الأونروا» مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين من سورية، وخصوصاً في المساعدات الدورية للإيواء والطعام والملابس والتعليم والصحة، أسوة بتعامل المفوضية العليا للاجئين مع السوريين، وأن لا توقف هذه الخدمات لحين انتهاء الأزمة في سورية.

كذلك طالبت بضرورة تحمل القسم القانوني في الأونروا مسؤولياته تجاه متابعة القضايا المدنية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين من سورية من حيث إقاماتهم، والتحاقهم بالجامعات، أو تقديم الامتحانات الرسمية في لبنان، خصوصاً أن البعض فقد جزءاً من مستنداته بسبب الأعمال الحربية في سورية.

انتهاكات لحقوق اللاجئين

في غضون هذه المطالبات والمناشدات، رُصد العديد من الانتهاكات بحق اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، سواء على الحدود أثناء محاولتهم الدخول هرباً من

أعمال العنف المستمرة في سورية، أو من هم في صدد استكمال بعض الإجراءات الخاصة بلمّ شمل المهاجرين في أوروبا عبر السفارات الموجودة في لبنان.

ومن الأمثلة التي ضجّ بها الشارع الفلسطيني في لبنان، قصة اللاجئين الفلسطينيين السورية رحاب الخطيب (خمسة سنوات) يوم ١١ آذار/ مارس ٢٠١٥، التي تمكنت من دخول الأراضي اللبنانية للحاق بعائلتها اللاجئة هناك بعد انفصال دام نحو ١٠ أشهر، وذلك بعد تدخل شخصي من قبل المدير العام للأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم، فقد منعت الطفلة من الدخول إلى لبنان بسبب قرار السلطات اللبنانية إغلاق الحدود أمام اللاجئين الفلسطينيين من سورية، بعدما اضطرت الطفلة رحاب إلى مغادرة لبنان في وقت سابق للذهاب إلى سورية للعلاج بسبب ارتفاع تكلفة العلاج في لبنان، وقصور برامج «الأونروا» في علاج الفلسطينيين السوريين في لبنان.

في هذا السياق، ورد في تصريح لمؤسسة «شاهد» لحقوق الإنسان في لبنان «أن حالة الطفلة رحاب الخطيب نموذج صارخ عن مدى معاناة اللاجئين الفلسطينيين من سورية، حيث تقطعت بهم السبل وتمزقت أو اصر العائلات وتشتّتت بين لبنان وسورية ودول أخرى».

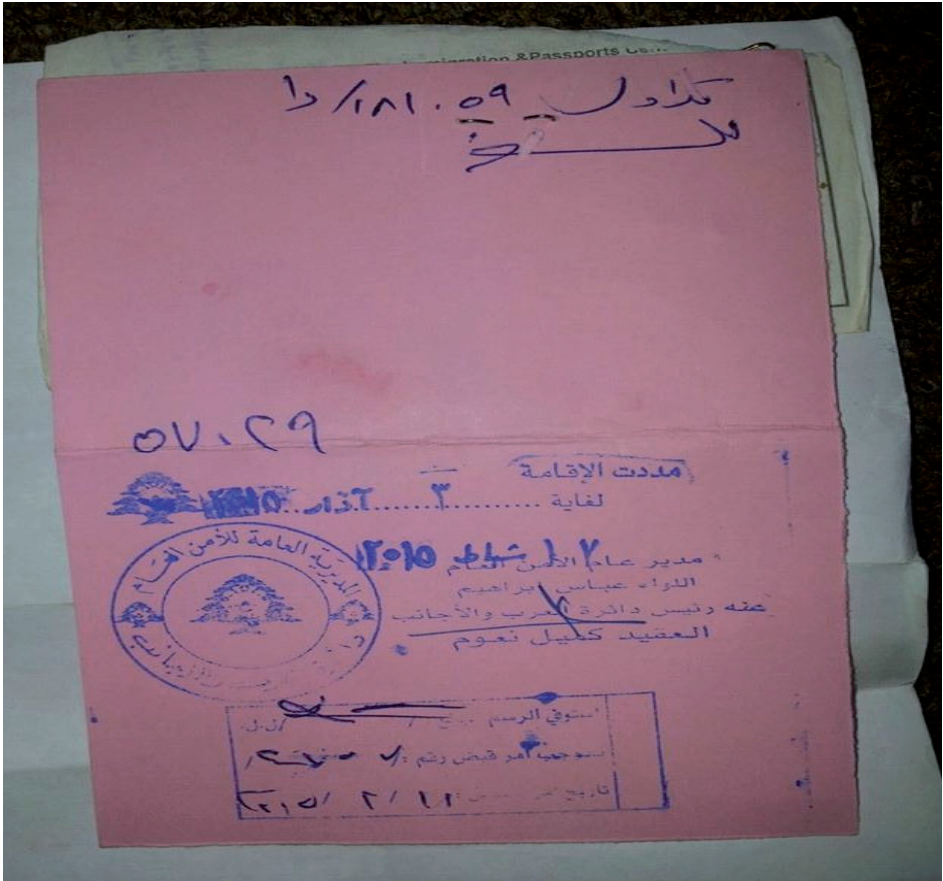
كذلك أصدرت شركة الطيران السورية الخاصة «أجنحة الشام للطيران» توصية عممتها على مكاتب السياحة والسفر في سورية، باستيفاء الشروط المطلوبة لسفر السوريين والفلسطينيين والعراقيين إلى الأراضي اللبنانية. وبالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين، أكد التعميم «منع دخول حملة الوثائق الفلسطينية السورية إلى الأراضي اللبنانية، وفي حال وجود تذكرة مكتملة لمحطة أخرى خارج لبنان، يبقى حصرًا في قاعة الانتظار في المطار». وأفاد أحد اللاجئين (فضّل عدم ذكر اسمه) بأن السلطات اللبنانية منعت من دخول أراضيها، رغم وجود زوجته وأبنائه فيها، حيث أفاد بأنه عند وجوده في السعودية، رفضت شركة الطيران قطع تذكرة السفر له، وذلك بحجة «أن الفلسطيني السوري ممنوع من دخول لبنان».

كذلك أوقف الأمن العام اللبناني العديد من اللاجئين، على فترات مختلفة، بسبب انتهاء إقامتهم، في الوقت الذي يرفض فيه تجديد الإقامات أو وضع ختم «للسفر» على أوراق من ذهب لتجديد الإقامة، رغم دفع الرسوم المترتبة عليه (٢٠٠ \$)، ما جعل الكثيرين يحجمون عن التجديد، خوفاً من الترحيل والمعاملة السيئة التي يسلكها بعض عناصر الأمن العام حيالهم. فقد وصف أحد اللاجئين معاناته أثناء محاولته تجديد الإقامة، قائلاً: «ذهبت للتجديد الساعة ٥،٣٠ فجراً، وأخذت دوراً بسبب الازدحام وانتظرت حتى الساعة الثامنة

صباحاً موعد بدء دوام عناصر الأمن هناك، مرّ الوقت دون أن يسمح لأحد منا بالدخول من أجل التجديد، وعندما أصبحت الساعة ٩، قال لنا عنصر الأمن: مارح فوّت حدا مارح تلحقوا بعد ساعة بيخلص الدوام»، علماً بأن الدوام ينتهي يوم الجمعة في الساعة ١١ صباحاً، وأردف قائلاً: «لقد تعرضنا خلال انتظارنا للكثير من الإهانات والمعاملة السيئة التي طاولت الصغار والنساء وكبار السن».

وضمن حملة التوقيفات التي قام بها الجيش اللبناني بحق اللاجئين خلال شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٥، اعتقاله لعدد من اللاجئين الفلسطينيين السوريين، في مدينة طرابلس ومدينة صيدا، بحجة انتهاء إقاماتهم، عرف منهم (ح ع، م ع، ل ر، ع ر، أ ش)، الأمر الذي دفع اللاجئين الفلسطينيين السوريين إلى الاعتصام أمام مقر القوة الأمنية في مخيم عين الحلوة بمدينة صيدا يومي ٢٢/٢٣/ حزيران ٢٠١٥.

صورة عن وثيقة كتب عليها للسفر عند محاولة تجديد الإقامة



● الواقع التعليمي

لا تزال معاناة اللاجئين الفلسطينيين من سورية مستمرة في كافة المجالات بسبب استمرار حالة اللجوء وعدم الاستقرار التي تطفئ على الأوضاع العامة للاجئين.

ويُعَدّ الجانب التعليمي من أهم الجوانب التي يحرص اللاجئ على التمسك بها والحفاظ عليها، ولو على حساب الجوانب الأخرى من حياته، إدراكاً منه لأهمية التعليم في نهضته وتحسين شروط حياته.

ويتلقى معظم الطلاب في الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي من أبناء اللاجئين الفلسطينيين من سورية تعليمهم في مدارس الأونروا الموجودة داخل المخيمات الفلسطينية وخارجها، إلا أن ثمة معوقات قائمة لا تزال تمنع الطلاب من الالتحاق بالمدارس والثانويات والجامعات بنحو كامل، كالعامل الاقتصادي المتردي للاجئين واختلاف المناهج والتعقيدات الإدارية^(١).

لقد تمكن بعض الطلاب من دراسة المقرر السوري في لبنان والتقدم في ما بعد إلى الامتحانات في سورية من خلال معهد مجمع الكنائس التعليمي المجاني ذي الفروع المتعددة في لبنان. إلا أن القرارات الأخيرة المانعة لدخول اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، جعلت العديد من الطلاب يترددون في الذهاب إلى سورية، خوفاً من عدم التمكن من العودة ثانية، بالإضافة إلى القرارات التي صدرت عن وزارة التربية في سورية التي حذّت من أعداد الطلاب المتقدمين لامتحانات الثانوية العامة، عندما اشترطت عليهم حصولهم على تسلسل دراسي أو خضوعهم لامتحان معياري بعشرة مواد دراسية من صفوف المرحلة الثانوية المختلفة. ورغم ذلك، استطاع في الفترة الواقعة بين ٢٢ - ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ٥١ من أصل ٦٣ طالباً من الطلاب المسجلين في معهد الكنائس الذهاب إلى سورية والعودة منها لتقديم امتحان قبول التقدم لامتحانات الثانوية العامة في سورية، تقدم منهم في ما بعد ٤٥ طالباً لامتحانات النهائية في شهر حزيران/يونيو ٢٠١٥.

وبالنسبة إلى طلاب الصف التاسع المنتسبين أيضاً إلى معهد الكنائس والراغبين في التقدم للامتحان وفق المنهاج السوري والبالغ عددهم ١٣٣ طالباً، تمكن ٦٩ طالباً من النزول إلى سورية والعودة إلى لبنان بعد التنسيق الذي حصل ما بين السفارة الفلسطينية وإدارة معهد الكنائس والأمن العام اللبناني.

(١) التقرير نصف السنوي الثاني لعام ٢٠١٤ «فلسطينيو سورية: لا يزال الجرح ينزف»، إصدار مركز العودة

الفلسطيني ومجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية - ص ٦٤.

<http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/2014situationreport2woundstillbleeding.pdf>

يشار في هذا السياق إلى أنَّ الأمن العام اللبناني اشترط على الطلاب الذين أتموا الخامسة عشرة تسوية أوضاعهم القانونية ودفع مبلغ ٢٠٠ \$ بدل إقامة، ما أسهم في عزوف بعض الطلاب عن تقديم الامتحانات لعدم امتلاكهم المبلغ، علماً بأن حركة حماس في لبنان ساعدت الطلاب المكلفين البالغ عددهم (٤٨) بمبلغ ١٠٠ \$.

أما على صعيد طلاب الصف التاسع «البريفيه» والثانوية العامة داخل لبنان، فقد واجه الطالب الفلسطيني الاشتراط الصادر عن وزارة التربية والتعليم اللبنانية بتاريخ ٢٢ آذار/ مارس ٢٠١٥ بأنَّ «على الطلاب الفلسطينيين المتقدمين لفحص شهادة التاسع (البريفيه) والمسجلين لدى مدارس وكالة الغوث للاجئين بلبنان بشكل نظامي تصديق ومعادلة جلاءات (شهادات) السنوات السابقة أصولاً من سورية»، وطالب القرار بوجود إقامات نظامية سارية المفعول للطلاب، حتى يتمكنوا من التقدم للامتحان.

لقي هذا القرار غضباً في أوساط اللاجئين، ففي ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٥، أطلق أهالي الطلاب مناشدات طالبوا فيها وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية بالسماح لأبنائهم بالترشح للامتحانات الرسمية في لبنان، وفي ٢٧ آذار/ مارس دعت حركة حماس في بيان لها الحكومة اللبنانية «إلى تصحيح أوضاع الطلاب الفلسطينيين السوريين في لبنان، وذلك بعد أن منعتهم من الترشح للامتحانات الرسمية، وعدم التعاطي مع اللاجئين الفلسطينيين من سورية كملف أممي، بل هم حالة إنسانية معترف بها دولياً». وعبر البيان الصادر عن مكتب شؤون اللاجئين في حركة «حماس» في لبنان «عن استغرابه لعدم السماح للطلاب بالترشح»، فيما شدد المكتب على «ضرورة معالجة جذور المشكلة التي بدأت من عدم اعتبارهم لاجئين في الدوائر اللبنانية، وبالتالي يتم التعامل معهم بطريقة ملتبسة»، وأضاف: «وإذا تعذر ذلك، فليس أقل من توفير إقامات شرعية للاجئين، وخصوصاً أنهم اضطرتهم الظروف القاهرة للجوء إلى لبنان».

إلى ذلك، طالب مكتب شؤون اللاجئين في حركة «حماس» في لبنان وزير التربية اللبنانية باستدراك الموقف وتصحيح المشكلة عبر إصدار استثناء للطلاب المشمولين بهذا الإجراء. وللغرض ذاته، التقى وفد من مؤسسة "شاهد" الحقوقية برئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني حسن منيمنة، يوم ٧ أيار/ مايو ٢٠١٥، حيث ناقش الوفد مع منيمنة معاناة اللاجئين الفلسطينيين من سورية في قضية تجديد إقاماتهم من قبل الأمن العام اللبناني، وصعوبة حصولهم على تصاريح للدخول إلى المخيمات الفلسطينية من قبل مخابرات

الجيش، فضلاً عن حرمان الطلاب الترشح لامتحانات الرسمية هذا العام. وبالفعل، نتج من الضغط الذي مارسه المؤسسات والفصائل الفلسطينية واللجان الأهلية قرار إيجابي أعفى اللاجئ من هذا الشرط.

وحيال القرارات الصادرة عن «الأونروا» بشأن تقليص خدماتها بحق اللاجئين الفلسطينيين من سورية خصوصاً واللاجئين الفلسطينيين عموماً، والتي تمسّ الوضع التعليمي للاجئين، أطلقت مجموعة من الناشطين الفلسطينيين في لبنان يوم ٢٨ أيار/ مايو ٢٠١٥ حملة «سوا ضد قرارات الأونروا» احتجاجاً على قرار «الأونروا» وقف المساعدات وإلغاء عدد من المدارس، وزيادة عدد الطلاب في الصفوف الدراسية، وإلغاء التعيينات في التعليم والصحة والإغاثة وباقي المدارس، والتهديد بطرد ٣٥٠ معلماً ومعلمة في مدارس لبنان.

في المقابل، أعلنت «الجمعية اللبنانية لدعم البحث العلمي» يوم ٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ تقديم ٥٠٠ منحة جامعية للدراسة في جامعات لبنان، للعام الدراسي ٢٠١٥ - ٢٠١٦، ووضعت الجمعية عدة شروط لقبول الطلاب المتقدمين للمنحة، هي أن يكون الطالب سورياً أو فلسطينياً سورياً مهجراً إلى لبنان، وأن يكون الطالب حائزاً بكالوريا معادلة من وزارة التعليم العالي في لبنان.

● هجرة فلسطيني سورية من لبنان

لم يجد اللاجئون الفلسطينيون في سورية بيئة آمنة على حياتهم وأموالهم وأعراضهم بعد ما يقارب أربع سنوات من الأعمال القتالية المستعرة فيها، خصوصاً بعد خروج معظمهم من منازلهم لأكثر من مرة داخل سورية ولجوء عشرات الآلاف إلى الدول المجاورة، وشكل لبنان بوابة عريضة لدخول العدد الأكبر من فلسطيني سورية، حيث سمح في البداية بدخول اللاجئين الفلسطينيين إليه قبل اتخاذ إجراءات منع دخول شبه تام بحقهم.

«مبررات» هجرة اللاجئين

انتشرت ظاهرة المطالبة بالهجرة الجماعية بين اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان. فقد استطاع ناشطون من فلسطيني سورية في لبنان نهاية عام ٢٠١٤ جمع تواقع نحو ٧٠٠٠ عائلة فلسطينية لاجئة إلى لبنان تطالب المفوضة العليا لشؤون اللاجئين unhr بنقل الملف إليها بدلاً من الأونروا (unrwa) لتطبيق برنامج توطين اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا أسوة باللاجئين السوريين.

- وفي بحث الأسباب الداعية إلى هذه المطالب من خلال استقراء آراء الشارع الفلسطيني السوري في لبنان، تركزت المبررات على النحو الآتي:
- دعم السماح بمنح إقامات في لبنان، ولو مؤقتاً، ما يجعلنا تحت بند الملاحقة القانونية والترحيل القسري من لبنان.
 - اعتبار اللاجئ الفلسطيني السوري سائحاً في لبنان وعدم قبول تسجيله كلاجئ.
 - عدم تسجيل التلميذ الفلسطيني اللاجئ في المدارس الرسمية في لبنان بسبب مخالفة موضوع الإقامة.
 - عدم تسجيل المواليد الجديدة، وربط ذلك بحصول اللاجئ على إقامة في لبنان.
 - عدم السماح بالعمل للفلسطينيين القادمين من سورية بصفة شرعية.
 - تشتت العائلات الفلسطينية بين سورية ولبنان بسبب إغلاق الحكومة اللبنانية للمعابر الرسمية ومنع الفلسطيني السوري من الدخول إلى لبنان.
 - عجز وكالة الغوث لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) عن تقديم كافة الخدمات الإنسانية والحماية القانونية للاجئين.
 - استمرار الأزمة السورية وعدم القدرة على العودة إلى المخيمات في سورية.
 - الشعور بالضياع وعدم الاحتضان الذي وصل إلى جوع وتشرد وحرمان الآلاف من اللاجئين.
 - النظر إلى حالات فلسطينية ناجحة (فلسطينيو أوروبا) هاجرت وتمكنت من تأمين مستقبل أبنائها والحصول على الجنسية الأوروبية وجواز السفر الذي يمكنها من الدخول إلى كل دول العالم من دون تأشيرة، على عكس الوثيقة الفلسطينية التي لا يتمكن حاملها من التنقل فيها أو حتى العودة أحياناً إلى الدولة التي أصدرتها كما هو الحال بالوثيقة المصرية.
 - أخذ العبرة والدروس من الماضي الذي أثبت عدم فائدة البقاء في الدول العربية، لأنه لا كرامة للاجئ فيها مهما طال زمن بقائه فيها.
 - تجاهل الراعي الرسمي (منظمة التحرير الفلسطينية) لقضية اللاجئين الفلسطينيين في الشتات من حيث المتابعة القانونية والإغاثية.
 - غياب الحاضنة الشعبية للاجئين على الصعيد اللبناني، وعنصرية القوانين المطبقة في لبنان تجاههم.

• الاعتبار من معاناة الفلسطينيين اللبناني، وسعيهم الحثيث للهجرة نتيجة الظروف التي يعيشون فيها أصلاً.

وربّ سائل يسأل من أين يأتي اللاجئون بالأموال اللازمة للهجرة، في ظل العوز والحاجة الشديدين للذين آلت إليهما أمورهم، فالكلفة تراوح بين (٥٠٠٠ - ١٤٠٠٠ \$) للشخص الواحد، حسب الطرق المتبعة للوصول إلى أوروبا، إما من طريق البحر أو البر أو الجو. لكن بالنظر إلى الشريحة الفلسطينية التي هاجرت، فإن الطابع العام للمهاجرين هم من أصحاب رؤوس الأموال والطبقة الميسورة وأصحاب الكفاءات العلمية، كالأطباء والمهندسين والفنيين والمعلمين، فغالبية هذه الطبقة استطاعت تأمين تكاليف السفر من مدخراتها، وكانت هجرتها مبكرة نسبياً. أما بقية الشرائح، فاعتمدت على الوسائل التالية في تأمين التكاليف اللازمة لذلك:

- بيع المصاغ الذهبي للنساء بالدرجة الأولى.
- بيع البيوت كما فعلت أكثر من ٦٠ عائلة فلسطينية في مخيم العائدين بحمص.
- بيع الأملاك المنقولة وغير المنقولة كالسيارات والعقارات بأسعار بخسة. فقد ثبت قيام بعض المكاتب العقارية في مدينة دمشق بشراء المنازل داخل مخيم اليرموك من أصحابها النازحين عنها رغم وقوعها تحت الحصار.
- الاستدانة من الأقارب أو المعارف، ولا سيما من هم خارج سورية.
- بيع بطاقات الصراف الآلي الخاصة بمساعدة الأونروا بنصف ثمنها، مقابل الحصول على مبلغ نقدي مستعجل.
- تأمين تكاليف سفر فرد واحد من أفراد الأسرة القادرين على لمّ شمل البقية.
- تأمين المبلغ من خلال المصادر السابقة مجتمعة.

● الطريق إلى أوروبا من لبنان

اتخذ اللاجئون الفلسطينيون من لبنان إلى أوروبا العديد من الطرق الملتوية والخطرة، غير أبهين للنتائج، حتى لو كانت في بعض الأحيان حياتهم، بعدما استوت لديهم الأشياء. ففي البداية، شكل مطار بيروت نحو مصر وليبيا بوابة للوصول إلى إيطاليا عبر البحر بواسطة ما بات يعرف بقوارب الموت، إلا أنه بعد إغلاق مطار القاهرة بوجه الفلسطينيين السوريين وإغلاق مطار طرابلس الدولي في ليبيا بسبب الأحداث المشتعلة هناك وتوقف رحلات الطيران منه وإليه، اكتشف اللاجئون طريقاً جديدة أطول مسافة وأشدّ خطورة،

وهي طريق السودان بواسطة دعوة وهمية من شركة أو قريب تمكنه من الدخول، ومن هناك عبر الصحراء السودانية الليبية إلى مدينة زوارة أو بنغازي الليبيين، ومن ثم إلى إيطاليا على متن القوارب.

وكذلك سلك اللاجئون طريق التهريب من سورية إلى تركيا بسبب عدم قدرتهم على الحصول على تأشيرة دخول نظامية. فقد لوحظ في الفترة الأخيرة عودة عائلات بأكملها من لبنان إلى سورية عبر معبر الدبوسية القريب من مدينة حمص، ومن هناك إلى تركيا في رحلة عالية المخاطر.

وبعد الوصول إلى تركيا، يتوزع اللاجئون على عدة طرق. فمنهم من يركب البحر من مرسين إلى إيطاليا مباشرة، ومنهم من يركب البحر إلى اليونان، ومن هناك يحاول الوصول براً أو جواً بواسطة جواز سفر مزور (شبيه - أو صورة بدل صورة). ومنهم من يجتاز الحدود التركية باتجاه بلغاريا وصربيا ومقدونيا، ومنها إلى هنغاريا، ومن هناك إلى النمسا وألمانيا أو غيرها من دول أوروبا.

إن الإحصاءات التي قام بها اتحاد المؤسسات الإسلامية في مخيم عين الحلوة في مدينة صيدا اللبنانية - على سبيل المثال لا الحصر - حتى تاريخ ١٥ حزيران / يونيو ٢٠١٥، دلت على وجود ٢٥٣ عائلة فلسطينية تعول أفرادها المرأة بسبب هجرة الزوج إلى أوروبا. بالمقابل، المراقب لنتائج هجرة اللاجئين يجد أنها لم تخل من الحوادث التي أدت في معظمها إلى وفيات بين اللاجئين. فمنهم من ابتلعهم البحر، ومنهم من دفن في الصحراء، وكذلك منهم المفقودون لا يعلم عنهم ذوهم شيئاً، والمعتقلون في سجون عربية وغربية.

الأونروا ووقف المساعدات المقدمة للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان

قدمت الأونروا المساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان منذ بداية اللجوء بنحو متأرجح، إلى أن اعتمد برنامج خاص عرف بـ (PRS)، اختصاراً لـ PALESTINIAN REFUGEE FROM SYRIA شمل شتى القطاعات الخدمية من صحة وتعليم وإغاثة، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات القانونية^(١).

(١) للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على تقرير الحالة حول أوضاع فلسطينيي سورية شباط ٢٠١٤ - من إصدارات مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية ومركز العودة الفلسطيني لندن والجمعية التركية للتضامن مع الشعب الفلسطيني «فيدار» - ص - ١٠٠ على الرابط :

<http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/sitreport.pdf>

التدرج في وقف المساعدات

تدرجت الأونروا في قراراتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين من سورية، في ما يتعلق بالمساعدات الطارئة المقدمة لهم. ففي شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، عمدت إلى قطع المساعدات عن نحو ١١٠٠ عائلة فلسطينية لعدم استحقاقها المساعدات وفقاً للمعايير التي وضعتها لمستحقي المساعدة.

وفي شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٥، خفضت مساعدة بدل الغذاء عن جميع اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان من ٤٥٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠ ليرة لبنانية (٣٠ إلى ٢٧ \$).

وبتاريخ ١٤/٥/٢٠١٥ صدرت عن المفوض العام للأونروا السيد بيير كريبنول، عدة قرارات تهدف إلى «خفض خدمات الأونروا في شتى القطاعات في أقطار عمل الأونروا الخمسة، تحت مبرر العجز في موازنة الأونروا بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، وأن الخفض سيؤدي إلى وقف مساعدات الأونروا الدورية للاجئين الفلسطينيين من سورية خصوصاً ١٠٠ \$ بدل الإيواء وخفض بدل الطعام والملابس من ٤٥ إلى ٤٠ ألف ليرة فقط، وقد تتوقف لاحقاً، وإعادة تشكيل المدارس بحيث يكون سقف الغرفة الصفية ٥٠ طالباً، ووقف الموظفين الذين عُيّنوا في العيادات وعمال النظافة على برنامج PRS الذي يخدم الفلسطينيين السوريين في لبنان و.... الخ.

في ٢٠ أيار/ مايو ٢٠١٥، أعلن المدير العام للأونروا في لبنان، ماتياس شمالي، وقف المساعدات الطارئة المتعلقة ببديل الإيواء لجميع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، بحجة العجز المالي وضعف التمويل.

الحراك الأهلي والشعبي ضد قرارات الأونروا

أدت قرارات الأونروا الرامية إلى تقليص خدماتها، إلى تحريك شارع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، سواء المقيمون أو اللاجئون من سورية، انطلاقاً من إدراك الشارع لخطورة هذه القرارات وانعكاساتها السلبية على قضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث رُصد التفاعل الشعبي في المخيمات على امتداد المدن اللبنانية:

- يوم ١ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، التقت لجنة فلسطيني سورية في لبنان ولجنة متابعة المهجرين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان وبعض «مؤسسات المجتمع الأهلي في صيدا والمخيمات مدير مكتب «الأونروا» في منطقة صيدا الدكتور إبراهيم الخطيب، ومدير مكتب مخيم عين الحلوة فادي الصالح، في مكتب الوكالة في صيدا، وذلك في إطار متابعتها

لتقليل خدمات «الأونروا» وانعكاسها الإنساني على اللاجئين الفلسطينيين عموماً، ولاجئي لبنان وفلسطيني سورية بوجه خاص. هذا وقد طالبت المؤسسات الأهلية خلال اللقاء موعداً مستعجلاً مع المدير العام للوكالة في لبنان السيد ماثياس سيكمالي، بهدف بحث قرارات الأونروا الأخيرة، وتداعياتها السلبية على اللاجئين الفلسطينيين.

• يوم ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ نفذ العشرات من أبناء المخيمات الفلسطينية السورية المهجرة إلى لبنان عدة اعتصامات. فقد شهدت مخيمات البرج الشمالي والرشيدية والمية ومية في مدينتي صور وصيدا جنوبي لبنان اعتصامات أمام مكتب الأونروا، نددوا خلالها بالقرارات التي اتخذتها الأونروا أخيراً، والقاضية بقطع مساعدات بدل الإيواء عنهم. كذلك طالب المعتصمون الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير ومنظمات حقوق الإنسان بالتحرك الفوري للضغط على الأونروا لوقف هذه القرارات.

• يوم ٣ حزيران ٢٠١٥، عقد المدير العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين «الأونروا» في لبنان ماثياس شمالي، اجتماعاً مع عدد من لجان فلسطيني سورية وممثلين عن الفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية في مخيم عين الحلوة، وذلك بهدف بحث أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وفلسطيني سورية المهجرين إلى لبنان، وإطلاع الفصائل الفلسطينية على ما تعانيه الوكالة من نقص مالي وتراجع خدماتها وسبل العمل على تخطي الوضع الحالي. وشددت الفصائل الفلسطينية بدورها على ضرورة تحمل وكالة الأونروا مسؤولياتها الكاملة تجاه اللاجئين الفلسطينيين عموماً، وفلسطيني سورية خصوصاً.

• ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، تزامناً مع زيارة المدير العام لـ«وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا» في لبنان، ماثياس شمالي، لمخيمني نهر البارد والبدايي، نظم العشرات من أبناء فلسطيني سورية المهجرين إلى لبنان، اعتصاماً أمام مدرسة الرملة في مخيم البدايي بمدينة طرابلس، وذلك للتنديد بالإجراءات التي اتخذتها الأونروا بقطع مساعدات بدل الإيواء عن العائلات الفلسطينية السورية، فيما طالب المعتصمون من مدير الأونروا التراجع عن تلك القرارات التعسفية التي انعكست سلباً على أوضاعهم المعيشية.

• ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، التقى عدد من اللجان الفلسطينية السورية وبعض مؤسسات المجتمع الأهلي في صيدا والمخيمات المدير العام لـ«وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا» في لبنان، ماثياس شمالي، في إطار متابعتها لتقليل خدمات

«الأونروا» وانعكاسها الإنساني على اللاجئين الفلسطينيين عموماً ولاجئي لبنان وفلسطيني سورية بوجه خاص.

- ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، تحت شعار «إن وكالة الأونروا وجدت لتشغيل الفلسطينيين لا من أجل تجويعهم وتشريدهم»، نظمت عشرات العائلات الفلسطينية السورية والمهجرة إلى لبنان، اعتصاماً أمام مكتب «الأونروا» في منطقة وادي الزينة التابعة لمدينة صيدا جنوبي لبنان، وذلك رفضاً للقرارات التي صدرت عن الأونروا أخيراً، والقاضية بتقليص خدماتها للاجئين الفلسطينيين عموماً، وفلسطيني سورية خصوصاً.
- ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، نفذ العشرات من أبناء المخيمات الفلسطينية السورية المهجرة إلى لبنان، عدة اعتصامات، فقد شهدت مخيمات البرج الشمالي والرشيديّة والبص والبدوي في مدينتي صور جنوبي لبنان وطرابلس شمالي لبنان اعتصامات أمام مكتب الأونروا، نددوا خلالها بالقرارات التي اتخذتها الأونروا أخيراً، القاضية بقطع مساعدات بدل الإيواء عنهم، كذلك طالب المعتصمون الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير ومنظمات حقوق الإنسان بالتحرك الفوري للضغط على الأونروا من أجل وقف هذه القرارات.

● بيانات شجب واستنكار

بعد البيان الصادر عن الأونروا، والقاضي بتقليص المساعدات المقدمة للاجئين الفلسطينيين، صدر عن الفصائل الفلسطينية ومؤسسات المجتمع الأهلي الفلسطيني داخل لبنان وخارجه العديد من البيانات التي تستنكر وتشجب هذه القرارات وتطالب الأونروا باستمرار تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، إلى حين تحقيق عودتهم إلى ديارهم التي خرجوا منها عام ١٩٤٨، وبحسب قرار إنشاء الأونروا (٣٠٢) الذي ربط بينها وبين تنفيذ القرار الدولي ١٩٤.

بيان الأونروا: نقص التمويل يفرض على الأونروا تعليق مساعدات بدل الإيواء للاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان ٢٢ أيار ٢٠١٥ / بيروت.

«تجد الأونروا نفسها مجبرة على تعليق مساعدتها النقدية الشهرية لبدل الإيواء التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان. وابتداءً من شهر تموز ٢٠١٥، لن يتمكن أكثر من ٤٣٠٠٠ لاجئ فلسطيني من سورية في لبنان، الذين يحصلون على مساعدة نقدية شهرية لبدل الإيواء بقيمة ١٥٠ ألف ليرة لبنانية (١٠٠ دولار أميركي) للعائلة، وبدل غذاء بقيمة

٤٠ ألف ليرة لبنانية (٢٧ دولاراً أميركياً) للشخص، من الحصول على المساعدة النقدية الشهرية لبدل الإيواء.

في حين لا يزال لدى الوكالة بعض الأموال لكي تتمكن من الاستمرار في تقديم المساعدة النقدية الشهرية لبدل الغذاء خلال الأشهر المقبلة، استنفدت الوكالة جميع الأموال المخصصة لدعم المساعدة لبدل الإيواء المخصصة للاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان».

علّق المدير العام للأونروا في لبنان، السيد ماتياس شمالي، على هذا القرار قائلاً: «هذه المساعدة هي مصدر الدخل الأساسي لأكثر من ٩٥٪ من هؤلاء اللاجئين الذين لديهم قدرة قليلة للحصول على فرص لكسب لقمة العيش أو العمل في القطاع العام». وأضاف: «من بين جميع اللاجئين من سورية في لبنان، إن اللاجئ الفلسطيني هو الأضعف، بما أن لديه القليل من البدائل للخدمات المقدمة، بالإضافة إلى القيود المفروضة على نفاذه إلى سوق العمل. وفضلاً عن ذلك، وبسبب وضعه القانوني غير المستقر، هو عرضة للاعتقال والاستغلال والترحيل. إن تعليق المساعدات النقدية الشهرية لبدل الإيواء ستكون كارثية لهذه الفئة الضعيفة».

وناشد السيد شمالي الجهات المانحة حشد الموارد اللازمة لحماية الفلسطينيين من سورية في لبنان من مخاطر غير مقبولة. «يُتوقع أن تصبح الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان أكثر تأرجحاً في ظلّ انخفاض المساعدات الإنسانية. وقد نشهد المزيد من اللاجئين الفلسطينيين يفرون من هذا الواقع القاسي ويشقون طريقهم عبر البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى أوروبا. لذلك أناشد المجتمع الدولي تمكين الأونروا من تقديم الحد الأدنى من المساعدات، بحيث يسمح للاجئين الفلسطينيين العيش بكرامة إلى حين التوصل إلى حل عادل لقضيتهم».

تواصل الأونروا العمل بكثافة مع شركائها ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لحشد الموارد لتقديم الاستجابة الإنسانية لدعم اللاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان، واللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان قبل بدء الأزمة السورية. وطالبت الوكالة المانحين بزيادة دعمهم عبر مناشدة الأونروا من أجل الحصول على تمويل، وهي تسعى من أجل الضخ الفوري لمبلغ ٣٠ مليون دولار. إن مناشدة الأونروا الطارئة الخاصة بسورية لم تحصل إلا على ٢١٪ فقط من الأموال المطلوبة لعام ٢٠١٥، والنقص المزمن في التمويل للإغاثة الإنسانية داخل سورية لا يزال يقوّض من قدرة الوكالة على الاستمرار في عمليات الإغاثة الطارئة المنقذة للحياة. انتهى

بيان حركة المقاومة الإسلامية (حماس) - مكتب شؤون اللاجئين في لبنان

«حماس ترفض إجراءات الأونروا بحق فلسطينيي سورية في لبنان»:

أعلن المدير العام لوكالة «الأونروا» في لبنان ماتياس شمالي، صباح اليوم، أن الأونروا سوف توقف ابتداءً من شهر تموز ٢٠١٥ بدلات الإيواء عن أكثر من ٤٣٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، الذين يحصلون على مساعدات شهرية نقدية لبدل الإيواء بقيمة ١٥٠ ألف ليرة لبنانية (\$١٠٠) للعائلة، وبدل الغذاء ٤٠ ألف ليرة لبنانية (\$٢٧) للشخص. ولن يحصلوا بعد اليوم على المساعدة الشهرية لبدل الإيواء.

نعلن في مكتب شؤون اللاجئين في حركة حماس رفضنا لهذا القرار الظالم الذي يعرّض أكثر من ١٢٠٠٠ عائلة من فلسطينيي سورية لخطر فقدان المأوى أو التأثير على مستوى معيشتهم وغذائهم المتدني أصلاً.

وأمام هذه الأزمة المفاجئة، التي لم تمهّد لها «الأونروا»، ولم تخبر بها أحداً من المعنيين بشؤون فلسطينيي سورية في لبنان، نؤكد الآتي:

أولاً: إن توفير الأموال لميزانية وكالة «الأونروا» ومشاريعها وحالات الطوارئ فيها هي مسؤولية «الأونروا» نفسها، وإذا قصّرت في هذا الشأن، فإن هذا مسؤولية الصندوق المركزي للأمم المتحدة.

ثانياً: نجد في هذا القرار خطوة إضافية خطيرة من خطوات التضييق على شعبنا من فلسطينيي سورية.

ثالثاً: هذا القرار يعني تهريب «الأونروا» من مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين من سورية.

رابعاً: نعلن رفضنا لهذا القرار، ولن نكتفي بهذا البيان وخيارات التحرك السلمي مفتوحة حتى العودة عنه.

خامساً: ندعو الجهات الفاعلة والمؤثرة كالحكومة اللبنانية والمجتمع الدولي إلى الضغط على وكالة «الأونروا» للتراجع عن هذا القرار، وندعو الجهات المانحة لدعم ميزانية الطوارئ الخاصة بحالة فلسطينيي سورية.

سادساً: ندعو الهيئات والمؤسسات المعنية بأوضاع فلسطينيي سورية إلى التلاقي للاتفاق على الخطوات التصعيدية اللاحقة وتنسيقها.

أخيراً، أهلنا اللاجئين من سورية إلى لبنان أمانة في عنق كل صاحب ضمير ومسؤولية، وحرمانهم بهذه القرارات التعسفية يعني زيادة مأساتهم ومساهمة في الظلم الذي يتعرضون له».

بيان مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية لندن – الجمعة ٢٢ أيار / مايو ٢٠١٥
«بيان وتصريح صحفي صادر عن مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية حول قرار
الأونروا وقف مساعدات بدل الإيواء للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان»:

«تستنكر مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية الإعلان المفاجئ لوكالة غوث وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين الأونروا على لسان مديرها العام في لبنان ماتياس شمالي عن إيقاف
المساعدات الطارئة المتعلقة بالبدل النقدي للإيواء عن جميع اللاجئين الفلسطينيين
السوريين في لبنان، اعتباراً من تموز / يوليو ٢٠١٥، بعد أن سبق ذلك خطوة شبيهة تم فيها
قطع المساعدات عن نحو ١٢٠٠ عائلة فلسطينية سورية لاجئة في لبنان منذ شهر تشرين
الأول من عام ٢٠١٤.

وتدين المجموعة التقليل المستمر في تقديم المساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين من
سورية إلى لبنان، نظراً إلى ما يترتب على ذلك من تفاقم لمأساتهم ومعاناتهم، وتهديداً لأمنهم
الاجتماعي وحقهم في العيش بكرامة، لذلك فهي:

- تدعو الأونروا إلى التراجع الفوري عن هذا الإجراء المجحف بحق ٤٣ ألف لاجئ فلسطيني
من سورية إلى لبنان، واستمرار تقديم المساعدات الطارئة لهم من إيواء وغذاء حتى نهاية
محنتهم، وعدم التهرب من مسؤولياتها المباشرة عن اللاجئين الفلسطينيين.
- دعوة المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين والوفاء
بالتزاماته نحوهم، واتخاذ خطوات جادة نحو حل مشكلة العجز الدائم في صندوق
الأونروا لتلافي انعكاسات ذلك على اللاجئين.
- دعوة الجامعة العربية والسلطة الفلسطينية إلى التدخل العاجل لمنع تنفيذ هذا القرار
وممارسة الضغط على الأونروا للتراجع عنه.
- دعوة مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني للحراك ضد سياسة التقييد والتقليل التي
تتبعها الأونروا بحق اللاجئين الفلسطينيين».

وفي هذا الصدد، صرح منسق المجموعة السيد أحمد حسين، بأن قرار الأونروا بحجة عدم
وجود تمويل لا يعفيها من مسؤوليتها، ولا ينبغي أن يدفع اللاجئ المنكوب ثمن تهريب المانحين
الدوليين من مسؤولياتهم، خاصة أننا نتحدث عن منظمة دولية تتبع الأمم المتحدة التي لديها
من الحلول ما يكفي بحكم ولايتها المباشرة على اللاجئين الفلسطينيين من خلال وكالة الأونروا.
وشدد حسين على أن الأونروا مطالبة باستئناف المساعدات، بل وزيادتها في ظل الظروف

القاسية التي يمرّ بها فلسطينيو سورية داخل سورية وخارجها، داعياً في الوقت ذاته إلى أن تتحرك كافة الجهات الفلسطينية الرسمية ووقوفها أمام مهماتها الطبيعية تجاه ما يجري.

بيان صادر عن تحالف القوى الفلسطينية في لبنان حول قرارات وإجراءات إدارة الأونروا - بيروت ٢٣ أيار/ مايو ٢٠١٥

«تعبيراً على قرارات وإجراءات إدارة الأونروا الأخيرة، وخصوصاً تقليص تقديماتها بشكل كبير، تجاه أهلنا النازحين من سورية والمقيمين في لبنان، أصدرت قيادة تحالف القوى الفلسطينية في لبنان، البيان الآتي:

أولاً: استبشرنا خيراً بتعيين مدير عام جديد لوكالة الأونروا في لبنان، وسمعنا منه كلاماً طيباً وخطأً واعدة، لتخفيف معاناة شعبنا، لكنه فاجأنا بقراراته الأخيرة، التي صدمتنا، ووضعت علامات استفهام حول مهمته في لبنان.

ثانياً: نرفض القرارات والإجراءات المجحفة، التي اتخذتها إدارة الأونروا في لبنان بحق أهلنا النازحين من سورية إلى لبنان، ونطالبها بالتراجع عن هذه القرارات الظالمة، وتأمين مأوى مناسب لـ ٤٣٠٠٠ لاجئ فلسطيني، قدموا من سورية إلى لبنان، أو تقديم بدل مالي لاستئجار منازل لهم.

ثالثاً: نحذّر من تراجع تقديمات وخدمات وكالة الأونروا للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وخصوصاً برنامج الطوارئ لأهلنا في مخيم نهر البارد، ونطالب الحكومة اللبنانية والمجتمع الدولي، بالتدخل لدعم ميزانية الوكالة الدولية، وتأمين الموارد المالية لاستكمال عملية إعمار مخيم نهر البارد المنكوب.

رابعاً: نذكر المجتمع الدولي بأن وكالة الأونروا أنشئت في ٨/١٢/١٩٤٩ لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الذين اقتلعتهم العصابات الصهيونية من ديارهم وأرضهم عام ١٩٤٨، وهجرتهم خارج بيوتهم وقراهم وممتلكاتهم، وإن وقف أعمال الأونروا مرتبط بتطبيق حق العودة.

خامساً: نتوجه إلى المجتمع الدولي، مطالبين بفتح الحدود مع فلسطين المحتلة، والسماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم، يكفينا ٦٧ سنة من اللجوء خارج ديارنا، خصوصاً أنكم تعملون على إنهاء أعمال وكالة الأونروا، والتخلي عن مسؤولياتها الإنسانية والإغاثية والتعليمية والصحية تجاه شعبنا الفلسطيني المنكوب.

سادساً: إن تخلي إدارة الأونروا عن مسؤولياتها، وتقليص خدماتها تجاه أهلنا المهجرين

من سورية، أو تجاه أهلنا في مخيم نهر البارد، أو تجاه طلابنا ومرضانا، إن هذه السياسة الجائرة تصبّ حتماً في مشروع التوطين والتهجير، لأنها تلقي بالمسؤولية عن اللاجئين إلى الدول المضيفة، وهذا مخطط خطير يهدف إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين.

سابعاً: ندعو أبناء شعبنا الفلسطيني في لبنان، إلى القيام بأوسع تحرك شعبي، دعماً لمطالب وحقوق أهلنا النازحين من سورية، ودعماً لتحرك أهلنا في مخيم نهر البارد المنكوب، ونؤكد أننا ماضون في التحركات والاتصالات حتى تحقيق مطالب وحقوق شعبنا المنكوب في لبنان.

بيان صحفي دائرة شؤون اللاجئين - حماس - غزة ٦ شعبان ١٤٣٦ هـ الموافق لـ ٢٤ أيار/ مايو ٢٠١٥ م

«تقليصات الأونروا بحق فلسطيني سورية في لبنان مأساة جديدة»

لم يمرّ على ذكرى نكبة فلسطين بكل ما تحمله من مأسى سوى أيام، وفي ظل تفاقم أزمات الفلسطينيين في سورية، وخصوصاً مخيم اليرموك، تفاجئنا الأونروا بقرارها وقف المساعدات المقدمة منها كبذل إيواء لفلسطيني سورية في لبنان والبالغة (١٠٠ \$) للعائلة والتي تستفيد منها ١٢ ألف عائلة، ومساعدات بدل غذاء بقيمة (٢٧ \$) للفرد والتي يستفيد منها ٤٣ ألف فلسطيني، ابتداءً من أول تموز/ يوليو ٢٠١٥ م.

وإزاء هذه المأساة الجديدة التي ستحل بفلسطيني سورية في لبنان، تؤكد دائرة شؤون اللاجئين في حركة المقاومة الإسلامية - حماس ما يلي:

١. إن التفويض الممنوح للأونروا من الأمم المتحدة هو لتقديم الإغاثة والتشغيل للاجئين الفلسطينيين، وإن التقصير عن ذلك هو إخلال من الأونروا بطبيعة التفويض والتكليف الممنوح لها، وهو تقصير عن القيام بالواجب.

٢. إن المبلغ الإجمالي الذي ستوفره الأونروا من وراء هذه التقليصات أقل من مليون ونصف مليون دولار شهرياً، وهو لا يمثل نسبة تذكر من ميزانية الأونروا العادية أو الطارئة. وكان الأولى بالأونروا مضاعفة جهدها على الساحة الدولية لترويج معاناة فلسطيني سورية من أجل جلب دعم إضافي لهم بدلاً من التقليص، خصوصاً أن قضية فلسطيني سورية تعتبر قضية حية وجاذبة للتعاطف الإنساني.

٣. إن عجز الأونروا عن جمع التمويل الكافي للقيام بمهامها يقتضي منها الطلب رسمياً من الأمم المتحدة مساعدتها في تغطية جوانب النقص، كما يقتضي منها العمل على زيادة الدول المانحة، وإن لم تتمكن من ذلك فعليها تغيير طواقم العمل في التواصل الدولي لديها بسبب عجزهم.

٤. الأونروا بهذه التقليلات تزيد من معاناة فلسطيني سورية المتفاقمة، وتشتت انتباه العالم عن معاناتهم المتفاقمة داخل سورية، وترتب أعباء إضافية على الدولة اللبنانية.
٥. ندعو الأونروا إلى التراجع عن هذا القرار في أسرع وقت ممكن، منعاً لأية مضاعفات سلبية، وطمأنة فلسطيني سورية في لبنان باستمرار المساعدة لهم، وطمأنة المؤسسات العاملة في مجال قضية اللاجئين والتعاون معها لما فيه مصلحة اللاجئين الفلسطينيين".

بيان توضيحي صادر عن لجنة المتابعة العليا للجانب الشعبية واللجان الأهلية في لبنان - منطقة صور - في ٢٣/٥/٢٠١٥
«يا جماهير شعبنا الصابر..»

في الوقت الذي يستمر فيه اللاجئين الفلسطينيون بمطالبة الأونروا لتحسين خدماتها وتطويرها في شتى قطاعاتها الخدمية، خصوصاً بعد زيارة المدير العام الجديد ماتيئاس شمالي للمخيمات في لبنان والاطلاع والاستماع لمعاناة اللاجئين بها، فوجئ الجميع بقرارات مجحفة صادرة عن المفوض العام للأونروا السيد بيير كريبنول بتاريخ ١٤/٥/٢٠١٥ تهدف إلى خفض خدمات الأونروا في شتى القطاعات في أقطار عمل الأونروا الخمسة تحت مبرر العجز في موازنة الأونروا بمبلغ ١٠٠ مليون دولار وإن التخفيضات ستطاول الخدمات الآتية:

١. وقف مساعدات الأونروا الدورية للاجئين الفلسطينيين من سورية خصوصاً ١٠٠ \$ بدل الإيواء وخفض بدل الطعام والملابس من ٤٥ إلى ٤٠ ألف ليرة فقط وقد تتوقف لاحقاً.
 ٢. إعادة تشكيل المدارس بحيث يكون سقف الغرفة الصفية ٥٠ طالباً.
 ٣. وقف الموظفين الذين تم تعيينهم في العيادات وعمال النظافة على برنامج PRS الذي يخدم الفلسطينيين السوريين في لبنان.
 ٤. وقف التوظيف الجديد في كل قطاعات الخدمات، ووقف الاستعانة بموظفي الأجر اليومي daily paid في حال النقص أو مرض أو تغيب أحد الموظفين.
 ٥. استبدال فائض الأساتذة بعد الهيكلية الجديدة للمدارس والغرف الصفية بالأساتذة الذين يعملون على برنامج PRS بمرتبات مقطوعة بقيمة ١٠٠٠ \$ شهرياً، ويقدر عددهم بـ ٣٥٠ مدرساً.
 ٦. سوف تخضع القطاعات الخدمية الأخرى من صحة وإغاثة وغيرها لإعادة التقويم، وهذا يعني خفض أيضاً.
- إننا في اللجان الشعبية واللجان الأهلية في منطقة صور نرفض بشدة هذه القرارات

الإنسانية بحق شعبنا ونطالب المفوض العام للأونروا ومديريها الجديد في لبنان السيد ماتياس شمالي:

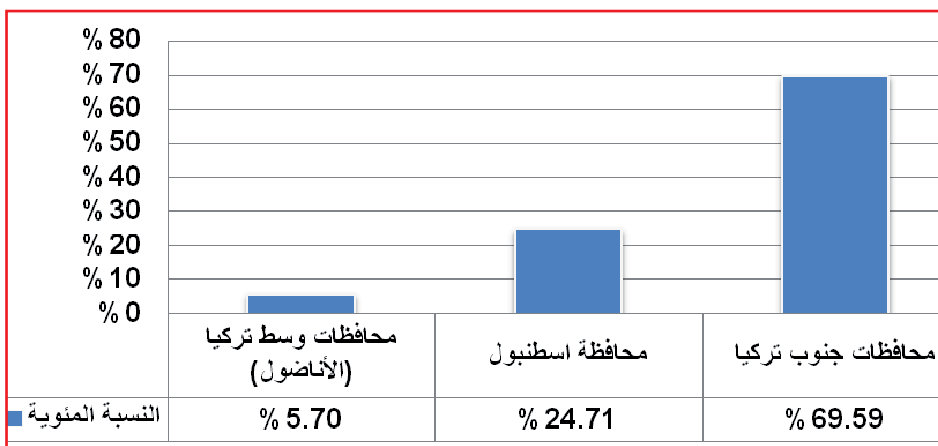
- بالتراجع عن هذه القرارات والبحث عن آلية جديدة لجلب التمويل للأونروا.
- نطالب الأونروا بترشيد إنفاقها ووقف الهدر في المهام والأنشطة غير الضرورية للاجئين.
- نطالب جميع أبناء شعبنا وقواه السياسية والاجتماعية بحشد طاقاتهم ووضع آلية واضحة لمواجهة هذه القرارات على قاعدة الحفاظ على مؤسسات الأونروا وديمومة عملها في تقديم الخدمات وبموازاة حملات وتحركات شعبية مطلوبة تهدف إلى وقف هذه القرارات الجائرة والبحث عن بدائل ومصادر جديدة للحل».

● اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى تركيا

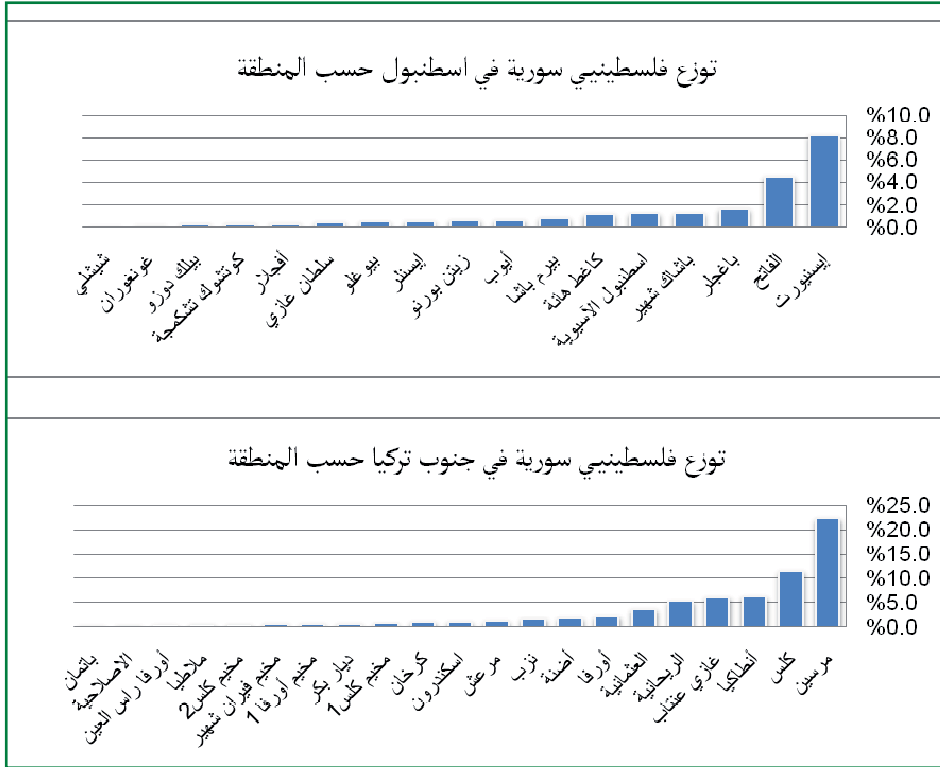
يُضطر اللاجئين الفلسطينيين الهاربون من الموت المحقق في سورية إلى اللجوء إلى تركيا عبر سلوك طرق التهريب في مخاطرة «محمولة» نوعاً ما، إذا ما قورنت بحالة المنع الكامل للحصول على التأشيرات للدول العربية أو غيرها.

ولا توجد إحصاءات دقيقة لأعداد اللاجئين الفلسطينيين السوريين الموجودين في تركيا، نتيجة دخول معظمهم إلى الأراضي التركية بطريقة غير شرعية، إلا أن القسم الإحصائي في "لجنة فلسطيني سورية في تركيا" قدم من خلال لجانه إحصائية تقديرية بوجود نحو ٦٠٠٠-٨٠٠٠ لاجئ حتى نهاية حزيران / يونيو ٢٠١٥ موزعين على محافظات جنوب تركيا ووسطها والعاصمة إسطنبول.

جداول توضح توزيع اللاجئين الفلسطينيين من سورية في تركيا



جدول يبين فلسطينيي سورية حسب جهة القدوم من سورية



● الواقع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى تركيا

يُعدّ الوضع القانوني للفلسطيني القادم من سورية الأسوأ على الإطلاق، حيث إن القوانين التركية لا تعامله كمعاملة اللاجئ السوري الذي يحظى بالعديد من الميزات والتسهيلات، وأيضاً، لا تعامله كمعاملة الفلسطيني الذي يحمل جواز السلطة الفلسطينية. لذلك، يشعر الفلسطيني السوري بأنه الخاسر الأكبر، وأن كافة المميزات التي تقدمها الحكومة التركية لا تشملها، الأمر الذي يزيد ويفاقم من معاناته^(١).

(١) للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على التقرير التوثيقي «فلسطينيو سورية لا يزال الجرح ينزف»، من إصدار مركز العودة الفلسطيني ومجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية – اللاجئون الفلسطينيون إلى تركيا ص ٧٨ حتى ٩١.

● الواقع الإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى تركيا

يعاني اللاجئون الفلسطينيون في تركيا من غياب كامل للمساعدات المقدمة من خلال الجهات الرسمية كالأونروا والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ولا يحصلون على المساعدات إلا عبر التواصل الشخصي مع الجمعيات الخيرية التركية أو بعض الجمعيات السورية، علماً بأن الجمعيات السورية عموماً نشاطها في الغالب موجّه إلى السوريين فقط، وهناك جمعيات محدودة جداً تساعد الفلسطينيين خصوصاً، مثل الجمعية التركية للتضامن مع فلسطين (فيدر)، وبعض البلديات التركية بنحو محدود.

وتتسم تركيا بغلاء المعيشة مقارنةً بمستوى المعيشة للقادمين من سورية. لذلك، إن هناك فجوة عميقة بينهما، كذلك إن التدفق الضخم للسوريين إلى تركيا أدى إلى موجة ارتفاع في الأسعار وإيجارات المنازل، الأمر الذي فاقم المعاناة كثيراً وجعل العديد من العوائل تعيش على الفئات وتبحث عن فرصة عمل بأبخس الأثمان لتأمين الخبز فقط، أو تضطر إلى حرمان الأطفال التعليم، بهدف تشغيلهم، أو لعدم القدرة على تسديد تكاليف الدراسة، فضلاً عن عدم قدرة العديد من العوائل على استئجار منازل للسكن، ما دفعهم إلى السكن التشاركي مع عوائل أخرى، أو السكن في محال تجارية أو أقبية لا تصلح للسكن البشري.

لوحظ في الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٥م موجة غلاء أسعار واضحة اجتاحت تركيا، ويقدر بعض المراقبين أن الأسعار عموماً ارتفعت بنسبة ١٠٪ على كل شيء، وهذا مرتبط بهبوط سعر صرف العملة الذي رافق التغيرات السياسية التي شهدتها البلاد، وخاصة في مدينة إسطنبول.

● الواقع الاقتصادي وفرص العمل

بالنسبة إلى فرص العمل للفلسطينيين السوريين والسوريين عموماً، فهي موجودة ولكن بأجور منخفضة جداً، وبوجود تحديات عديدة أهمها اللغة والتنافسية العالية، نظراً إلى كثرة اللاجئين. ففيما يبلغ متوسط الأجور في تركيا للعامل العادي ١٥٠٠ ليرة تركية، فإن السوري والفلسطيني السوري يتلقى ٨٠٠ تقريباً، وبالنسبة إلى حملة الشهادة الجامعية ممن يعمل في التدريس، على سبيل المثال، قد يصل راتبه إلى ١٤٠٠ ليرة تقريباً، وهو مبلغ منخفض جداً مقارنةً بنوع العمل ومستوى التحصيل العلمي، فضلاً عن قلة هذه الفرص وندرتها.

ويتعرض الكثير من الفلسطينيين السوريين لحالات ابتزاز ونصب نتيجة لاستغلال وضعهم غير القانوني من قبل بعض أرباب العمل، حيث يجري تشغيلهم بأجور بخسة للغاية أو في ظروف سيئة.

● الواقع الصحي

على الصعيد الصحي، إذا استطاع اللاجئ الحصول على بطاقة «آفاد»، يكون التعامل معه في المستشفيات والمرافق الصحية التركية مثل السوري، فالخدمات الطبية عموماً مجانية في المنشآت الحكومية، ويمكن أي حامل للبطاقة التعريفية أن يراجع أي مشفى أو مستشفى حكومي للحصول على معاناة طبية، ويمكن الحصول على عمليات جراحية مجانية للحالات المتأزمة. تكمن المشكلة في الملف الصحي في نقطتين: الأولى هي اختلاف اللغة، لذلك يضطر الشخص إلى اصطحاب مترجم في المشافي الحكومية، وهو ذو تكلفة مرتفعة عموماً، وهذا يعادل فارق التكلفة الذي يخشاه المريض لدى توجهه إلى عيادات المشافي الخاصة. والنقطة الثانية هي تأمين الدواء، وأيضاً تكلفته مرتفعة.

● الواقع التعليمي

يضطر اللاجئ إلى دفع تكلفة ليست قليلة للحصول على خدمات التعليم في المدارس السورية بسبب وجود رسوم تسجيل وثمان كتب وأجرة باص المدرسة، وهي بمجموعها تصنع أرقاماً أعلى من كامل مجموع الدخل للفرد لمن لديه طفلان أو أكثر في المدرسة. لذلك، رُصد الكثير من حالات التسرب الدراسي في مختلف المراحل الدراسية ولأكثر من عام دراسي، الأمر الذي يحمل في طياته مخاطر كثيرة على الأجيال القادمة.

كذلك، إن المدارس التركية حتى الآن، لا تتعامل مع حملة بطاقة «آفاد»، وتطلب في معظم الأحيان وجود إقامة قانونية لتسجيل الأطفال في صفوفها. لذلك، يلجأ الفلسطيني السوري إلى المدارس السورية التابعة للائتلاف المعارض، وهي ذات مستوى تعليمي متدنٍ عموماً، فضلاً عن أن أقساطها ليست رخيصة.

بالنسبة إلى طلاب الجامعات، فإن معظم الجامعات تطلب وجود جواز سفر وإقامة لتسجيل الطالب في صفوفها، إلا أنه في الأشهر الأخيرة توافرت جامعات خاصة فتحت باب التسجيل لحملة بطاقة آفاد، وبادرت إليها بعض الجمعيات الخيرية لتحمل تكاليف الدراسة، فأصبح ممكناً للطلاب الحصول على منحة دراسية، ولكن بأعداد محدودة.

وعموماً يحتاج الطالب الفلسطيني السوري إلى اجتياز امتحان (يوس)، وهو اختبار وطني يعتبر شرطاً أساسياً لدخول أي طالب أجنبي إلى الجامعات التركية، إضافة إلى اجتياز اختبار اللغة التركية الذي يتطلب دراسة لمدة عام كامل تقريباً، وكلتا الشهادتین تتطلبان الالتحاق بالمراكز التعليمية المخصصة لهذا الغرض، وتُعدّ أقساطها مرتفعة عموماً^(١).

● اللاجئين الفلسطينيين في تركيا والمخيمات الحدودية

يوجد عدد قليل من اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات التابعة للحكومة التركية، مثل مخيم (كلس ١) و(كلس ٢) ومخيم (فيران شهير) و(جیلان بینار)، ومعظمهم لا يصرحون عن جنسيتهم الحقيقية خشية إخراجهم من المخيم، بسبب عدم وجود نص قانوني يشمل الفلسطيني السوري مع السوري.

بتاريخ ١٣ أيار / مايو ٢٠١٤م، افتُتح مركز إيواء خاص باللاجئين الفلسطينيين في محافظة غازي عنتاب في كلس، بمبادرة من الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين التابعة للحكومة السورية المؤقتة في المعارضة، بهدف استيعاب الفلسطينيين الذين تقطعت بهم السبل وإيلائهم أهمية خاصة، نظراً إلى حساسية وضعهم السياسي والقانوني وتعقيده. إلا أن الوضع المعيشي داخل هذا المركز كان متردياً للغاية، حيث عانت إدارة المركز من قلة الإمكانيات، ما انعكس مزيداً من المعاناة على العوائل التي لا يتوافر لديها قوت يومها وأي دخل مادي، إضافة إلى وجود العديد من الجرحى وأصحاب الاحتياجات الخاصة.

إغلاق مخيم كيليس للاجئين الفلسطينيين في تركيا

بتاريخ ٢٣ آذار / مارس ٢٠١٥م أخلت الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين التابعة للاتحاد السوري المعارض مركزها المخصص لإيواء الفلسطينيين في مدينة كيليس التركية، وذلك بعد أقل من عام واحد على افتتاحه، وعزت ذلك إلى وجود قرار صادر عن الحكومة التركية، فيما أشار مراقبون إلى أن السبب الحقيقي يعود إلى توقف التمويل المخصص لهذا المشروع. وقد وافقت الحكومة التركية على استقبال كافة العوائل الموجودة في المركز في

(١) فلسطينيو سورية في تركيا - تقرير معلوماتي - تقرير خاص يتناول أوضاع الفلسطينيين السوريين المهجرين إلى تركيا جراء الأزمة السورية، ويسلط الضوء على واقعهم من كافة النواحي، القانونية والاقتصادية والمعيشية، ويقدم إطلالة على الجانب الإحصائي والتوزيع الجغرافي عموماً، إضافة إلى عناوين أخرى، بما يشكل وثيقة مرجعية ودليلاً تعريفيّاً للإحاطة بكافة تفاصيل هذه القضية - إعداد: لجنة فلسطيني سورية في تركيا - قسم الإعلام - تاريخ الإصدار: آذار / مارس ٢٠١٥م - محدث بتاريخ ٢٨ حزيران / يونيو ٢٠١٥م.

أحد مخيماتها الحدودية، وهو مخيم ماردين الواقع على بعد نحو ٤٠٠ كم إلى الشرق، وقد بدأت عملية الترحيل على دفعات سريعة، إلا أن عدداً من العوائل رفض الانتقال لأسباب متنوعة.

ويذكر أن المركز قد شهد سابقاً عدداً من الإشكاليات، إضافة إلى خفض مستمر في مستوى المساعدات المقدمة لقاطنيه، وشهد أيضاً عودة عدد من سكانه إلى داخل الأراضي السورية.

ويرى بعض المراقبين أن عدم نجاح مثل هذا المشروع في تركيا التي تستقبل أكثر من مليوني لاجئ سوري على أراضيها، منهم أكثر من مئتي ألف في المخيمات، عائد إلى ضعف التنسيق بين الجهات المانحة وتشتت الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، إضافة إلى غياب دور المرجعية الفلسطينية غياباً كاملاً (الفصائل والسلطة)، وكذلك غياب الأونروا وحرمان خدمات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وعلى رأس ذلك يأتي الإشكال القانوني في تركيا الذي أدى أساساً إلى هذه الحالة.

إشكالية العوائل الفلسطينية التي رفضت المغادرة إلى مخيم ماردين

وجّه عدد من العوائل الفلسطينية القادمة من سورية مناشدة طالبوا فيها بتقديم يد العون والمساعدة للحصول على حياة كريمة في كيليس (جنوب تركيا)، وذلك بعد إغلاق مركز إيواء الذي كانوا يسكنون فيه وانقطاع معظم المساعدات، وفي النداء الذي تلقته مجموعة العمل أشارت العوائل إلى أن معظم الجهات قد تخلت عنهم في الوقت الذي باتت فيه الخيارات أمامهم شبه معدومة، حيث تنحصر بين «النفى» إلى مخيم ماردين الذي وصفوه بـ«الثكنة العسكرية»، وبين العودة إلى سورية بما فيها من مخاطر على حياتهم.

وفي اتصال مع (ز.أ) المتحدث باسم العوائل التسع والأربعين، أوضح لمندوب مجموعة العمل أن مخيم ماردين هو أشبه بالمنفى، نظراً إلى أنه معزول في منطقة جغرافية بعيدة جداً عن التجمعات السكانية التي يمكن إيجاد فرص عمل فيها، مؤكداً أنهم يرغبون في الحصول على المساعدة والقدرة على البحث عن عمل كريم في آن واحد. وقد طالب (ز.أ) الحكومة التركية بإيوائهم في مراكز أقرب إلى المدن والبلدات التركية، وحمل الهيئة العامة للاجئين مسؤولية التحرك لإنجاح هذا المسعى، كذلك عبّر عن أمله أن تتحرك الجمعيات الخيرية العربية والتركية لتقديم بدائل لهم تحفظ كرامتهم وتوفّر لهم سبل الاستقرار.

وفي اتصال مع أحد اللاجئين الموجودين داخل مخيم ماردين، أكد اللاجئ (ط.ع) أن المخيم يقع في منطقة صحراوية ذات طبيعة قاسية جداً، وأن مستوى الخدمات بداخله متدنٍ للغاية، بدءاً من مياه الشرب غير النقية ومنع الاتصالات واستخدام الهواتف، وليس انتهاءً بالأحوال والأتربة، نظراً إلى طبيعة المخيم البدائية، مشيراً إلى توافر مستوصف صحي ومدرسة في ذات الوقت.

يذكر أن هذه العوائل كانت تسكن في مركز إيواء الفلسطينيين التابع للهيئة العامة للاجئين في المعارضة السورية، الذي شهد العديد من المصاعب المالية والإدارية في الفترة الأخيرة، انتهت بإغلاقه بالاتفاق مع الحكومة التركية ونقل من كانوا فيه على دفعات إلى مخيم ماردين الذي يبعد نحو ٤٠٠ كم إلى الشرق مقابل حدود مدينة القامشلي السورية.

مخيم ماردين

أجرت لجنة فلسطيني سورية في تركيا دراسة موضوعية لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في «مؤسسة ديريك للضيافة»، أو ما يعرف بـ«مخيم ماردين»، وذلك للوقوف على حقيقة الشكوى المقدمة من بعض العائلات الفلسطينية في مدينة كيليس حول أوضاع هذا المخيم ورفضهم الانتقال إليه، في محاولة لنقل صورة حقيقية عن مستوى الخدمات داخل المخيم، مع التأكيد أننا لا نتبنى موقفاً مسبقاً تجاه الدعوات الرافضة أو المؤيدة للانتقال إلى المخيم، بل نحاول توضيح الصورة قدر الإمكان.

بعد إغلاق مركز إيواء الفلسطينيين في كيليس بداية الشهر الثالث من هذا العام ٢٠١٥م، الذي كانت ترعاه الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين التابعة للمعارضة السورية، بادرت الحكومة التركية إلى توفير بديل للعوائل عبر نقلهم إلى مخيم ماردين جنوب شرق تركيا على بعد ٤٥٠ كم عن كيليس، وإزاء هذه الدعوات فقد وافقت نحو ٦٠ عائلة على الانتقال، فيما رفضت ٤ عائلات الانتقال لأسباب مختلفة.

ولدى تواصل «لجنة فلسطيني سورية في تركيا» مع بعض العائلات الموجودة في مخيم ماردين، أوضح اللاجئ (م.أ) أن المخيم أنشئ حديثاً على مساحة واسعة، ويحتوي على ٥ حارات، وتبلغ نسبة الإشغال فيها نحو ٨٠٪، وتضم خيماً كبيرة تتسع كل منها لست إلى ثماني عائلات يفصل بين كل عائلة وأخرى شادر قماشي، مجهزة بكافة المستلزمات الأساسية: (براد، دفاية حامي بارد، طباخ كهرباء، خزانة ملابس عدد ٣، لكل فرد فرشاة وحرام صيفي وحرامان شتويان، سلة غذائية شهرية، منظفات شهرية، أدوات مطبخ) .

ويحتوي المخيم أيضاً على مدارس وسوبرماركت وصيدلية ومسجد على شكل كرفانات. أما شوارع المخيم، فما زالت قيد التنفيذ من حيث الأسفلت. ومن ناحية المعاملة والخدمات، يؤكد العديد من العوائل أن المعاملة جيدة والطعام جيد وتوجد مطابخ جماعية وغرف غسيل وحمامات جماعية.

وفي محاولة لاستقصاء حقيقة موقف العوائل الرافضة للدخول إلى المخيم، فقد تواصلت اللجنة مع بعض هذه العوائل، حيث أشاروا إلى انعدام الخصوصية داخل الخيم، نظراً إلى أن الفاصل بين كل عائلة وأخرى شواذر رقيقة لا تعزل الصوت، إضافة إلى أن المطابخ والحمامات جماعية، كذلك عبّروا عن مخاوفهم من حالة التضيق المتمثلة بالإغلاق الكامل للمخيم بالأسلاك الشائكة ومنع الخروج والدخول إلا بتصريح، إضافة إلى منع التصوير باستخدام الجوال، الأمر الذي بررته إدارة المخيم بأنه لا يزال تحت الإنشاء، وأن واقعه الحالي لا يعبر عن الشكل النهائي.

وما بين الآراء المؤيدة للانتقال وتلك المعارضة، تؤكد لجنة فلسطينيين سورية أنها لا تتبنى أيّاً من وجهتي النظر بقدر ما تحرص على إيصال ما لديها من معلومات بحيادية وشفافية، تاركة الخيار للاجئين أنفسهم.

● الهجرة من تركيا إلى أوروبا

لوحظ بشدة انخفاض وتيرة رحلات الهجرة غير الشرعية التي تنطلق من شواطئ تركيا باتجاه إيطاليا واليونان خلال عام ٢٠١٥، ويعود سبب الانخفاض إلى الإجراءات الجديدة التي اتبعتها السلطات التركية للحدّ من هذه الهجرة، ومنها:

١- تشديد إجراءات مراقبة المياه وتكثيف عمليات حرس السواحل التركي الهادفة إلى اعتراض قوارب المهاجرين غير الشرعيين.

٢- انتشار دوريات الشرطة التركية في أحياء المدن التي تشهد أعمال هجرة وشنّ العديد من الحملات لإلقاء القبض على شبكات التهريب.

٣- تشديد إجراءات المراقبة في مطارات البلاد، ما أدى إلى توقف شبه كامل للهجرة غير الشرعية من طريق الجو.

٤- انخفاض أعداد الداخلين إلى تركيا بنحو غير قانوني خلال الستة أشهر الأولى من هذا العام، نظراً إلى إغلاق الحدود والمنافذ الرسمية وغير الرسمية الذي طبقته الحكومة التركية خلال فترة الانتخابات البرلمانية وما قبلها، وكذلك بالتزامن مع توسع رقعة سيطرة داعش على الأراضي السورية القريبة من الحدود التركية.

لقد تمكن فريق الرصد والتوثيق في مجموعة العمل رصد بعض الحوادث التي وقعت للاجئين أثناء محاولتهم الهجرة من تركيا:

- في ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، أنقذ خفر السواحل التركية ٢٢ مهاجراً سورياً وفلسطينياً في مياه بحر إيجه أثناء محاولتهم مغادرة تركيا، حيث غادروا السواحل التركية عبر زورق مطاطي قبالة رأس ”تيكا أغاش“ بقضاء ”ديدم“، وأنقذ ١٢ مهاجراً يحملون الجنسية السورية و ١٠ فلسطينيين على بعد نحو ٢٠٥ ميل بحري قبالة رأس ”تيكا أغاش“، في مياه بحر إيجه.
- وفي ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، ضبط خفر السواحل التركية في جنوب تركيا سفينة صيد في سواحل البحر المتوسط المقابلة لمدينة مرسين، وعلى متنها ١٤٠ مهاجراً غير شرعي من السوريين والفلسطينيين، بينهم ٣٠ طفلاً، وذلك أثناء محاولتهم التوجه إلى إيطاليا، وحُوِّل المهاجرون بعد إجراء الفحوصات الطبية إلى مديرية أمن مرسين.
- في ١٧ آذار/ مارس ٢٠١٥، أنقذ خفر السواحل التركي مركباً يقلّ على متنه عدداً من اللاجئين الفلسطينيين السوريين والسوريين، كان متوجهاً إلى جزيرة كوس اليونانية، فيما لقي خمسة أشخاص مصرعهم قبالة سواحل بلدة بودروم، جنوبي تركيا، وأنقذ ٨ آخرون.
- ٢٦ أيار/ مايو ٢٠١٥، اعتقلت السلطات التركية ثلاثة لاجئين فلسطينيين سوريين من أبناء مخيم النيرب، هم: محمد حديري، ومحمود شلبي، ومحمد خليلي، وذلك أثناء محاولتهم السفر بحراً من تركيا إلى اليونان بهدف الهجرة إلى الدول الأوروبية. وقامت السلطات التركية في ما بعد بالإفراج عن الشابين محمد حديري ومحمد خليلي، بعد تدخل السفارة الفلسطينية لإطلاق سراحهما، وأبقت اللاجئ محمود شلبي (٢١ عاماً) قيد الاعتقال بسبب عدم تيقن السفارة من جنسيته.
- ٢٩ أيار/ مايو ٢٠١٥، في سابقة هي الأولى من نوعها رحّلت السلطات التركية عدداً من اللاجئين من سورية، بينهم تسعة لاجئين فلسطينيين سوريين إلى شمال سورية، وذلك بعد اعتقالهم أثناء محاولتهم الوصول إلى اليونان. ووفقاً لأحد المرّحّلين الذي طلب عدم الكشف عن اسمه ”فقد اعتُقلوا في مدينة ازميز التركية حيث تعرضوا لمضايقات من قبل رجال الأمن هناك، قبل أن يُرحّلوا بحافلة إلى أحد المخيمات الحدودية كما قيل لهم، لكن عند الحدود قام الجنود بنقلهم إلى خارج الحدود التركية وإخبارهم أنهم ممنوعون من دخول الأراضي التركية لمدة عام“. إلى ذلك، أكد اللاجئ «أن السلطات التركية لم تعطيهم أي

- وثيقة رسمية تؤكد سبب ترحيلهم». ويرى ناشطون أن تلك الخطوة تشكل خطورة بالغة على حياة اللاجئين، وذلك لما تشهد مناطق الشمال السوري من أعمال قصف واشتباكات، كذلك يحظر القانون والأعراف الدولية إعادة اللاجئين إلى مناطق النزاع التي فروا منها.
- ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، اعترض مركبان يتبعان لخفر السواحل التركي أحد القوارب التي تقل ما يقارب ١٠٠ لاجئ فلسطيني وسوري أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا، حيث سمع خلاله صوت إطلاق نار في الهواء، واعتُقل أفراد المجموعة ونقلوا إلى أحد السجون في مدينة أنطاليا التركية. وفي ٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، أطلقت السلطات التركية سراح اللاجئين الفلسطينيين السوريين والسوريين، الذين اعتقلتهم قبل يوم أثناء محاولتهم مغادرة الأراضي التركية بحراً إلى اليونان.
 - ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، أكد ناشطون لمجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية أن السلطات التركية تستمر باحتجاز نحو ٥٠ لاجئاً فلسطينياً وسورياً في أحد الملاعب بمدينة أزمير، لليوم الثاني على التوالي. وأضاف الناشطون أن السلطات التركية كانت قد ألقت القبض عليهم أثناء محاولتهم الوصول إلى اليونان انطلاقاً من السواحل التركية. فيما نقل الناشطون معاناة المحتجزين الذين يوجد بينهم عدد من النساء والأطفال، حيث إن الملعب الموجودين فيه لا تتوافر فيه الاحتياجات الأساسية من رعاية طبية وأغطية، مطالبين في الوقت ذاته بسرعة الإفراج عنهم.
 - ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، قضت اللجوء الفلسطينية هناء عبد القادر (أم فؤاد)، وهي من سكان مخيم اليرموك غرقاً بعد انقلاب قارب يقل ٦٢ راكباً قبالة مدينة بودروم على الساحل الجنوبي الغربي لتركيا، وذلك في أثناء محاولتها الوصول إلى اليونان.

اللاجئون الفلسطينيون في أوروبا

لم يتوقف اللجوء الفلسطيني السوري إلى أوروبا طوال ما مضى من عام ٢٠١٥، واستمر التدفق إلى أوروبا عبر طرق مختلفة^(١) حملت في طياتها السعادة للبعض بعد الوصول إلى بر الأمن، والحزن والبؤس للبعض الآخر الذي تعثر أو فقد على الطريق.

(١) فلسطينيو سورية لا يزال الجرح ينزف - تقرير توثيقي من إصدار مركز العودة الفلسطيني ومجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية، ص ٩٢.

<http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/2014situationreport2woundstillbleeding.pdf>

● أعداد اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى أوروبا

تشير إحصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين «UNHCR» إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين السوريين الذين وصلوا إلى أوروبا قد تجاوز ٣٠ ألف لاجئ حتى نهاية عام ٢٠١٤، فيما يقدّر أعداد اللاجئين الذين وصلوا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ بنحو ٦٩٥٠ لاجئ، ما يرفع العدد إلى ٣٦٤٥٠ لاجئاً فلسطينياً سورياً. يذكر أنّ فلسطينيي سورية يُصنّفون ضمن فئة «Stateless» التي تضم أعداداً أخرى من اللاجئين الأكراد والكويتيين البدون والصوماليين، الذين تقدّر نسبتهم بنحو ١٦٪^(١).

جدول تفصيلي بإحصاءات أعداد اللاجئين الفلسطينيين السوريين في أوروبا^(٢)

٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥-٦
٢٤٦٥	٣٥١٣	٩٦٢٠	١٣٩٠٢	٦٩٥٠
العدد الإجمالي				٣٦٤٥٠

● الوضع القانوني لفلسطينيي سورية في أوروبا

يُمنح اللاجئين الفلسطينيين من سورية في أوروبا أنواعاً مختلفة من اللجوء والإقامات، تختلف بعدد السنوات وباختلاف سياسة البلد المضيف، وتختلف أيضاً في نوع اللجوء واختلاف الوضع الشخصي لمقدم اللجوء وسياسة البلد. حيث تمنح ألمانيا وهولندا وفرنسا وبلجيكا والدنمارك والنرويج إقامات مؤقتة تراوح مدتها ما بين عام وثلاثة أعوام، وتختلف درجاتها في ما بين اللجوء الإنساني واللجوء السياسي في بعض الحالات، فيما تتشدد بريطانيا وسويسرا في قبول اللجوء على أراضيتها.

أما السويد، فالإقامة التي تمنحها لفلسطينيي سورية هي إقامات دائمة، لكنها تختلف في ما بين اللجوء السياسي والإنساني وذلك باختلاف وضع مقدم اللجوء. وبشكل عام، إن معظم الدول الأوروبية تمنح حق اللجوء الإنساني لفلسطينيي سورية في حال طلبهم اللجوء فيها.

(١) منهجية تثقيف الرقم الإحصائي للفلسطيني السوري في أوروبا للباحث الاقتصادي محمد يوسف.

(٢) إحصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR.

● الوضع المعيشي لفلسطينيي سورية في أوروبا

تتشابه الأوضاع المعيشية في جميع البلدان الأوروبية نوعاً ما، حيث يحصل اللاجئ الذي قُبِل في أوروبا على سكن كريم، وراتب يكفي لحياة كريمة له ولأسرته، مع اختلاف بسيط في المستوى المعيشي بين هذا البلد وذاك. ويؤدي الوضع الاقتصادي وسياسة الحكومة دوراً كبيراً في استقرار اللاجئين ورفاهيتهم.

ويعاني اللاجئون خلال فترة انتظار الموافقة على طلب اللجوء في البلدان الأوروبية من مشكلات متعددة، أبرزها:

١- إجباره على ترك بصمته في إيطاليا: حيث يجبر العديد من اللاجئين الفلسطينيين السوريين على ترك بصمتهم في إيطاليا، الأمر الذي يؤدي إلى منعهم من طلب اللجوء في باقي البلدان الأوروبية باستثناء بعض الولايات الألمانية التي قد تتغاضى عن تلك البصمة، حيث تطبق اتفاقية دبلن على اللاجئين الذين يتركون بصماتهم في إيطاليا، وهي تنص على إعادة اللاجئ إلى البلد الأول الذي بصم فيه.

٢- فترات الانتظار الطويلة التي يقضيها العديد من اللاجئين في انتظار صدور إقاماتهم والتي قد تمتد إلى أكثر من عام.

٣- تأخر لَمّ الشمل، حيث يستغرق في بعض البلدان مدة قد تصل إلى أكثر من عام ونصف، ما يجعل الأهل واللاجئ في أوضاع نفسية سيئة، خاصة في حال وجود الأهل في مناطق خطرة، إضافة إلى الأعباء الاقتصادية المترتبة على ذلك.

٤- صعوبة وصول العائلات الموجودة في سورية إلى السفارات الأوروبية في لبنان أو تركيا، وذلك بسبب منع تركيا لدخولهم وتشدد لبنان في ذلك أيضاً.

٥- عدم وجود جهة تمثيلية واضحة لهم تتابع مشاكلهم وإجراءاتهم وتعرفهم إلى طبيعة المجتمعات التي يعيشون فيها.

٦- مشكلة اللغة، وصعوبة الحصول على المنزل، وذلك بسبب اللجوء الكبير إلى بعض البلدان الأوروبية.

٧- غلاء المواصلات، وضعف التواصل بين اللاجئين الفلسطينيين السوريين بسبب تباعد المسافات.

● الحراك الشعبي الأوروبي تجاه فلسطيني سورية

شهد النصف الأول من عام ٢٠١٥ حراكاً شعبياً ومؤسساتياً في القارة الأوروبية أخذ طابع المهرجانات التضامنية مع ما يدور من أحداث تمسّ الفلسطينيين، سواء داخل فلسطين وخارجها.

• الأسبوع الأوروبي التضامني مع فلسطيني سورية ومخيم اليرموك

بدعوة من مؤتمر فلسطيني أوروبا الثالث عشر، أطلق عدد من المؤسسات والهيئات الأوروبية العاملة لفلسطين في القارة الأوروبية فعاليات الأسبوع التضامني مع فلسطيني سورية، الذي امتدّ بين شهري شباط / فبراير وآذار / مارس ٢٠١٥.

تخلل الأسبوع التضامني إقامة العديد من الأنشطة والفعاليات التضامنية مع فلسطيني سورية في كل من ألمانيا، بريطانيا، السويد، هولندا والنمسا.

انطلقت فعاليات الأسبوع التضامني من مدينة دورتموند الألمانية، حيث أقام كل من التجمع الفلسطيني ورابطة المرأة الفلسطينية في ألمانيا ندوة بعنوان «فلسطينيو سورية... نكبة تجدد نكبة»، حضرها العديد من المؤسسات والناشطين والهيئات المعنية بقضايا اللاجئين الفلسطينيين.

وأصدرت منظمة أصدقاء الإنسان الدولية في النمسا تقرير «ما زلنا أحياء - معاناة سكان مخيم اليرموك بين الحصار ومخاطر الموت قتلاً أو جوعاً»، الذي عمّم على العشرات من المؤسسات الحقوقية.

تلا ذلك مراسلة كل من مركز العودة الفلسطيني ومجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية في لندن، لعدد من الجهات الدولية، من ضمنها الحكومة البريطانية والاتحاد الأوروبي والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، حيث أطلعت على آخر التطورات والإحصاءات المتعلقة بمعاناة فلسطيني سورية.

ومن ثمّ نظم كل من تجمع شباب فلسطين والمجلس التنسيقي لدعم فلسطين في النمسا بالعاصمة فيينا، وقفة تضامنية مع اللاجئين الفلسطينيين في سورية، حيث طالب المتضامنون برفع الحصار عن مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في دمشق، بالإضافة إلى تحييد اللاجئين الفلسطينيين عن الحرب الدائرة في سورية.

بعدها عقد مركز العدالة الفلسطيني في السويد ورشة عمل لمناقشة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية والسويد، حيث شارك في الورشة عدد من رؤساء الجمعيات الأهلية

ومسؤوليها في السويد والدنمارك.

وعقد التجمع الفلسطيني في ألمانيا في العاصمة برلين ندوة خاصة بعنوان «فلسطينيو سورية.. فصول نكبة تتجدد»، لتسليط الضوء على ملف الأزمة الإنسانية التي يعيشها فلسطينيو سورية، وذلك بحضور ممثلي المؤسسات الفلسطينية والعربية في العاصمة برلين، وعدد كبير من أبناء الجالية الفلسطينية والعربية.

إلى ذلك، اختتمت المؤسسات الفلسطينية فعاليات الأسبوع التضامني، وذلك من خلال ورشة عمل^(١) استضافها مركز القدس الثقافي في مدينة روتردام الهولندية، برعاية ودعم من مؤتمر فلسطيني أوروبا ومركز العودة الفلسطيني والبيت الفلسطيني في هولندا، وقد بحثت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين بعنوان «أوضاع فلسطيني سورية في أوروبا (التحديات والفرص)».

وفي الثالث من آذار/مارس، نظم البيت الفلسطيني في هولندا بالتعاون مع الرابطة الفلسطينية في مدينة لاهاي الهولندية وقفة احتجاجية أمام البرلمان الهولندي، تضامناً مع قضية فلسطيني سورية ومآسي المخيمات، وما تعانيه من تدمير وتهجير وتجويع. وقد تخلل الوقفة دخول وفد يمثل الفعالية لمقابلة أعضاء البرلمان الهولندي، وتسليمهم مذكرة تحوي عدة مطالب، من ضمنها الضغط باتجاه فك الحصار عن مخيم اليرموك وتوفير ملاذ آمن لفلسطيني سورية برعاية دولية وإطلاق سراح المسجونين الفلسطينيين السوريين لدى أي دولة أوروبية، وكان سبب توقيفهم محاولتهم الوصول واللجوء إلى أوروبا، وإسقاط البصمة الإيطالية.

وتضمنت الفعالية معرضاً للصور والشروحات تعبر عن حجم المأساة التي يعانيها اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات السورية، وخاصة مخيم اليرموك.

• مؤتمر فلسطيني أوروبا وفلسطيني سورية

شغلت قضية فلسطيني سورية مساحةً واسعة من فعاليات مؤتمر فلسطيني أوروبا الذي عُقد في الـ ٢٥ من شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥، تحت عنوان: «فلسطينيو أوروبا والمشروع الوطني»، حيث خُصّصت الكلمة الافتتاحية في المؤتمر للحديث عن معاناة فلسطيني سورية، وألقاها طارق حمود، المنسق العام السابق لمجموعة العمل من أجل فلسطيني

(١) المؤسسات الأوروبية المشاركة: مؤتمر فلسطيني أوروبا، مركز العودة الفلسطيني - لندن، مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية - لندن، التجمع الفلسطيني في ألمانيا، رابطة المرأة الفلسطينية - ألمانيا، المجلس التنسيقي لدعم فلسطين في النمسا، منظمة أصدقاء الإنسان - النمسا، تجمع شباب فلسطين - النمسا، مركز العدالة الفلسطيني - مالمو، البيت الفلسطيني - هولندا.

سورية، سلط الضوء خلالها على ما يتعرض له فلسطينيو سورية من معاناة وآلام وموت جراء الصراع الدائر في سورية، وشدد على حق أبناء مخيم اليرموك في أن يرفعوا أصواتهم، وحق أبناء المخيمات في أن يرفعوا أصواتهم، لأن الخذلان مستمر حتى هذه اللحظة^(١).

وشهد مؤتمر فلسطينيي أوروبا أيضاً معرضاً فنياً بعنوان «فنجان قهوة» للفنان الفلسطيني «أنس سلامة» الذي سلط بلوحاته الضوء على معاناة أهالي مخيم اليرموك، كذلك عقدت ورشة عمل خاصة بفلسطينيي سورية حضرها العشرات من الناشطين الفلسطينيين السوريين المقيمين في أوروبا، ناقش الحضور خلالها آليات العمل والأفكار المقترحة لدعم اللاجئين الفلسطينيين في سورية.

وشدد المؤتمر في بيانه الختامي على أن المؤتمر يواكب نكبة الشعب الفلسطيني المتجددة في سورية، وأنه يعايش ببالغ الألم مأساة مخيم اليرموك وغيره من المخيمات. وأشار البيان

(١) من كلمة طارق حمود المنسق العام السابق لمجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية- المدير التنفيذي لمركز العودة الفلسطيني - لندن: "إن عداد الموت لا يزال يحصي الشهداء، فكيف بشبابنا لا يرفعون الصوت، وكيف بنا لا نعترض والخذلان خنجر من خناجر الموت لقتل فلسطينيي سورية؟". وأشار إلى أن مؤتمر فلسطينيي أوروبا كان أول من انبرى للدفاع عن قضية فلسطينيي سورية قبل ثلاث سنوات، وأنه من المؤتمر خرجت المشاريع، وخرجت القوافل والحملات والنداءات.

وأشار إلى أن «مخيم اليرموك محاصر (٦٦٥) يوماً على الأقل، والمخيم يعاني من الحصار والتجويع من القتل من الحرمان، وحتى الآن يتم التعامل مع هذه المجزرة وكأنه حدث عابر تحدث في أي دولة في أقاصي الأرض"، وطالب برفع الحصار عن مخيم اليرموك وأن يترك الخيار لـ ١٨ ألف فلسطيني أن يختاروا مصيرهم. وأكد طارق حمود في كلمته أن أكثر من ثلاثة أرباع فلسطينيي سورية أصبحوا مشردين إما في الداخل والخارج، وأن هناك مئات المعتقلين الفلسطينيين لا علم ولا خبر عنهم، حق أهليهم وحقنا وحق كل فلسطيني أن يعلم مصير هؤلاء، وأن يطالب بإخراجهم، سواء في السجون داخل سورية أو خارجها في صربيا ومقدونيا وكمبوديا. ورأى أن المعتقلين هم مسؤوليتنا جميعاً، وعلينا أن نرفع أسمائهم باتجاه الحل الوحيد».

وطالب «القيادة الفلسطينية بشقيها الرسمي وغير الرسمي بوضع قضية فلسطينيي سورية على سلم أولوياته، والكف عن تجاهلها وتغييبها والعبث بمصير أبناء المخيمات الفلسطينية في سورية»، ودعا «النخب والمتقنين إلى إطلاق المبادرات الفردية والجماعية، وأن لا ينتظروا دوراً رسمياً، بل عليهم استلام زمام المبادرة، وأن يقوموا بالتعريف بهذه القضية وبهذه المأساة قدر المستطاع». وختم طارق حمود، المنسق العام لمجموعة العمل كلمته بالتشديد على أن "فلسطينيي سورية هم جزء أصيل من هذا الشعب، وجزء أصيل من خياراته، وجزء أصيل من حق العودة الذي سنحمله براً وبحراً وجواً، هذا الحق الذي لن تنسينا إياه مأساتنا"، وأضاف: «إننا، بكل لغات العالم، سنقول: عائدون إلى فلسطين عبر مخيم اليرموك وعبر درعا وعبر المزيريب، عائدون عبر عين الحلوة، وعبر البقعة، عائدون عبر الجلزون والشجاعة، وإن كانت فلسطين وطننا، فالمخيمات وطن على طريق هذا الوطن، لها في قلوبنا كما ليافا وعكا والجليل».

إلى «أن نكبة الشعب الفلسطيني المتواصلة لن يضع حداً لها سوى تفعيل حق العودة إلى أرضه ودياره في فلسطين».

وطالب البيان «بعدم فرض أي خيارات على أبناء مخيم اليرموك، وفتح المخيم للدخول والخروج وفقاً لما يقرره أبنائهم وأبناء باقي المخيمات الفلسطينية في سورية»، داعياً إلى «ضرورة فتح الطريق أمام الإمدادات الإنسانية لقاطني المخيمات ولعموم السكان والنازحين هناك»، مشدداً على «مواصلة الجهود والحملات لإسناد أبناء شعبنا في نكبتهم المتجددة هذه بشتى السبل الممكنة، مع ضرورة التزام الدول جميعاً التعامل الإنساني الكريم مع اللاجئين والنازحين». فيما أعلنت رئاسة المؤتمر «تبني متابعة كافة مقترحات ورشة العمل الخاصة بفلسطينيين سورية التي انعقدت ضمن فعاليات المؤتمر»، وأنها «ستبذل طاقتها لترجمة هذه التوصيات إلى واقع فعلي وفقاً لما تتيحه إمكانيات العمل الفلسطيني في القارة».

● الحراك الأهلي الفلسطيني السوري في أوروبا

شهد النصف الأول من عام ٢٠١٥ إطلاق عدد من اللجان الأهلية التي قام فلسطينيو سورية بتشكيلها بغية تفعيل دورهم في البلدان التي لجأوا إليها.

● لجنة فلسطينيين سورية في النمسا

انبثقت من لقاء فلسطينيين سورية في النمسا، الذي دعا إليه المجلس التنسيقي لدعم فلسطين بالنمسا في العاصمة فيينا، وذلك لمناقشة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين المهجرين إلى النمسا ومشاكلهم، ولتصبح نواة لمركز خدمات مستقبلي يختص بشؤون اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا ويعمل على مساعدتهم في حل مشاكلهم التي يعانون منها.

● لجنة تواصل فلسطينيين سورية في السويد (تواصل)

عرّفت هذه اللجنة عن نفسها بأنها «لجنة تأسيسية مؤقتة مؤلفة من عدد من الناشطين الفلسطينيين القادمين من سورية، تسعى إلى تفعيل اللاجئين الفلسطينيين السوريين في مختلف أماكن وجودهم في السويد، بالإضافة إلى تقوية التواصل في ما بينهم، والعمل على تذليل العقبات التي تواجههم عبر التعاون مع المؤسسات السويدية الداعمة لفلسطين، وجعلت لنفسها مهمة تحويل نكبة اللجوء الثانية لفلسطينيين سورية من محنة إلى منحة»^(١).

(١) الرؤية: تحويل نكبة اللجوء الثانية لفلسطينيين سورية من محنة إلى منحة .

الأهداف:

تعمل اللجنة المؤقتة خلال عامها الأول على محورين أساسيين، هما: اللاجئين الفلسطينيين القادمون من سورية إلى السويد، وبلورة مؤسسة أو كيان خاص باللاجئين الفلسطينيين السوريين في السويد.

كذلك نشط العديد من فلسطينيي سورية في العمل مع البيت الفلسطيني في هولندا.

-
- = بالنسبة إلى المحور الأول، تتلخص الأهداف كالآتي:
١. التواصل مع اللاجئين الفلسطينيين السوريين في السويد.
 ٢. حصر الإمكانيات والخبرات المتوافرة.
 ٣. التواصل مع المؤسسات السويدية الداعمة لفلسطين.
 ٤. العمل على تقديم العون والمشورة القانونية والإرشادية.
 ٥. إعداد سلسلة من الأنشطة والفعاليات الداعمة.
 ٦. تأسيس لجان فرعية للجنة في مختلف المدن والمناطق.
- أما في ما يتعلق بالمحور الثاني الذي يتناول بلورة مؤسسة أو كيان خاص باللاجئين الفلسطينيين السوريين، فتركز أهداف اللجنة على الآتي:
١. أن تتحول اللجنة المؤقتة بعد انقضاء العام الأول من لجنة مؤقتة إلى مؤسسة أو لجنة دائمة.
 ٢. وضع تصور واضح لعمل المؤسسة المقترحة.
 ٣. وضع نظام داخلي مقترح للمؤسسة بما يتناسب مع القوانين السويدية.
 ٤. ترخيص المؤسسة في المؤسسات الرسمية السويدية.
 ٥. العمل على أن تكون المؤسسة من أبرز الأصوات التي تمثل فلسطينيي سورية في السويد.

الأدوات:

١. العمل الاجتماعي: عبر اللقاءات والتواصل والمؤتمرات مع كافة شرائح فلسطينيي سورية في السويد.
٢. العمل الإعلامي: عبر الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي، وإنتاج المواد الإرشادية والتثقيفية التي تخدم القادمين الجدد.
٣. العمل القانوني والإرشادي: عبر محاولة تأمين كافة المعلومات الإرشادية التي تقوم الجهات الحكومية السويدية بإصدارها، بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات السابقة لأبناء الجالية الفلسطينية في هذا الموضوع.

الهيكلية:

- تتبع اللجنة بشكلها المؤقت خلال عامها الأول إلى مركز العدالة الفلسطيني - مالمو.
- بعد انقضاء العام الأول، تُحوّل اللجنة المؤقتة إلى لجنة تأسيسية تشرف على عقد مؤتمر عام لإطلاق مؤسسة أو كيان خاص بفلسطينيي سورية.
- يتفرع عن اللجنة المؤقتة عدد من اللجان الفرعية توزع حسب أماكن وجود فلسطينيي سورية في السويد، وتتبع اللجنة التأسيسية، وبعد انقضاء العام الأول يدعى جميع أعضاء اللجان الفرعية إلى المؤتمر العام .

المهمة:

تحويل نكبة اللجوء الثانية لفلسطينيي سورية من محنة إلى منحة .

https://www.facebook.com/tawasul.pal.syr/info?tab=page_info

خامساً : فلسطينيو سورية معذبون على دروب الهجرة

أفادت المنظمة الدولية للهجرة بأن نحو ١٨٠٠ مهاجر ابتلعهم البحر المتوسط خلال الثلث الأول من عام ٢٠١٥ بزيادة ثلاثين مرة عن نفس الفترة من عام ٢٠١٤.

وبحسب البيان الذي أصدره خفر السواحل الإيطالي يوم ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، فإن عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ وصل إلى نحو ٦٩ ألفاً، وأوضح البيان أن أعداد اللاجئين الذين وصلوا إلى إيطاليا عام ٢٠١٥، تجاوز عدد المهاجرين الذين أحصت السلطات الإيطالية وصولهم خلال الأشهر الستة الأولى من ٢٠١٤.

وفي سياق متصل، بلغ عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى اليونان منذ بداية العام الحالي ما يقارب ٨٠ ألف مهاجر، نسبة كبيرة منهم وصلوا عبر البحر.

وأوضحت منظمات إنسانية وحقوقية أن نصف المهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا هم من الفلسطينيين السوريين والسوريين الذين فروا من الصراع الدائر في سورية^(١).

ويعزو مراقبون ارتفاع عدد ضحايا الهجرة غير الشرعية إلى تواصل عملية الهجرة وعدم اقتصارها على فصل معين من فصول السنة، بعدما تساوت الحياة والموت لدى اللاجئين، فأصبحوا ينتقلون جماعات وفرداً إلى منافذ تهريب البشر لركوب قوارب الموت دون النظر إلى حال البحر، أو سلوك طرق برية غير مأمونة.

● اللاجئين الفلسطينيين في مصر

استمرت السلطات المصرية باحتجاز نحو ٦٠ لاجئاً فلسطينياً في قسم شرطة كرموز، بتهمة الدخول غير الشرعي للبلاد يوم ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، ليصبحوا رهن التوقيف والاعتقال في ظروف غير صحية، ووسط معاملة حسنة كما وصفها بعض المحتجزين لمجموعة العمل^(٢).

(١) إيطاليا تنقذ ٤٤٠٠ مهاجراً خلال اليومين الماضيين - موقع مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية على الشبكة العنكبوتية - تاريخ النشر: ٣٠ - ٢٦ - ٢٠١٥. <http://www.actionpal.org.uk/ar/post.php?id=2242>.

(٢) فلسطينيو سورية لا يزال الجرح ينزف - تقرير توثيقي من إصدار مركز العودة الفلسطيني ومجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية - اللاجئين الفلسطينيين إلى مصر ص ٦٩ وما بعدها.

<http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/2014situationreport2woundstillbleeding.pdf>

والجدير بالذكر أن السلطات المصرية أعادت اللاجئين السوريين المحتجزين إلى تركيا، بينما جرى التحفظ على نحو ٦٠ لاجئاً فلسطينياً في قسم كرموز، رغم إعلان براءتهم وتحويل أوراقهم لوزارة الخارجية المصرية ريثما تقبل دولة ما استقبالهم على أراضيها أو العودة إلى سورية، الأمر الذي يرفضه جميع المحتجزين هناك.

وفي ٩ شباط/ فبراير ٢٠١٥، ونتيجةً لسياسة التغافل عن قضيتهم، أعلن اللاجئين الفلسطينيين والسوريون المعتقلون في سجن كرموز بمصر إضرابهم المفتوح عن الطعام، حتى تحقيق مطلبهم المتمثلة «بالتنسيق العاجل بين الجهات المعنية من أجل استقبالهم في دول الاتحاد الأوروبي خاصة الموجود فيها أفراد من عائلات المحتجزين».

في ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، بدأت السلطات المصرية بترحيل اللاجئين الفلسطينيين والمحتجزين لديها في سجن كرموز منذ ٨ أشهر، بعد موافقة السلطات الألمانية على استقبالهم. ويبلغ عدد المرحّلين إلى ألمانيا ٤٢، بينهم نساء وأطفال، على أن ترحّل مجموعتان من المفرج عنهم إلى كل من السويد وفرنسا.

١٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، ناشد ٧٥ لاجئاً فلسطينياً وسورياً عبر مجموعة العمل المنظمات الإنسانية والجهات المعنية وأضربوا عن الطعام من أجل إطلاق سراحهم من سجن بلطيم البرلس في مدينة بلطيم التي تقع في أقصى شمال مصر، وتتبع محافظة كفر الشيخ. وقال اللاجئين في المناشدة: «نحن، سوريين وفلسطينيين، نرجو المناشدة والمساعدة وأن توصلوا صوتنا لجميع الجهات المعنية، ونرجو من الأمم المتحدة المساعدة العاجلة، فنحن مجموعة من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ معتقلون منذ أسبوع». ووصف اللاجئين «وضعهم بالسيئ جداً، حيث المكان لا يصلح للبشر، والإهانات متواصلة وضرب النساء من قبل الشرطة المصرية، فضلاً عن الإهمال الطبي للمرضى الموجودين معهم»، وكرد فعل على هذا، أعلنوا الإضراب عن الطعام والشراب. وفي ختام المناشدة، طالبوا الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان بالتدخل لإطلاق سراحهم وإغاثتهم من الجحيم المتواصل.

● اللاجئين الفلسطينيين في ليبيا

شكلت ليبيا أبرز بوابات عبور اللاجئين الفلسطينيين نحو أوروبا بسبب اضطراب الوضع الأمني فيها وقربها من إيطاليا، إلا أن ازدياد تآزم الوضع الأمني أجبر العديد منهم على البحث عن خيارات أخرى، حيث كان الوصول إلى أوروبا هو الطريق الأكثر اختياراً، خاصة مع إغلاق معظم الدول أبوابها في وجه اللاجئين الفلسطينيين، ويجري تهريب اللاجئين من

ليبيا إلى الدول الأوروبية عبر مراكب الصيد الصغيرة، التي تفتقر إلى أدنى درجات الأمان، ما أدى إلى غرق المئات من اللاجئين في البحر، مستغلين الفلتان الأمني الذي تعيشه ليبيا وازدياد أعداد اللاجئين.

في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أصدر وزير الداخلية في الحكومة الليبية المعترف بها دولياً عُمر السنكي، قراراً يحظر بموجبه دخول حاملي الجنسيات السودانية والفلسطينية والسورية إلى الأراضي الليبية، بحجة «توافر معلومات عن مشاركة بعض الوافدين من حاملي هذه الجنسيات كمقاتلين ضمن الجماعات الإرهابية في ليبيا».

اضطر اللاجئين الفلسطينيون إلى البحث عن طرق بديلة بعدما أغلق في وجههم المطار، فكان السودان هو البوابة التي وصل منها آلاف المهاجرين إلى ليبيا. وفي تعقب ميداني لآلية الوصول إلى السواحل الليبية عبر السودان، يمكن إجمال الخطوات التي يسلكها المهاجر من أبناء اللاجئين الفلسطينيين السوريين عبر أحد المطارات العربية إلى مطار الخرطوم، حيث تبدأ رحلته عندما يرسل إليه المهرب دعوة إلى بريده الإلكتروني أو الماسنجر، مفادها أن شركة سودانية ترغب في التعاقد معه للعمل، لتمكنه هذه الدعوة من الدخول دون الحاجة إلى استصدار تأشيرة دخول، هي بالأصل لا تمنح للفلسطيني السوري.

وقبل الوصول إلى الوجهة النهائية للرحلة الأولى، تبدأ خيوط اللعبة بالظهور عندما يخبره المهرب في محطة الترانزيت بأنه يجب عليه عدم إظهار الدعوة التي بحوزته للسلطات في مطار الخرطوم، باعتبارها دعوة صورية لا أساس لها، وعليه إخفاؤها أو تمزيقها، وعدم القلق، فهناك من ينتظره ليقوم بإدخاله واجتياز كل البوابات الواجب الوقوف عندها، ليجد اللاجئ بعدئذٍ نفسه متورطاً بالدخول إلى البلد دون أي إشعار رسمي أو إذن قانوني.

وبعد المكوث داخل السودان لعدة أيام ريثما يكتمل «الجميل» - حسب تعبير أحد المهريين - في ظروف نفسية متفاوتة بين التفاؤل بالوصول إلى الهدف أو التشاؤم بما هو دون ذلك، ينتقل اللاجئ برفقة من معه إلى منطقة تسمى سوق ليبيا، حيث تأتي السيارات المخصصة لنقل المهاجرين للأراضي الليبية عبر الصحراء السودانية للمحطة الأولى في منطقة أجدابيا الليبية، حيث يتسلمهم أشخاص آخرون ضمن مزارع أو تجمعات مخصصة لتجميع المهاجرين في ظروف معيشية دون الوسط، الوجة الرئيسية فيها المعكرونة.

يقوم المهربون في هذه المرحلة بالتحفظ على المهاجرين حتى تُحوّل الأموال اللازمة لينقلهم المهرب الأول، بغض النظر عن مدة الإقامة. يشار إلى أنه في بعض الأحيان يتخلى المهرب

الأول عن زبائنه من المهاجرين، ضارباً عرض الحائط بالمصير الذي يمكن أن يؤول إليه حالهم.

بعد تسلّم المهرب في أجديا المبالغ المستحقة، يقوم بترحيل المهاجرين إلى صبراطة الواقعة بالقرب من مدينة طرابلس، حيث تكون المحطة الأخيرة قبل ركوب البحر، ويطبّق المهربون على هؤلاء المهاجرين ما طبقه أسلافهم من حيث احتجازهم حتى قبض المبالغ الخاصة بنقلهم إلى القوارب.

خلال فترة الانتقال من أجديا إلى طرابلس، يتعرض المهاجرون للعديد من المخاطر لاعتبارات متعددة، أهمها مرورهم في مناطق الصراع الدائر بين الكتائب المسلحة في ليبيا بكل صنوفها، والطرق التي يُنقلون عبرها. فقد صرّح أحد سائقي سيارات التهريب قائلاً: «لقد خرجنا ذات مرة بقافلة تضم إحدى عشرة سيارة، إلا أننا وصلنا بثمانى سيارات فقط». وفي شهادة أحد المهاجرين، ورد أنهم «نُقلوا في برادات الفاكهة المتجهة من منطقة ترهونة إلى صبراطة»، وأفاد آخرون بأنهم «باتوا في حظيرة للخيل على روث الحيوانات بالقرب من مدينة سرت لعدة أيام، في ظروف صعبة جداً نتيجة الاشتباكات المشتعلة هناك أثناء وجودهم بالقرب من المدينة».

رصد وتوثيق نداءات من ليبيا

• يوم ١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، وردت أنباء لمجموعة العمل عن احتجاز ٣٥ لاجئاً فلسطينياً سورياً، ومعهم ٣ أطفال في منطقة زوارة القريبة من الزوراء في شمال غرب ليبيا، وتعرضهم لعمليات سلب تحت التهديد بالسلاح، وهم يعاملون بوحشية بعد حرمانهم الطعام ومنعهم من الاتصال بذويهم.

• ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، وثقت مجموعة العمل قضاء اللاجئ الفلسطيني السوري حسام أحمد محسن بحادث انقلاب سيارة وهو في طريق الهجرة على الطريق الصحراوي بين السودان وليبيا.

• ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، وردت أنباء لمجموعة العمل عن احتجاز ٢٥ لاجئاً فلسطينياً سورياً وسورياً في سجن قرنادة في مدينة البيضاء بالجبل الأخضر شمال شرق ليبيا منذ ٣ أشهر وعشرة أيام. وأشارت الأنباء إلى أن قرار إطلاق سراحهم متوقف على إصدار أوراق من القنصل الفلسطيني في ليبيا.

- ٣ شباط / فبراير ٢٠١٥، رصدت مجموعة العمل فقد اللاجئ الفلسطيني فارس جلبوط (٢٦ عاماً)، وهو من أبناء مخيم اليرموك في أثناء مغادرته مدينة أجدابيا إلى مدينة طرابلس في ليبيا، ولم تعرف عنه أي معلومات أو أنباء.
- ١٢ شباط / فبراير ٢٠١٥، وردت لمجموعة العمل أنباء عن عزم السلطات الليبية على الإفراج عن عدد من اللاجئين الفلسطينيين السوريين والسوريين كانت قد اعتقلتهم يوم ١٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤، أثناء توجههم من أجدابيا إلى طرابلس بتهمة الهجرة غير الشرعية، وبأن السلطات الليبية ستنقل ١٧ شاباً فلسطينياً من سورية ولبنان من سجن مصراتة إلى سجن طرابلس المركزي، تمهيداً للإفراج عنهم.
- كذلك وثقت مجموعة العمل في ٢٤ شباط / فبراير ٢٠١٥، وفاة الدكتور منور رحيل، من أبناء مخيم خان الشيخ غرقاً في مياه المتوسط، وذلك أثناء محاولته الوصول إلى الشواطئ الإيطالية، انطلاقاً من ليبيا.
- ٦ آذار / مارس ٢٠١٥، وردت للمجموعة أنباء عن فقدان الشاب الفلسطيني السوري أحمد خالد حسن، بعد انطلاقه على متن قارب من ليبيا إلى إيطاليا.
- ١٣ نيسان / أبريل ٢٠١٥، أطلق عبر مجموعة العمل نحو ١٥٠ شخصاً، بينهم العشرات من اللاجئين الفلسطينيين السوريين والسوريين، نداء استغاثة للصليب الأحمر الدولي، من أجل التواصل مع خفر السواحل الإيطالي، لإنقاذهم بعد تحطم القارب الذي أقلهم قبل يوم من مدينة مصراتة الليبية باتجاه الشواطئ الإيطالية.

● اللاجئين الفلسطينيين المهاجرون في المغرب العربي

يحاول يومياً العشرات من اللاجئين العبور من المغرب إلى مدينة مليلية الإسبانية المطلة على البحر المتوسط، بقصد طلب اللجوء لهذا البلد الأوروبي. لذلك، وجد عدد من اللاجئين الفلسطينيين ثغرة توصلهم إلى دول اللجوء الأوروبي، بعد أن هربوا من جحيم الأوضاع في سورية.

في ٦ أيار / مايو ٢٠١٥، وجه ٥٠ لاجئاً فلسطينياً سورياً مناشدة عبر مجموعة العمل، وهم عالقون في إحدى المناطق الحدودية قرب ولاية مليلة في شمال المملكة المغربية، وذلك أثناء محاولتهم الهجرة غير الشرعية إلى إسبانيا هرباً من جحيم الحرب الدائرة في سورية، طالبوا فيه كافة الهيئات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان التدخل من أجل إنهاء مأساتهم والتواصل مع الحكومة المغربية من أجل السماح لهم بمغادرة أراضيها إلى الدول

الأوروبية. وقد نقل عدد من الناشطين تسجيلاً صوتياً عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن إحدى السيدات العائلات في المنطقة الواقعة قبالة «بوابة إسبانيا» بالمغرب، وهي فلسطينية مهجرة من مخيم اليرموك، تصف مدى المعاناة التي عانتها هي واللاجئون الفلسطينيون أثناء سفرهم، حيث وصفت «طريق الرحلة» بأنه «طريق الموت». وأوضحت أن الرحلة كان تمرّ من منطقة تدعى «مغنية» في المغرب، وكانت تضاريس المكان وعرة للغاية، وهي عبارة عن جبال ووديان يسلكها المهاجرون مشياً على الأقدام لعدة ساعات، وصولاً إلى ولاية مليلة البحرية الحدودية. وعن معاملة المهربين لهم وكيفية نقلهم من مكان إلى آخر، قالت اللاجئة الفلسطينية: «إن المهربين كانوا ينقلوننا بالسيارات عند نقاط محددة، ومن مكان لآخر ومن مدينة لأخرى فقط لا غير. أما الطرقات والجبال والوديان، فكنا نسلكها مشياً على الأقدام فوق الشوك والنباتات والحجارة». وأشارت إلى أن المهربين كانوا يمنعوننا من الكلام واستخدام الجوال، وحتى تدخين السجائر، خشية أن يكشف حرس الحدود تحركاتنا ويضبطنا ويعتقلنا»، مؤكدة أنهم نجوا من حرس الحدود عدة مرات. وشددت اللاجئة الفلسطينية خلال المقابلة على أنهم اليوم تحت رحمة حرس الحدود والمهربين، وعندما يحاولون العبور إلى الجهة الأخرى يتعرضون للشتم والضرب والإهانة، واصفة المعبر الحدودي بأنه أسوأ حالاً من معبر رفح، وبأن المعاملة عنده أسوأ من معاملة الاحتلال «الإسرائيلي» للفلسطينيين على الحواجز والمعابر، حسب تعبيرها.

● اللاجئون الفلسطينيون في قبرص

منتصف ليلة ٢٦ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤، سحبت البحرية القبرصية مركباً يقلّ ٣٤٥ لاجئاً فلسطينياً وسورياً أثناء توجيههم إلى إيطاليا، وإجبارهم على البصم في قبرص، ووضعوهم في مخيم اللجوء ووفرت لهم السلطات القبرصية المأكل والمشرب في المخيم، وأمهلتهم فترة من الزمن لإتمام إجراءات اللجوء وإغلاق المعسكر ورفع هذه القضية عن كاهل السلطات القبرصية. لكن تحت ضغط الاتحاد الأوروبي وعدد من المؤسسات الدولية، لم يُخَرَج اللاجئون من المخيم. في ٢٦/١٢/٢٠١٤، عثرت الشرطة القبرصية على جثة اللاجئ الفلسطيني السوري أحمد عبد الله من سكان حي البرامكة في دمشق ومن اللاجئين الفلسطينيين العالقين في قبرص اليونانية، ملقاة على إحدى الطرقات، وذلك بعد عدة أيام من اختفائه في ظروف غامضة من أحد (الكامبات المخصصة للاجئين). بعدها، أبلغت السلطات القبرصية رسمياً اللاجئين الفلسطينيين والسوريين المقيمين في كامب اللجوء

«بورنارة» في قبرص بمغادرة الكامب يوم الجمعة ٢٠١٥/١/١٦، وجاء ذلك في رسالة موقعة من رئيس مخيم بورنارة د. جون أفلونيتيس، تحت عنوان «التنبيه الأخير» وموجهة إلى القاطنين في المخيم، وتخللت الإنذار ٥ نقاط:

- إن اليوم الأخير للمخيم يوم الجمعة ٢٠١٥/١/١٦ والساعة الثالثة تحديداً.
- يجب على الجميع الانتهاء من معاملات اللجوء أو الفيزا المؤقتة.
- على الذين تقدموا بمعاملات اللجوء، نقلهم إلى مخيم كوفينو يوم الجمعة ٢٠١٥/١/١٦.
- آخر مهلة للذين تقدموا بمعاملات الإقامة المؤقتة للإقامة في المخيم ٢٠١٥/١/١٦.
- وعلى الذين لم يتقدموا بأي إجراء، مغادرة المخيم صباح الجمعة ٢٠١٥/١/١٦.

في ٢٠١٥/١/١٦، وصلت إلى مجموعة العمل مناشدة من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين في قبرص، يطالبون فيها كافة المنظمات الأهلية والمدنية والدينية والرسمية ومنظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة ومفوضية اللاجئين بتوفير احتياجات قاطني مخيم بورنارة، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لمشكلتهم. يأتي ذلك بعد أن بدأت السلطات القبرصية بتنفيذ ما قالت إنه التنبيه الأخير قبل أيام لإخلاء المخيم عصر يوم الجمعة. وبالفعل، شرع الدفاع المدني القبرصي بإزالة بعض خيم اللاجئين، وإنهاء كافة الخدمات في المخيم، وقد شكّلت لجان ضمن المخيم بالتعاون مع الجالية الفلسطينية في قبرص لتنظيم عمل الكامب بعد إغلاقه من قبل الحكومة.

في ٢٠١٥/١/٢٧، قررت السلطات القبرصية السماح لرئيس الحملة أمين أبو راشد، ومراسل قناة «القدس» الفضائية حسن الرفاعي، بدخول أراضيها لإتمام مهمتهما الإنسانية للاجئين الفلسطينيين المحتجزين في قبرص. وأوضحت أن قرار السماح لوفد الحملة بالدخول جاء بعد تدخل السلطات الهولندية، لكون رئيس الحملة أمين أبو راشد يحمل الجنسية الهولندية.

وكانت السلطات القبرصية قد منعت رئيس حملة الوفاء، أمين أبو راشد، واحتجازه برفقة مراسل قناة القدس الفضائية، حسن الرفاعي، في مطار لارنكا في قبرص.

في ٢٠١٥/١/٣٠، بدأت الحكومة القبرصية بفكّ بعض خيم اللاجئين الفلسطينيين والسوريين في قبرص، وأوقفت جميع خدماتها المقدمة للاجئين من المأوى والطعام والشراب. كذلك، أُغلق المركز الطبي، ونُقل عن أحد اللاجئين الموجودين هناك قوله: سيُرَحَّل الجميع إلى الشوارع وبعض الحقائق والجوامع لعدم وجود أي مأوى يتحامون

فيه. لكن بعد جهود كبيرة بذلتها حملة الوفاء الأوروبية والجالية الفلسطينية في قبرص، قررت الحكومة القبرصية تأجيل تفكيك مخيم «كوكينو تريمثيا» في نيقوسيا، الذي يستقبل العشرات من اللاجئين الفلسطينيين السوريين حتى أسبوع آخر، حيث من المتوقع نقلهم بعدها إلى «مكان أمين» يقيمون فيه مع إمكانية التمديد. وأكدت حملة «الوفاء الأوروبية» أن السلطات القبرصية وافقت على تغيير صفة وجود من لا يريد اللجوء، من صفة إقامة إنسانية إلى تأشيرة سياحية أو تأشيرة عمل.

يوم الثلاثاء ٢٠١٥/٢/٣، وافقت السلطات القبرصية على ترتيبات جديدة لتسهيل نقل اللاجئين الفلسطينيين المقيمين قسراً في مخيم الإيواء المؤقت، الذي أقيم في العاصمة القبرصية، استكمالاً للاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة مع ممثلي الجالية الفلسطينية وممثلي أبناء مخيم الإيواء، فوافقت الحكومة القبرصية على دفع مبلغ ٥٠٠ يورو للكبار و٢٠٠ يورو للطفل الواحد، وذلك لتغطية مدة إقامتهم في الفنادق لغاية يوم السبت الموافق ٧ شباط / فبراير، وضمان إقامة سياحية في الدولة القبرصية لمدة ٦ أشهر، تسمح لهم بالتقدم لدى سفارات الدول الأخرى للحصول على تأشيرات الدخول إليها، والعمل على تغيير الإقامة ٦ أشهر لمدة سنة، في حال اشتراط سفارات الدول الأخرى هذه المدة لمنحهم تأشيرات دخول إليها.

كذلك نقلت السلطات القبرصية القاطنين في المخيم وأثاثهم وأغراضهم ضمن حافلات وفرتها لذلك، لتوزيعهم على الفنادق في بعض المدن الرئيسية كالعاصمة نيقوسيا ولارنكا وليماسول حسب اختيار كل شخص في المخيم ورغبته.

● اللاجئين الفلسطينيين في اليونان

تُعَدُّ اليونان أبرز محطات عبور اللاجئين إلى أوروبا لسهولة الوصول إليها بحراً من تركيا، ولرخص تكاليف ذلك، ولقربها من الأراضي التركية.

أصبح المئات من اللاجئين الفلسطينيين السوريين في اليونان ضحايا لتجار البشر، وتعرض العشرات منهم للنصب والسرقة من قبل المهربين الذين وعدوا بإيصالهم إلى دول شمال أوروبا، ما أجبرهم على البقاء في المدن اليونانية لفترات طويلة امتدت في بعض الأحيان إلى أكثر من ستة أشهر.

وأمام أيام الانتظار الطويلة، فقد معظم اللاجئين أموالهم، بعد عجزهم عن الوصول إلى

مبتغاهم، وعدم قدرتهم على تأمين أوضاعهم المؤقتة، نظراً إلى ارتفاع الأسعار، إلى حدّ اعتبار اليونان «مقبرة اللاجئين»، حسب وصف أحد المهاجرين، لتشييدها الأمني على طرق التهريب، ما جعل الآلاف منهم في حالة انتظار، فضلاً عن سوء المعاملة.

ورصدت مجموعة العمل جملة من الانتهاكات التي تقوم بها الشرطة والبحرية اليونانية بحق المهاجرين، أبرزها الضرب والشتم ورمي أغراضهم وأوراقهم في البحر، بالإضافة إلى سوء المعاملة في المسكن والأكل، وإعطائهم ورقة إقامة مؤقتة لـ ٦ أشهر في اليونان، على الرغم من عدم قدرة اللاجئين على مواصلة رحلتهم نحو أوروبا، ثم تجبرهم السلطات اليونانية على مغادرة مخيماتهم وعدم تكفلها بهم، فضلاً عن سجن البعض لمدد متفاوتة في سجون هي أشبه بالمعتقلات النازية، حسب وصف أحد المعتقلين المفرج عنهم، ما دفع اللاجئين السوريين والفلسطينيين السوريين إلى القيام باعتصامات متتالية في مدينة أثينا اليونانية خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، احتجاجاً على تشديد الإجراءات الأمنية عليهم وعدم السماح لهم بمغادرة اليونان إلى باقي الدول الأوروبية.

وبحسب إفادة أحد المعتصمين بأن أحد مسؤولي وزارة الداخلية اليونانية طلب من المعتصمين فضّ الاعتصام وإخلاء الساحات، إلا أن المعتصمين رفضوا ذلك، وطالبوا مسؤول الداخلية بالاستماع إلى مطالبهم. ووافق نائب وزير الدولة اليونانية للهجرة والجوازات على مقابلة وفد من فلسطيني سورية، وطالبهم بوضع قائمة بأسماء المعتصمين وإحضارها معهم، إلا أن المطالب لم تُلبّ، فتوسعت رقعة الاعتصامات في الشهر الأول من عام ٢٠١٥، وشملت عدة مدن يونانية (أثينا - ساحة سيانتغما - أمام البرلمان اليوناني - المربع الذهبي)، ورفعوا شعارهم «لا تكرروا مأساة سعيد محمد صالح»^(١)، واجتمع أكثر من ١٠٠٠ معتصم من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين وأرسلوا رسالتهم إلى المؤسسات الدولية والفلسطينية بضرورة التحرك لإنقاذهم.

وشدد اللاجئون على أنّ اعتصامهم سيبقى مفتوحاً حتى تحقيق مطالبهم، ولخص أحد المعتصمين المطالب بالآتي: أن يعاملوا بأسلوب إنساني، أو أن يُفتح ممر آمن لهم للعبور من اليونان إلى باقي دول أوروبا، وألا يظلوا بظروف غير إنسانية في هذا البرد القارس، وحتى لا تبقى هذه العائلات ضحايا للبحر والبر وللمهربين، وهم لا يملكون ثمن الطعام والدواء.

(١) سعيد صالح شاب فلسطيني سوري وجده فلاح يوناني جثة متجمدة، وفي أحضانه ابنته التي ما زالت على قيد الحياة.

كذلك طالب اللاجئين الفلسطينيين المعتصمون، السفارة التي تحمل اسم بلادهم وسفيرها مروان طوباسي في اليونان بأن تزورهم وتساندهم وتتعاطف معهم و تحاول إيصال صوتهم إلى السلطات اليونانية.

وبعد سلسلة من الاعتصامات أعلنت السلطات اليونانية في ١٤/١/٢٠١٥ تنفيذ وعدها لهم، حيث بدأ السوريون والفلسطينيون الموجودون على الأراضي اليونانية بتسليم (وثائق سفر يونانية قانونية) تخولهم السفر إلى أي بلد أوروبي لطلب اللجوء فيه بنحو آمن، بعيداً عن مخاطر النصب والتهريب التي كان يتعرض لها السوريون هناك، حيث كان الاتفاق المعقود بين المعتصمين وممثلي الحكومة اليونانية، يقضي بإعداد لائحة بأسماء الأشخاص الراغبين في تقديم طلب لجوء إلى دائرة الهجرة والجوازات اليونانية في منطقة (كاتيخاكي) لإصدار وثائق السفر اللازمة لهم، مقابل فضّ الاعتصام في ساحة «سينتاغما» وإنهائه بشكل كامل هناك، وقد مُنحوا الطبابة المجانية وحق التعليم بعد ذلك.

وعلى الرغم من منح السلطات اليونانية الإقامة للاجئين الفلسطينيين والسوريين، إلا أن بعض الدول الأوروبية، وعلى رأسها السويد، كانت قد أعلنت بتصريح رسمي خاص بشبكة الكومبس الإعلامية، وعلى لسان المكتب الصحفي لمصلحة الهجرة السويدية، أنها سترفض منح اللجوء للاجئين القادمين من اليونان، (إذا) كان لديهم إقامة فيها، لأنها ستتعامل معهم على أساس أنهم حصلوا على الحماية في بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي.

ومع ازدياد معاناة اللاجئين الفلسطينيين والسوريين الذين أخذوا إقامات يونانية بسبب تلك القرارات وحرمانهم العيش مع ذويهم في دول اللجوء، دعت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الدول الأوروبية إلى عدم إعادة اللاجئين القادمين من اليونان إليها مرة أخرى، وذلك على لسان متحدّثها وليم سبيندليز في المؤتمر الصحفي بمكتبها في مدينة جنيف.

وأشار سبيندليز إلى المشاكل الموجودة في نظام اللجوء باليونان، وما ينجم عنها من صعوبة حصول اللاجئين على إقامات، بالإضافة إلى الاعتقالات التعسفية، وطردهم اللاجئين والمهاجرين وصدّهم في المناطق الحدودية، وحالة القلق في قضية دعم اللاجئين، ومعادة الأجانب والهجمات العنصرية.

وأكد المتحدث أنّ غالبية اللاجئين توجهوا إلى الدول الأوروبية بعد الوصول إلى اليونان، مبيّناً أن المفوضية تسعى إلى توثيق حالات الإعادة غير الرسمية للاجئين القادمين من

تركيا إلى اليونان عبر البحر والبر.

وثقت مجموعة العمل في ٢٠١٥/١/٢ قضاء الشاب الفلسطيني سعيد محمد صالح، أثناء محاولته الوصول إلى الشمال الأوروبي، حيث عُثر على جثمانه متجمداً في إحدى الغابات، وذلك أثناء محاولته الوصول إلى اليونان. يُذكر أن ابنته ذات الخمسة أعوام كانت برفقته أثناء تلك الرحلة، حيث قضى والدها محتضناً طفلته وهو يحاول أن يقيها البرد القارس في تلك الغابة.

وأعلنت المجموعة عبر موقعها في ٢٠١٥/١/٧، فقدان اللاجئ الفلسطيني السوري ماجد محمد الدقة من سكان تجمع برزة للاجئين الفلسطينيين في دمشق، وهو في طريق الهجرة نحو أوروبا، وكان الدقة قد خرج من سورية هرباً من عويل الحرب، متجهاً إلى تركيا، ومنها إلى اليونان ليسجن ٧ أيام، وبعد تكرار محاولة ركوب البحر انقطع الاتصال مع ذويه، ولا يُعلم عن وضعه شيء حتى ذلك الحين.

ووردت أنباء لمجموعة العمل من أجل فلسطينيين سورية في ٢٠١٥/١/٢٩ فقدان اللاجئ الفلسطيني محمود محمد عباس، وهو من أبناء مخيم اليرموك، في اليونان. وفي ٢٠١٥/٤/٢٠، رصدت مجموعة العمل غرق مركب يقل أكثر من ثلاثمئة مهاجر من جنسيات مختلفة، منهم لاجئون فلسطينيون وسوريون قبالة جزيرة رودس اليونانية في البحر المتوسط، وقالت المنظمة الدولية للهجرة إنها تلقت نداء استغاثة من قبل شخص على متن المركب، أكد مصرع عشرين من أصل ثلاثمئة شخص كانوا على متن القارب. وقالت وكالة أنباء أئينا إنه انتُشلت جثث رجل وسيدة وطفل، بعدما أنقذ خفر السواحل ٨٣ شخصاً في عرض البحر عقب اصطدام قاربهم بصخور بالقرب من منطقة زيغيروس في دوديكانيسيا قبالة جزيرة رودس. ووثقت مجموعة العمل في حادثة غرق المركب قضاء الشاب الفلسطيني أحمد محمود عباس، وهو في بداية العقد الثالث من العمر، ومن أبناء مخيم العائدين في حمص. وفي ٢٠١٥/٥/٩ ناشدت مجموعة من المهاجرين الفلسطينيين والسوريين عبر مجموعة العمل الصليب الأحمر الدولي والإيطالي التدخل لتأمين طريق لهم عبر البحر إلى إيطاليا، وذلك بعد إضرابهم على متن سفينة تجارية، كانت قد أنقذتهم وتوجهت بهم إلى اليونان، رفضاً لمحاولات البوليس اليوناني إنزالهم بالقوة في اليونان. وطالب المهاجرون وكالات الأنباء العربية والعالمية الدولية واليونانية التوجه إلى ميناء كالاماتا اليوناني لنقل معاناتهم وإضرابهم على متن السفينة التجارية للضغط على الصليب

الأحمر اليوناني والإيطالي لتنسيق نقلهم إلى إيطاليا. وكان القارب الذي يقلّ المهاجرين الفلسطينيين والسوريين، والذي انطلق من تركيا نحو إيطاليا، قد نفذ منه الوقود، فيما توقف جهاز الاتصال لديهم «الثريا» بسبب انتهاء الرصيد، فأُنقذتهم سفينة تجارية متوجهة إلى اليونان، وقد حاول البوليس اليوناني الصعود إلى السفينة لإجبار المهاجرين على النزول، إلا أن طاقم السفينة رفض ذلك دون وجود الصليب الأحمر.

● اللاجئون الفلسطينيون في مقدونيا

رصدت مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية في يوم ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٤ إضراب نحو ٤٥٠ لاجئاً فلسطينياً وسورياً عن الطعام، وذلك احتجاجاً على استمرار احتجازهم في السجون المقدونية في ظروف قاسية. ورداً على ذلك، أقدمت سلطات السجن على قطع الماء والكهرباء عنهم، وذلك كإجراء عقابي لإجبارهم على إيقاف إضرابهم عن الطعام^(١).

كذلك وثقت مجموعة العمل احتجاز السلطات المقدونية ٤٠ لاجئاً فلسطينياً في كامب «غازي بابا» ومركز الحجز في منطقة فيزبيغوف، وتلقت مجموعة العمل رسالة في ٢٠١٥/٥/٣ من عدد من المعتقلين الفلسطينيين والسوريين الموجودين داخل «مخيم غازي بابا» في مقدونيا، تصف معاناتهم في ذلك المخيم الأشبه بالسجن، حيث أكدوا في رسالتهم أن في السجن عدداً من السوريين والفلسطينيين والعراقيين والأفغان الذين يعانون من أوضاع سيئة جداً، حيث «لا أماكن نوم كافية للجميع، فالغرفة التي تستوعب ١٠ اشخاص ينام فيها ٢٧ شخصاً»، وأن «عدداً من الأشخاص ينامون في الممرات أو جانب حاويات القمامة أو جانب الحمامات»، وأشارت الرسالة إلى أن «الشرطة لا توفر لهم الخدمات، وأن عناصر الشرطة معظم الأوقات مخمورون يحتسون النبيذ يأتون ليلاً يطفئون الأضواء، ويرجعون إلى مكاتبهم يطلبون إحدى السيدات إلى غرفة التحقيقات الفردية ويجبرونها على فعل أشياء سيئة (تحرش)». وأكدت الرسالة أيضاً أن «هناك عائلات عندهم أبناء من مختلف الشرائح العمرية»، وأن «بعض رجال الشرطة يضربون المعتقلين ويصفونهم بالمجرمين والإرهابيين والقتلة».

(١) فلسطينيو سورية لا يزال الجرح ينزف - تقرير توثيقي من إصدار مركز العودة الفلسطيني ومجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية - عثرات على الطريق، ص ١٠٣ وما بعدها.
<http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/2014situationreport2woundstillbleeding.pdf>

وشدد الأهالي في رسالتهم على أنه «لا توجد خدمات صحية ولا أدنى أشكال النظافة (لا أبواب للحمامات)»، إضافة إلى أنه «لا يوجد ماء ساخن للاستخدام، حيث لا توجد سخانات»، وأن «إدارة السجن لا تمنحهم حقوقهم من الطعام واللباس، وهناك الكثير من الأشخاص موجودون منذ أكثر من خمسة أشهر في السجن»، وأن الطعام هو عبارة عن «رغيف خبز واحد وعلبة سردين أو علبة تونة لكل شخص»، فضلاً عن أن «المياه ملوثة وتحتوي على الأمراض وتسبب لهم العدوى، وأنهم مضطرون إلى شراء المياه والطعام عدة مرات بسعر أغلى». وأشارت الرسالة إلى وجود «الكثير من المرضى، بعضهم يعاني الربو والضغط والسكري وغيرها، وإلى أن أحد المعتقلين أطلقت النار على يده فأصيبت بالغرغرينة، ما استوجب بترها». كذلك «لا يُسمَح لأحد بالخروج للتنفس، فقط النساء والأطفال أو من يجبر على نقل القمامة إلى الخارج والعودة فوراً»، و«جميع النزلاء لا يعلمون سبب احتجازهم، لا يعلمون متى سيجري تحويلهم إلى المحكمة»، و«الكثير من الناس الذين لا يستطيعون الحصول على دقيقة اتصال واحدة لإخبار أقاربهم بوجودهم في هذا السجن حتى في حضور رجال الشرطة»، مؤكدين أنهم «ليسوا مجرمين ولا بالصوص وليسوا إرهابيين، وأنهم فقط مهاجرون غير شرعيين هربوا من ظروف الحرب في بلادهم بحثاً عن حياة أفضل». كذلك جددوا نداءاتهم إلى منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية والصليب الأحمر الدولي وإلى السفارات الفلسطينية التي تعتبر الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني للقيام بدورهم ووضع حد لمعاناتهم.

وفي ٥ أيار/ مايو ٢٠١٥ وردت أنباء لمجموعة العمل تفيد بأن السلطات المقدونية أفرجت عن لاجئين فلسطينيين، وقد نُقِلوا إلى اليونان، فيما لا يزال نحو ٢٩٠ لاجئاً، من بينهم فلسطينيون سوريون وسوريون قيد الاحتجاز في السجون المقدونية.

ووثقت مجموعة العمل في الشهر الأول من عام ٢٠١٥ قضاء اللاجئ الفلسطيني محمد مشينش «أبو زين»، وهو من أبناء مخيم اليرموك في مقدونيا، بعد تعرضه لحادث أليم وهو في طريقه من اليونان إلى صربيا ومقدونيا، بهدف الوصول إلى دول اللجوء الأوروبية، وذلك بعد فقد الاتصال به في ٢٤/١١/٢٠١٤.

كذلك أُعلن في ١٠ أيار ٢٠١٥، فقد اللاجئ الفلسطيني السوري سامي خالد دياب، في مقدونيا، وذلك أثناء محاولته السفر إلى أوروبا.

● اللاجئون الفلسطينيون المهاجرون في هنغاريا

تُعَدُّ هنغاريا إحدى دول المرور الأوروبي، ومنها ينفذ الآلاف براً وسيراً على الأقدام للوصول إلى دول اللجوء الأوروبي، بيد أن العشرات من اللاجئين الفلسطينيين المعتقلين في هنغاريا تعرضوا للمهانة والذل والمعاملة غير الإنسانية، بسبب إصرار السلطات الهنغارية على انتزاع بصمة اللجوء قسراً منهم، ما يعني حرمانهم الالتحاق بأهلهم الذين سبقوهم إلى دول أخرى، مثل السويد والنرويج والدنمارك، وغيرها من الدول الأوروبية.

وقد وثقت مجموعة العمل عدة انتهاكات قامت بها السلطات الهنغارية بحق اللاجئين الفلسطينيين. فقد عمدت إدارة سجن ttbanya إلى ترويع اللاجئين الفلسطينيين السوريين المعتقلين، من خلال معاقبة من يرفض أن يبصم منهم، بالسجن الانفرادي وحرمانه الطعام والشراب. وصرَّح أحد اللاجئين بأن السلطات الهنغارية صادرت جميع ممتلكاتهم الشخصية وأوراقهم الثبوتية، ومارست عليهم الضغط والتعذيب النفسي و«التجويع»، وأن إدارة السجن أخبرتهم سابقاً بموعد الإفراج عنهم، إلا أنها أخلَّت بعد ذلك بوعودها، ومدَّت فترة سجنهم، بسبب عدم قبولهم ببصمة اللجوء المعروفة «ببصمة دبلن». وأفاد بأنهم معتقلون منذ ١٥ يوماً، ويوجد بين المعتقلين نساء وأطفال وحالات مرضية بحاجة للرعاية الطبية. وأردف قائلاً إنه "بناءً على تلك الممارسات غير الإنسانية والأخلاقية، قررنا إعلان الإضراب المفتوح عن الطعام حتى تُحقَّق مطالبنا المتمثلة بالإفراج عنا وعدم انتزاع بصمتنا وتركنا نتوجه إلى إحدى الدول الأوروبية"، وأضاف أن الضابط المسؤول عن الحجز هددهم بمعاملتهم معاملة قاسية إذا لم يوقفوا إضرابهم ويتناولوا طعامهم.

في ١٨/٥/٢٠١٥ أطلق المعتقلون الفلسطينيون في السجون الهنغارية نداءً عبر مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية ناشدوا فيه مؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني التدخل للإفراج عنهم، بعد أن اعتقلتهم السلطات الهنغارية بتهمة الهجرة غير الشرعية.

في ٣٠/١/٢٠١٥ قضت محكمة القضاء الإداري في برلين المستعجلة بأن إجراءات اللجوء في المجر تعاني من نقص الجهوزية، وأوقف نقل اللاجئين السوريين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وأشارت المحكمة إلى أنه وفقاً لمعاهدة (دبلن)، فإن أول دولة في الاتحاد الأوروبي يصل إليها اللاجئ، تكون مسؤولة عن استقباله وتوفير الحماية له. وكانت محكمة العدل الأوروبية قد وجدت أنه في عام ٢٠١١ أن اليونان غير قادرة على استقبال اللاجئين، كما أقرت المحكمة الإدارية في برلين أن هنغاريا أيضاً غير قادرة على استقبال اللاجئين.

وفي يوم ٢٣/٦/٢٠١٥، أعلنت المجر تعليق العمل بإحدى مواد معاهدة (دبلن) الأوروبية إلى أجل غير مسمى، وتنص على إعادة اللاجئين إلى أول دولة تأخذ بصماتهم. ويوم ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، استدعت النمسا السفير المجري بعد امتناع بودابست عن استقبال طالبي اللجوء من غيرها من دول الاتحاد الأوروبي، متحدية بذلك السلطات الأوروبية، وملقية على فيينا عبء المزيد من اللاجئين الذين قد يتعين عليها التعامل معهم.

● اللاجئين الفلسطينيين في إندونيسيا

تُعدّ دول جنوب شرق آسيا، وخصوصاً تايلند وإندونيسيا والفلبين وكوريا الجنوبية أقرب الطرق الموصلة إلى أستراليا من خلال الاستعانة بمافيات التهريب التي تتاجر بكل ما هو غير مشروع، ومن ضمن ذلك تهريب اللاجئين إما بالطائرة وإما بالبحر.

رصدت مجموعة العمل حالتين من اللاجئين الفلسطينيين في السجون الإندونيسية، هما اللاجئ الفلسطيني طارق عودة، واللاجئ الفلسطيني ضياء أبو الهيجاء، حيث اضطر طارق - مثل غيره من آلاف اللاجئين الفلسطينيين - إلى الفرار إلى بقاع الأرض الأربع بحثاً عن الأمن والأمان، فكانت تايلند وجهته ومحطته التي وجد فيها الاستقرار والأمان، فعاش فيها ثلاث سنوات وسبعة أشهر دون أية مشاكل، سوى تلك المتعلقة بالسكن والإقامة، إلا أنه ارتضى بهذه الحياة المؤقتة، إلى أن واجهته مشكلة، هي «جواز سفره» الذي غُسل في غسالة الملابس من طريق الخطأ، فما كان منه إلا أن ذهب إلى القنصلية السورية في تايلند لاستخراج وثيقة سفر جديدة، إلا أن القنصل السوري رفض استخراج جواز سفر جديد له، وبقي دون وثيقة تثبت هويته الشخصية، ما سيعرضه للملاحقة القانونية والترحيل، وخاصة أنه من دون سمة دخول «فيزا» منذ نحو عامين ونصف. قرر طارق أن يترك تايلند ويسافر بطرق غير شرعية وبجواز سفر مزور، فكان خط رحلته من تايلند مروراً بكمبوديا وإندونيسيا، إلى أن وصل إلى كولومبو في سيريلانكا، فاحتجزه أمن المطار في الترانزيت. وفي رسالة وصلت إلى مجموعة العمل، أكد طارق خبر احتجازه في مطار سيريلانكا من دون أكل أو ماء أو حمام، وأشار إلى أنه لا يعلم متى سيُفرج عنه، وقال: «كلما سألتهم عن موعد الإفراج عني، اخترعوا لي قصة جديدة، وآخر شيء علمته، أنهم سيقومون بترجلي إلى جاكرتا، ثم لأرحل بعدها إلى إندونيسيا».

وفي ١٩/٥/٢٠١٥، أطلق طارق عدنان عودة عبر مجموعة العمل نداء استغاثة، ناشد فيه

مؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني التدخل للإفراج عنه، وقال عودة في رسالة وصلت إلى مجموعة العمل إنه محتجز في سجن الهجرة والجوازات بجانب المطار، وذلك بعد أن أعادته السلطات السيريلانكية إلى إندونيسيا، وأضاف أنه لا يعرف ما هي التهمة التي ستوجه إليه وما المصير الذي ينتظره، وأردف العودة الذي يعيش ظروفاً قاسية ويعاني من حالة صحية ونفسية سيئة، بأنه تحدث مع السفير الفلسطيني في إندونيسيا الذي أبدى أسفه على ما يعانيه ويكابد من متاعب وآلام، وأشار إلى أن السفير وعده بأن يصدر له جواز سفر جديداً صادراً عن السلطة الفلسطينية.

ووثقت المجموعة اعتقال السلطات الإندونيسية اللاجئ الفلسطيني ضياء الدين عدنان غازي أبو الهيجاء، وهو من مخيم اليرموك. ففي تاريخ ٣/٤/٢٠١٤، هاجر أبو الهيجاء إلى إندونيسيا بطريقة غير شرعية، واعتُقل فيها، ثم أُرسِل إلى مركز احتجاز في جزيرة Pontianak detention center (kalimantan) وبقي في هذا المركز قرابة شهرين، وكان التعامل معه بطريقة سيئة، حيث تعرض للضرب من عناصر تابعين لمصلحة الهجرة والجوازات، وأصيب بعدها بمرض تكسر الصفائح الدموية، ومكث في المشفى ٥ أيام، ثم حوّل إلى سجن kalideres detention center في العاصمة الإندونيسية جاكارتا، بلا حقوق وبظروف ليست إنسانية.

● اللاجئون الفلسطينيون المهاجرون في تايلند

٢٨/١/٢٠١٥ أطلق عدد من اللاجئين الفلسطينيين السوريين المعتقلين منذ نحو عام في تايلند نداء استغاثة عبر مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية لوضع حد لمأساتهم. وفي تفاصيل المناشدة، ذكر أحد المحتجزين، الذي فضّل عدم ذكر اسمه خوفاً من تأثير ذلك عليه، للمجموعة أنه هو وه شباب آخريين من فلسطيني سورية ممن هربوا من ويلات الحرب الدائرة في سورية، بالإضافة إلى مسن وابنه من قطاع غزة، وشاب من فلسطيني العراق «ألقي القبض عليهم منذ نحو عام، وذلك بتهمة انتهاء مدة تأشيراتهم»، مضيفاً: «بعد انتهاء تأشيرتنا، حاولنا السفر إلى الحدود الكمبودية لتجديد تأشيرتنا، إلا أن ذلك لم يحصل. وأثناء وجودنا في بانكوك، أُلقي القبض علينا بتهمة انتهاء أوراق إقامتنا». وعن مكان الاعتقال، يقول الشاب: «جرى توزيعنا على سجنين: الأول اسمه «IDE» في بانكوك، والثاني سجن يتبع لدائرة الهجرة ويبعد عن بانكوك نحو أربع ساعات». وعند سؤال مراسل

المجموعة عن ظروف الاعتقال وأحواله، أجاب الشاب: «إننا هنا نعاني من المكان، فهو قذر للغاية، والطعام قليل ورديء النوعية، فضلاً عن أن الحراس يمنعونا من الخروج للتهوية، حيث لم نشاهد الشمس منذ فترات طويلة، ما أدى إلى إصابتنا بأمراض جلدية». إلى ذلك، اشتكى المعتقلون من عدم تواصل أي جهة حقوقية أو رسمية فلسطينية أو دولية معهم، وعبروا عن استغرابهم موقف المفوضية، وقالوا: «بالرغم من أننا مسجلون لدى مفوضية اللاجئين، إلا أن ذلك لم يحمنا من الاعتقال، والمفوضية لم تتواصل معنا، لا هي ولا أي منظمة حقوقية أو رسمية فلسطينية أو دولية». وفي الختام، ناشد الشاب الذي زود المجموعة بقائمة بأسماء الفلسطينيين السوريين والغزاليين والعراقيين المعتقلين معهم، جميع الجهات والمؤسسات والمنظمات الحقوقية الدولية، والعربية والفلسطينية، على رأسها منظمة التحرير، والسفارة الفلسطينية، ومنظمات حقوق الإنسان، ومفوضية اللاجئين، التدخل لوضع حد لمأساتهم وإطلاق سراحهم، وجدد المعتقلون مناشدتهم في ٢٠١٥/٢/٤.

● اللاجئين الفلسطينيين في رومانيا

تعدّ رومانيا إحدى دول المرور الأوروبي نحو دول اللجوء، ومنها يحاول المهاجرون العبور إلى أوروبا انطلاقاً من تركيا ثم بلغاريا، ومنها إلى هنغاريا ثم النمسا، والطريق الآخر بحراً من تركيا إليها مباشرة ثم هنغاريا براً. في الشهر الثاني من عام ٢٠١٥ أنقذ خفر السواحل الروماني ٧٠ مهاجراً، معظمهم سوريون وفلسطينيون وعراقيون كانوا في قارب صيد صغير، وكاد أن يغرق أثناء محاولتهم اجتياز الأمواج المتلاطمة للوصول إلى أوروبا.

● أرقام ومؤشرات

رصدت مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية الأنباء المتابعة لحركة الهجرة عبر البحر المتوسط خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، حيث: أنقذت البحرية الإيطالية يوم الجمعة ١٦ كانون الثاني / يناير ٣٢٦ لاجئاً سورياً وفلسطينياً كانوا على متن قارب صيد، وكان القارب قد انطلق من مدينة زوارة الليبية قبل أن يُسحب في عرض البحر. تمكنت فرق الإنقاذ التابعة للبحرية الإيطالية يوم ١٦ شباط / فبراير من إنقاذ ١٣٠ شخصاً

كانوا على متن قارب خرج من ليبيا متجهاً نحو الأراضي الإيطالية قبالة جزيرة لامبيدوسا جنوبي إيطاليا، ويقدر عدد الركاب بنحو ١٠٠٠ مهاجر من جنسيات مختلفة، بينهم المئات من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين الذين انطلقوا من المدن الليبية: زلتن، زوارة وصبراتة، متوجهة إلى الأراضي الإيطالية.

وقبل أيام من عملية الإنقاذ هذه، كان قد غرق قاربان آتيان من السواحل الليبية في البحر المتوسط، وابتلعت الأمواج نحو ٣٠٠ مهاجر كانوا على متنها.

انتشلت قوات خفر السواحل الإيطالية جثث ١٠ أشخاص في حادثة غرق جديدة لمهاجرين غير شرعيين جنوبي البحر المتوسط، يوم ٤ آذار/ مارس ٢٠١٥، فيما لم تُعلن جنسياتهم. ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، أفاد ناجون بأن نحو ٤٠٠ مهاجر قضوا عندما غرقت سفينة استقلوها من ليبيا، محاولين الوصول إلى إيطاليا. وكان ٥٥٠ مهاجراً على متن السفينة عندما غرقت بعد ٢٤ ساعة من إبحارها من الساحل الليبي. وأوضحت السلطات الإيطالية أن المركب جنح على بعد نحو ١٥٠ كيلومتراً قبالة سواحل ليبيا، وأن قوات خفر السواحل الإيطالية تمكنت من إنقاذ ١٤٤ شخصاً كانوا على متنه.

٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، أعلن خفر السواحل ١٣٤/ حل الإيطالية إنقاذ أكثر من ألفي مهاجر من خمسة قوارب خشبية في البحر المتوسط.

٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، توفيت اللاجئة الفلسطينية ميسر عبد بشتاوي، عن عمر يناهز ٦٥ عاماً على متن قارب انطلق من مصر باتجاه إيطاليا نتيجة مضاعفات مرض السكري.

٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، صرح خفر السواحل الإيطالي بأنه أنقذ خلال اليومين الماضيين ما يقارب ٤٤٠٠ مهاجر قبالة السواحل الليبية.

٣ تموز/ يوليو ٢٠١٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا التقرير

يقدم رسداً دقيقاً لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين من سورية خلال النصف الأول من العام 2015 (كانون الأول – يناير 2015 ولغاية حزيران يونيو 2015)، حيث تقوم مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية، باعتبارها مؤسسة حقوقية إعلامية تتابع الشأن الفلسطيني السوري أينما حلّ وارتحل، بتوثيق الانتهاكات والأحداث التي أصابت اللاجئين الفلسطينيين السوريين من خلال عملية الرصد والمتابعة عبر شبكة مراسلين ميدانيين ومجموعة من الباحثين والمهتمين بالشأن الفلسطيني، لكتابة مرحلة مهمة من مراحل اللجوء الفلسطيني، وإعداد الوثائق اللازمة للدفاع عن حقوق اللاجئين في المحافل المحلية والإقليمية والدولية.

في هذا التقرير يجد الباحث والمهتم تفاصيل دقيقة مرّت بها المخيمات والتجمعات الفلسطينية داخل سورية وفق منهجية صورت الواقع المعيشي والميداني والإنساني والصحي للاجئين الفلسطينيين في سورية، بالإضافة إلى أبرز الأحداث اليومية التي تمرّ بها تلك الأماكن وأولئك الأشخاص، من قصف وتدمير واعتقالات.

ويتطرق التقرير أيضاً إلى الأوضاع العامة للاجئين الفلسطينيين المهجّرين خارج سورية، سواء في دول الجوار، أو في الدول التي هاجروا إليها، أو التي علقوا فيها أثناء محاولاتهم للوصول إلى أوروبا.

ISBN 978-1-901924-31-2



9 781901 924312 >